

# قانون الفكر الإسلامي

بقلم  
الأستاذ الدكتور  
محمد عبد المنعم القيسي

الناشر  
مكتبة الكليات الأزهرية العلمية  
حسين محمد إمام وأولاده  
٩ من الصناديق - ميدان الأزهر  
٩٢١٢٩٦ ن

قانون الفكر الإسلامي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أودع تعالى أصول الفكر والنظر ، وأوحى إلى خاتم أنبيائه  
بجوامع الكلم ، ووفق الخالصين من عباده إلى الفقه في الدين ، وعلم التأويل ،  
وأصلى وأسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه ، ومن اهتدى بهديه ، وعلى  
سائر الأنبياء والمرسلين .

وبعد :

فهذا تقنين لأصول الفكر الإسلامي ، حسب الاستطاعة ، جمعه في مواد  
ليسهل ضبطه ، وليكون منهجا خاصا لى أفرع عليه للفروع ، فن رأى رأي فذلك  
له ، وإلا فلكل وجهة هو موليا ، فاستبقوا الخيرات .

وذلك المنهج خلاصة مطالعات متواصلة خمسة عشر عاما ، وضدته أمام  
القارىء . والخواص منهم بصفة خاصة - لأنى أرى أن من يتصدى للحديث عن  
الإسلام - يجب أن يكون له منهج محدد ، يبنى عليه فتاواه كما كان لأئمتنا السابقين  
أصولهم التي فرعوا عليها المسائل ، وكانوا بحق أئمة مجتهدين .

وربما تختلف بعض المواد مع ما يراه بعض الأئمة أو الفق ، ولا حرج  
على في ذلك ، فالباحث أن يختار ما يقتنع به ولو لم يقل به سابق عليه .

والباحث يجب أن يحدد لنفسه منهجا ، وأن يلاحظ في التطبيق .

وقد لاحظت أن مشاهير المعاصرين ممن يكتبون عن الإسلام لا منهج لهم ،  
ولم يلتزموا بأصول معينة ، بل ربما لم يعرفوا الأصول أصلا ، ومع ذلك  
يتحدثون عن الإسلام ، وهم في تقديرى ما بين واحد - غزارة عليه في إكثاره



مع ذكر أقوال السابقين ، ولو أحالنا إلى كتابه الذي رجع إليه ، ونقل لنا أكثره ، لو فعل ذلك لأغنت ههنا واحدة عن مئات الصحف .

ولئن يقف جامدا عند الحروف والألفاظ ، وربما لا يفقه ما يردده .

ولئن كثرت مؤلفاته ، وأظنها أكثر مما قرأ ، يخلب على أسلوبه الإنشاء ، وإن تحدث في قضايا نقلية .

ورابع منافع علم اللسان ، لا يرمى في الله حقا ، ولا للقدسات حرمة لم يعرف عن الإسلام أصوله ، ومع ذلك يخوض في أدق قضاياها .

وخامس يتحدث في غير تخصصه ، يقبل من الإسلام ومن الآراء ما يوافق هواه ، يتناقض مع نفسه . فينكر الحق مرة ، ويحتكم إليه أخرى ، لاضابط له يجرح جهابذة سابقين ، وهو أقل من همرة فيهم .

وسادس لا يعجبه إلا الخرائب ، وكل ما هو من الآراء خفي على العامة يزعم لنفسه أنه قد أتى بجديد .

وسابع يرى الإسلام مظهرية لا غير ، يدخل على الناس وعلى العامة منهم بما يوافق عواطفهم ، ولو كان ما يقول مخالفا لبداية العقل .

وثامن سلمي ، مهمته الآسى في نفسه ، لا حركة له ، إن عوتب قال : حسينا الله ، ونعى أن الله يلوم على المعجز .

وتاسع همه جمع المال من وراء كتابة لفظية ، سطحية ، فارغة ، ليس وراءها معنى .

وعاشر قضى حياته في الانفعال بما لا يفيد .. وهكذا معظم رجال عصرنا .

ومن الإنصاف أن أذكر فضلا لقلّة قليلة جدا من المعاصرين ، لهم وجهة نظر سديدة في ترجيح بعض الآراء . بيد أنها لم ترتبط بمنهج كلي ، يكون على أساسه الترجيح :

فكانت هذه النظرة بمثابة استحسان جزئي في بعض القضايا .

وتحاشيا من الإطناب ، ألوم نفسي بذكر المسادة ، وتفصيلها تفصيلا لا هو بالخل ، ولا هو بالامل . وسأرتب الكتاب على أبواب ، راجيا من الله التوفيق ، وتعميم النفع به ، والله المستعان .

المؤلف



مادة ٣ : ( لكل مادة من التراث الإسلامى كتبها ، والمتخصصون فيها . وليس من الدقة أن تؤخذ جزئية من غير أصولها ) .

فمثلا : نقل ابن رشد المالكي أن الأحناف يعجدون للتلاوة في اثني عشر موضعا ، مع أن الأحناف يعجدون في أربعة عشر موضعا (١) .

مادة ٤ : ( على الباحث أن يعرف مسهمة الكتاب الذى يستند إليه ، وغرض مؤلفه منه ) .

ذلك هو التحقيق الصحيح ، الذى يرضيه كل ذى عقل سليم . ومن الأمانة العلمية أن يكلف المؤلف نفسه بقراءة عنوان الكتاب ، وتاريخ مؤلفه - حتى لا يتووط فيما ينقله .

فمثلا : كانت مهمة الطبرى في تاريخه - جمع المعلومات - لينقلها من يجرى بعده ، وكذلك فعل أحمد بن حنبل في مسنده .

وجاء المحققون من بعدهما ففصلوا الغث عن الشمين ، ولم يكن ذلك قادحا في إمامة الطبرى وابن حنبل ، فجمع الخانات أمر لا بد منه أولا ، لتكون من بعدهما عملية الفرز .

فإن تمسك أحد الكتابين ببعض مرويات الطبرى عن سيد الأنبياء صلوات الله عليه وسلامه ، ثم نقلها في كتابه وقدمها على أنها حقيقة وقعت . فذلك منه تفريط ، لا تقتضيه الأمانة العلمية .

وليس البخارى أروع من أحمد ، فلكل منهما عمل لا بد منه . فأحمد جامع ، والبخارى ماتزم بذكر الصحيح من الحديث .

مادة ٥ : ( الطريقة الصحيحة للبحث ما قامت على مجرد الباحث من الأهواء ثم الملاحظة بنظر فاقب فيما ينقله ، ثم الموازنة والاستنباط بالتأمل في إمكان مايقوله ، ومناسبة لطبيعة البيئة ، وملاءمته للعصر الذى ينسب إليه ) (٢) .

## الباب الاول

### عموميات

مادة ١ : ( لاما نغ من إضافة مواد جديدة : أو تعديل هذه المواد ، إن ظهر في التعبير عن فكرتها تصور أو خطأ ، فلا عصمة إلا لمن عصمه الله ) .

مواد هذا الباب أحكام أولية ، وقواعد عمومية لم ترتبط بعلم واحد .

ولست أدهى استيعاب كل جوانب الفكر ، بل أكتفى بتجلية الغامض ، أو التنبيه على ما لم ينتبه إليه الكثيرون ، فوقعوا في الخطأ ، كما لم تكن هذه المواد من الله المتعالى عن النقائص . بل هي من الفكر الإنسانى وطبيعة البشر الخطأ ، وخيرهم التواضع . والعاصم هو الله ، والمعصوم الأنبياء والملائكة وتلك الأمة مجتمعة .

مادة ٢ : ( تعتبر هذه المواد مدخلا أساسيا لفهم التراث الإسلامى ) .

ذلك أن التراث الإسلامى إما معقول أو منقول يدركه العقل ، أو لا مجال للعقل فيه .

والذى يعصم الذهن عن الخطأ في التمسك هو المنطق الفطرى ،

ومن وسائله : المنطق الاصطلاحى ، قديمه وحديثه .

والذى يعين على الاستنباط من المنقول هو أصول الفقه .

وأهم المنقول كتاب وسنة ، ولهما علومهما . والقضايا التى بحثت عقلا ونقلًا ، هى فى علم الكلام والفقه .

لهذا جمعت تلك المواد من التراث الموجود فى علوم القرآن وعلوم الحديث وأصول الفقه ، وعلم الكلام .



ذلك هو الفصل بين طريقة الجامدين المنفرين ، والمنهويين المخلفين ، وليس من الأمانة تطوير المنقول إلى ما يوافق الهوى ، أو تجزئة القضية الواحدة ، فيأخذ منها ما ينفع به ، ويترك ما يكون حجة عليه ، وذلك سبيل أكثر المستهزئين وأذفاً .

مادة ٦ : (الدرس الحذر الذي لا يرفع دراسته إلى مرتبة اليقين إذا ، كانت الأدلة لا يتجاوز مجالها مراتب الشك والقرجيج) (١) .

فما أكرر المتطاولين على الحقائق بظن أو بغير علم ، فيهم يستمسكون بشبه لا ترتفع إلى درجة الأدلة الظنية ، ومع هذا يدعون فيها اليقين ، وربما يقوم البعض يرمي مخالفهم بالكفر ، ولو أن الدارس ربط دراسته بالأدلة على أساس صحيح لما وقع في ذلك الخطب .

أما إذا كانت الأدلة قطعية يقينية — فيجب اعتقاد نتائجها والعمل بها ، ويسعدني أن أردد ما قاله أصلاً في الأئمة الصالحون : رأينا صواب قابل للخطأ ، ورأى مخالفنا خطأ محتمل للصراب .

مادة ٧ : (على الباحث أن يجمع المواد الصحيحة ، ثم يربطها ويحققها ، وينقد ما إن قبلت النقد ، ويوازن بينها وبين ما يعارضها ، ليصل بذلك إلى الحقيقة) (٢) .

ومن الخطأ الفاحش أن يتمسك باحث بحديث مثلاً ، لم يبحث له عن مقيد أو مخصص أو معارض أو غير ذلك ، مما يجب على الباحث ، ثم يدعى أنه استنبط حكماً استدلل عليه بحديث ، والوحدة الموضوعية شرط لصحة الاستنتاج .

مادة ٨ : (لا تنظر إلى من قال ، بل إلى ما قال — فالتداسة للحق ولو مع

(١) المصدر السابق .

(٢) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه — العقاد .

أى شخص كان) (١) .

من المأثور عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : « إعرف الرجال بالحق ، ولا تعرف الحق بالرجال » .

وفي الحديث : « الكلمة الحكمة ضالة المؤمن ؛ فأنى وجدها فهو أحق بها » .

مادة ٩ : (لا يحتاج باصلاح قوم على غيرهم ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وعلى الدارس الإسلام بمصطلحات أهل العلم حتى لا يختلط عليه شيء) .

فمثلاً : السنة عند علماء الحديث غير ما عند علماء الفقه ، والأوجب عند الأحناف بخلاف ما اصطاح عليه غيرهم ، العلة والعقلية غير العلة الشرعية . وهكذا .

مادة ١٠ : (لا يحتاج على الإسلام بتقصير المنتسبين إليه ، ولا بعوء فهمهم له . وعلى المقارنين بين الأديان أن يزوها بميزان واحد . ليميزوا بين الحق والباطل) .

الإسلام دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، فإن انحرفت فطرة منتسب إليه ، فالعيب في الشخص لا في الدين .

ومن المأثور عن مالك بن أنس رضي الله عنه : « كلكم راد ومردود عليه ، إلا صاحب هذا القبر — يشير إلى النبي ﷺ » .

وفي معنى الحديث : « أنزل الناس على ما تفهم من كتاب الله ورسوله ، فإنك لا تدري أصبحت حكم الله ورسوله أو لا » .

ومن التعسف أن يلصق بالإسلام تهم ، قد ألصقت بغيره من الأديان . فعلى الموازنين بين الأديان أن يفحصوا في الإسلام ، لعلمهم أن يدركوا القليل من كنوز أسرارهِ .

مادة ١١ : (مصادر الإسلام الأصلية : القرآن الكريم ، والسنة الصحيحة

(١) أعلام الموقعين لابن القيم .



والإجماع الشرعى الثابت ، وما عداها مصادر فرعية تفسيرية يستأنس بها (١).  
ذلك أمر لا شك فيه ، قال تعالى : « فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله  
والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » .  
وفى الحديث : « لا تاجتمع أمتى على ضلالة » .

مادة ١٢ : القرآن والسنة عريان ، فيجب فهمهما على أساس الوحدة  
الموضوعية ؛ حسب ترتيب النزول مع فقه ألقاظهما (

لا شك فى عربيتيهما ، أما الوحدة الموضوعية فلا بد منها . فالقرآن لا اختلاف  
فيه ، والسنة كذلك ، وهى شارحة له ومراعاة ترتيب النزول أو ترتيب الأقوال  
- ضرورة لتصحيح الفهم .

فمثلا : قوله تعالى : « لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » ، إن فهمت بمفردها  
ربما يظن بمفهومها أن الربا غير المضاعف لا تمنعه الآية . والأمر ليس كذلك ،  
وإن انضم إليها قوله تعالى : « وحرم الربا » - وحمل المطلق على المقيد -  
ربما يظن أن غير المضاعف ليس بمحرام .

وإن روعى ترتيب النزول - علمنا أن الآيتين من التدرج فى الحكم ،  
ويلغى القيد وهو قوله : « أضعافا مضاعفة » ، وتكون النتيجة تحريم الربا  
مضاعفة أو غير مضاعف ، قال تعالى : « يحق الله الربا » .

مادة ١٣ : ( إذا كان الأول نكرة والثانى معرفة - كان الثانى هو الأول ،  
وبالعكس حسب القرائن . وثانى النكرتين غير الأول غالبا :

وثانى المعرفتين عن الأول فى الغالب (٢) :

هذه المسألة تتكون من أربع فقرات :-

( ١ ) الأول نكرة والثانى معرفة ، ومثاله « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ،  
فعصى فرعون الرسول » .

(ب) الأول نكرة والثانى نكرة .

(ج) الأول معرفة والثانى معرفة :

ومثالها قوله تعالى : « فإن مع العسر يسرا . إن مع العسر يسرا » ، وفى  
الأثر : إن يغلب عسر يسرين .

فقد اعتبر ثانى النكرتين غير الأول ، وثانى المعرفتين عين الأول .

( د ) الأول معرفة والثانى نكرة ، ومثاله مع عدم المغايرة قول الحامى :

صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم إخوان  
عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا

هذه القواعد هى الأصل ، واشتروطوا لها شروطا ، وهى : عدم قصد التكرار  
وعدم الفصل ، وأن يكون المتكلم واحدا ، وذلك لإخراج ما قد يعترض به على  
الأصل السابق من قوله تعالى : « وهو الذى فى السماء إله ، وفى الأرض إله » .  
فقد تكرر لفظ إله - وهو نكرة ، والثانى عين الأول ، والحق أن هذا  
قصد به التكرار .

وما قد يعترض به من نحو قوله تعالى : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ،  
واتقوا لعلمكم ترجمون ، أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا » ،  
فقد وقعت المعرفة بعد النكرة ، والثانى غير الأول ، لأن الكتاب المشار إليه  
فى قوله : « وهذا كتاب » هو القرآن .

أما الكتاب الذى أنزل على طائفتين من قبلنا - فهو التوراة ، والإنجيل ،  
والحق أن المتكلم مختلف ، فالمتكلم الأول هو الله ، والمتكلم الثانى هذه  
الامة - كما يحكيه القرآن عنهم بقوله : « أن تقولوا » .

وما قد يعترض به من قوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » ،  
وقوله « النفس بالنفس » .



والحق أن هذه المعارف فصل بين الأول والثاني ، فكان الثاني غير الأول وما قد يعترض به على الأصل السابق من قوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل قتال فيه كبير » . فقد تكررت للتكررة ، والثاني عين الأول . والحق أن المتكلم مختلف ، وقس على ذلك ، وراعى للشروط الثلاثة لتطبيق القاعدة .

مادة ١٤ : ( الإيضاح بالصفة لمعنى في الموصوف والبديل هو المقصود بالحكم ، وعطف البيان وما عطف عليه — كلاهما مقصودان ) (١) .

فمثلا : « اهدنا الصراط المستقيم » . ميزته عن صراط الجحيم ، ووضحت الصفة معنى في الموصوف . فإذا قلنا : جاء الرجل الكريم — فقد كشفت الصفة عن معنى في الموصوف .

أما البديل : فهو المقصود بالحكم . ولذلك لا أجمعه خصصا العام .

أما عطف البيان وما عطف عليه — فكلاهما مقصودان للتكلم — مثل — أقسم بالله أبو حفص عمر .

مادة ١٥ : ( الخبر وصف المبتدأ في المعنى ، فيجب أن يكون الخبر أهم من المبتدأ ، أو مساويا له على الأقل ، ولا يجوز أن يكون الخبر أخص من المبتدأ ) (٢) .

ذلك لأن الخبر محكوم به . فلا يصح أن يحكم بشيء هو أخص من المحكوم عليه — كما هو معروف في علومه .

مادة ١٦ : ( الدليل ما يفيد العلم لا ما يفيد الثبوت ، فإن ذلك شأن العامل والأسباب ) (٣) .

فمثلا : الدليل على رخصة الإفطار في رمضان للمسافر الآية : « فمن كان منكم

(١) المصدر السابق . (٢) شذور الذهب .

(٣) شرح منظومة السكواكبي في أصول الاختلاف لمن المنار .

مريضا أو على سفر فعدة من أيام آخر » . أفاد الدليل العلم بالرخصة ، لكن الرخصة لم تثبت للإنسان إلا إذا سافر بالفعل ، أو حصل له مرض .

مادة ١٧ : ( العقل يوجب أهلية الحكم ، وليس موجبة ) (١) .

فالعاقل أهل للتسكين للمعزى ، وليس عقله هو الذى أوجب عليه ، فى للشرع .

مادة ١٨ : ( المستند أهم من المثبت ، فقد يكون الشيء مستندا ولا يصلح أن يكون مثبتا — مثاله : قطعى سنده ظنى ، فإن هذا السند لا يكون مثبتا للحكم للثابت من القطع الذى سنده ظنى ) (٢) .

ومن هنا لا يكون القياس مثبتا للحد ، وصح مستندا للحد — فمثلا — قال على رضى الله عنه فى شارب الخمر : « إذا شرب هذى ، وإذا هذى افترى ، وحد الفرية ثمانون جلدة » .

فالقياس هنا سند ، وهو ظنى ، أما لإثبات حد الشرب فبالإجماع على ذلك ، فالدليل المثبت هو الإجماع ، والقياس مستند الإجماع ، وهو ظنى قبل الإجماع ، قطعى بعد الإجماع عليه .

مادة ١٩ : ( الاستدلال بالأدلة السمعية فى المباحث العقلية إنما يتوقف على حكم العقل بعدم امتناعها بداهة واستدلالا على الجزم بإمكان مدلولها ، فيمكن الاستدلال بها على ذلك الجزم ) (٣) .

فمثلا : الآيات المتشابهة فى القرآن المتعلقة بالله ، والى ظاهرها التمجيد ( لا تصلح للاستدلال بظواهرها على التشبيه إذ يحكم العقل بامتناع حملها على الظاهر ويجزم بأنه لا يمكن حملها على ظاهرها ، كقوله تعالى : « بل يده مبسوطتان ، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » والفقهاء إجماعا كما يليق بالله .

(٢) المصدر السابق ج ٢ .

(١) معجم الثبوت ج ١ .

(٣) المواقف للإيجى ج ٨ .



مادة ٢٠ : ( النظر الصحيح يفيد العلم بالمنظور فيه ) (١) .

النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونة ، للتأدي إلى أمر آخر . كقولهم : النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام .

والنظر الصحيح هو الذي يؤدي إلى المطلوب ، ويتضمن النظر عاوما أربعة :

( أ ) العلم بالمقدمات المرتبة .

( ب ) العلم بصحة ترتيبها .

( ج ) العلم بلزوم المطلوب بعد صحة المقدمات .

( د ) العلم بأن ما علم لزومه عن تلك المقدمات كان صحيحا .

فلا يصح الإقناع بالنتيجة السابقة ، إلا من يعلم مقدماتها ويسلم بصحة المقدمات ، ويعترف بالنتائج المرتبة عليها . وبوقف بلزوم هذه النتيجة بعد التسليم بالمقدمات .

## الباب الثماني

### المنطق والمناظرة

مادة ٢١ : ( هو علم تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر ) (١) .

ليس من غرضنا الاستيعاب أو التلخيص ، وإنما نذكر ماله صفة العموم فيما يغفل عنه الناس أو يتجاهلونه .

والمنطق علم جليل القدر ، سمعت بعض المعاصرين كما قرأت لغيرهم التهمين من شأنه ، مع أنهم يحتسبون إليه ، حتى في دعواهم على هجر المنطق .

والنتيجة إذا لم تحتسب إليه أن يكون التفكير لاضابط له ويكثر العناد والفسطحة .

فإذا لم تستوف الأشكال مثلا - وقع الخطأ في النتيجة ، كأن تقوم ليس النبيذ خمرا ، وكل خمرة حرام ، فليس النبيذ حراما ، إذ يشترط في الشكل الأول إيجاب الصغرى مع كلية الكبرى .

مادة ٢٢ : ( ينقسم إلى تصور والمقصود منه الحد ، وإلى تصديق والمقصود منه معرفة النظري عن طريق معرفة الضروري ) (٢) .

التصور : إدراك المفرد من غير حكم عليه - كإدراكك عليا .

والحد - هو التعريف .. أما التصديق - فهو إدراك النسبة بين الطرفين : المحكوم به . والمحكوم عليه . نحو : محمد عالم .

والضروري : هو ما يدرك بلا تأمل . والنظري : هو ما يدرك بعد الروية والفكر .

(١) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم - تأليف عوض الله حجازي .

(٢) مقدمة المستنصفي للغزالي .

(١) المصادر السابق ج ١



مادة ٢٣ : ( التعريف : إما بالحد ، أو الرسم ، أو شرح اللفظ ، وعلى المعرف أن يلتزم شروط التعريف الجامع المانع ، وبكفى في عرض الحقائق بالرسم ، أو شرح اللفظ لئلا تضيق وراء معارك لفظية ، ومحاورات بيزنطية لافائدة منها ) (١) .

الحد - ما كان بالجنس والفصل .. والرسم ما كان بالجنس والخاصة .. أما شرح اللفظ فهو تبديل لفظ على أن يحل محله لفظ معروف لدى المخاطب .

مادة ٢٤ : ( الحد لا يبرهن عليه ، لأن البرهان واسطة ، ولا واسطة بين التعريف والمعرف ) (٢)

فإن عرفت تعريفاً وفازتك آخر فيه - فطالبه بتعريف آخر يرتضيه ، لتقف على التفاوت بين تعريفك وتعريفه .

مادة ٢٥ : ( اللفظ المشترك لكل معنى منه حد ، وهو موضع لكثير من المغالطات والخلافات - نظراً لتنوع المراد منه وكثرة معانيه ) (٣) .

فمثلاً : كلمة ( المجاز ) - مشترك بين البطلان وبين استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلقة .. فيقول أحد الناس : لا مجاز في القرآن ، ويقول الآخر القرآن فيه مجاز .. وكلاهما يحمل اللفظ على معنى يفاير ما يحمله عليه الآخر .

مادة ٢٦ : ( من طلب المعاني من الألفاظ - فقد أهلك نفسه ، وإنما الواجب أن يستقر المعنى في النفس أولاً من جوها الذي سبق في فهمه ، ثم ينظر إلى اللفظ ) (٤) .

ذلك أن المعنى له في الوجود أربع مراتب :

١ - حقيقة في نفسه .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

٢ - ثبوت مثال حقيقة في الذهن ، وهو الذي يعبر عنه بالعلم .

٣ - تأليف صوت بحروف تدل عليه وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس .

٤ - تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة .

فالرابعة تتبع الثالثة ، والثالثة تتبع الثانية ، والثانية تتبع الأولى :

مادة ٢٧ : ( كل قضية تتألف من موضوع ومحمول ، أو من مقدم وتالي - فلا بد من فهم اللفظ ، ويقع الخطأ في البرهان إما لعدم استيفاء شروط المقدمتين ، أو لعدم التسليم بهما ، وتتبع النتيجة المقدمات في القوة والضعف ) (١)

القضية - هي الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب لذاته .

والموضوع - هو المحكوم عليه ، والمحمول : هو المحكوم به مثل : امرئ القيس شاعر ، والمقدم : هو الجزء الأول من الشرطية ، والتالي : هو الجزء الثاني . نحو : لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

مادة ٢٨ : ( تؤلف القضايا من موادها الخاصة بها . فالجدل يتألف من القضايا المشهورة أو المسلمة ، وهو لإلزام من لم يقنع بالبرهان ، والخطابة تؤلف من القضايا المقبولة أو المظنونة ، وهي لترغيب السامع .

والشعر يتألف من القضايا الخيالية ، والغرض منه انفعال النفس لترغيبها أو لتفجيرها ، والسفسطة تؤلف من قضايا باطلة ، والغرض منها الإيقاع في التكرار والشبه ، وأخسها السفسطة الخارجية - كدفع المناظر (٢) .

المشهورات مثل الكذب قبيح .. والمسلّمات مثل اعتبار الخبز الآلف - عشرين رغيفاً .

(١) شرح العلم في المنطق .

(٢) المواقف ج ١ ومقدمة المستقصى .

(٢ - الفكر الاسلامي)



والمقبولات مثل : ما ينقل لأصحاب المذاهب من أقوال أئمتهم .  
والمظنونات ما غلب فيها أحد الطرفين بلوغاً ما ... مثل : كون ماء الجر  
للإصاق في قوله تعالى : « امسحوا برؤوسكم » .  
والخياليات التي أدخلت عليها محسنات غير موجودة : كخيال الشهراء في  
قول بهار :

كأن مشار النقع فوق رؤوسنا  
وأسيافنا ليل تهاوى كواكبها  
وقولهم : بحر من مسك موجه الذهب .

والقضايا الباطلة - هي التي لا وجود لها ، ولا يمكن أن توجد : كأوهام  
الفلاسفة في كون العالم موجوداً بالانحياز المنافي للاختيار - تعالى الله عما يقولون  
علواً كبيراً .

مادة ٢٩ : ( يتألف البرهان من اليقين أو الاعتقاد ) (١) .

مواد اليقين والاعتقاد : الأوليات ، والمحسوسات ، والتجريبيات ، وهي  
كلمية ، وليس للعقل فيها مدخل ، بخلاف المحسوسات ، فإنها جزئية ، ثم  
المشاهدات الباطنة والمتواترات ، ولا يشترط فيها عدد معين ... ثم  
الحديسيات .

ومثال الأوليات : الواحد نصف الإثنين ، والتجريبيات كالسكر حلو .  
والمشاهدات الباطنة كالجوع ، والمحسوسات كل ما يدرك بالبصر أو السمع ، أو  
الشم ، أو اللمس ، أو الذوق .  
والمتواترات : كوجود الأمم المتحدة ، والحديسيات : كوجود جاذبية  
الأرض .

مادة ٣٠ : ( اليقين : أن تقطع النفس بالشئ ، وأن تقطع بعدم تجويز الخطأ

(١) مقدمة المستصفي .

أو السهو فيما قطعت فيه أنه قطعي ، والاعتقاد : أن تقمع النفس بالشئ مع الثقات  
إلى نقيضه إن قام عليه دليل ، والظن : أن ترجع النفس الشئ مع الثقات إلى  
نقيضه إن قامت عليه شبهة (١) .

مثال اليقين : لا إله إلا الله ، ومثال الاعتقاد : اعتقاد المسلم أن آدم أول  
الخليقة . ومثال الظن : ظن الحنفى صحة زواج المرأة البالغة نفسها . أو ظنه أن  
العقد على المرأة التي زنى بها شبهة تدرك الحد عن الذي عقد عليها ثم زنى بها وهي  
لم تؤزل شهوة بالحل من زوج آخر .

مادة ٣١ : ينقسم البرهان إلى : برهان دلالة - وهو الاستدلال بالمعلول  
على العلة ، أو بأحد المعلومين على الآخر . وإلى : برهان علة - وهو الاستدلال  
بالعلة على المعلول (٢) .

مثال برهان العلة : أن تستدل على المطر بالغيم ، وعلى شبع زيد بأكله ،  
فإذا عكست بأن استدلت على الغيم بالمطر ، وعلى الأكل بالشبع - فبرهان  
دلالة .

ومثال الاستدلال بأحد المعلومين على الآخر في برهان الدلالة : قول الشافعية :  
الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة ، لأن كل وطء لا يوجب المحرمية ، فلا يوجب  
الحرمة ، وهذا لا يوجب المحرمية فلا يوجب الحرمة . فإن الحرمة والمحرمية ليست  
إحداهما علة للأخرى ، بل هما نتيجتا علة واحدة . وحصول إحدى النتيجةين  
يدل على حصول الأخرى بواسطة العلة .

مادة ٣٢ : ( القضية المهمة كثيراً ما تكون موضع المغالطة ، فيراد بها مرة  
العموم ، وأخرى الخصوص . فيجب التحقق من المراد بها لمعرفة ) (٣) .  
فمثلاً : تقول الإنسان في خمر - تعني الكافر . ويقول خصمك : الإنسان  
ليس في خمر - يعني المؤمن .

(١) المصدر السابق : (٢) المصدر السابق والجزء الأول من المواقف .

(٣) مقدمة المستصفي .



مادة ٣٣ : (الاستقراء الناقص والتمثيل ظنيان . أما الاستقراء التام فقطعي ، وشروطه :

(أ) أن يكون الحكم حقيقيا .

(ب) أن يكون المحكوم عليه كليا .

(ج) الوسيلة هي الملاحظة والتجربة (١) .

مثال الاستقراء الناقص قول الذهبي في رجال الحديث : لم يجتمع اثنان من أهل التمديل والتجريح على تضعيف ثقة ، أو توثيق ضعيف .

ومما يدل على أنه استقراء ناقص — أن محمد بن إسحاق صاحب المغازي جرحته الأكثرية ورموه بالتشيع ، في حين أن شعبة وأبا زرعة وثقه ، وقالوا عنه : صدوق .

ومثال التمثيل أن تقول : قليل الغنيمت ككثيرة ، ومثال الاستقراء التام : كون نصف القرآن الأول ليست فيه لفظ « كلا » .

مادة ٣٤ : ( المناظرة لا تجرى في المفرد إلا بالاستفسار عن المراد منه . أما المركب الناقص فتجرى فيه المناظرة إن كان قيداً ، والمركب التام الإنشائي يطالب ناقله بتصحيح النقل إن كان قد نسبته لغيره ، والمركب التام الحيزي هو موضع المناظرة ) (٢) .

فتبلا : القرء : يطالب بتحديد المراد منه ، ومثال المركب الناقص الذي

(١) المرشد العليم .

(٢) أدب البحث لمحي الدين عبد الحميد .

هو قيد : قولنا : تجوز صلاة عصر اليوم عند الغروب مع السكراهة . فمحصر اليوم قيد لجواز الصلاة عند الغروب .

ومثال المركب الإنشائي المنقول : قول وكيل الزوج للزوجة التي فوضها زوجها طلاقاً لإنشاء ، قول الوكيل : طلق نفسك .

مادة ٣٥ : ترتيب المناظرة :

(أ) توضيح المفردات :

(ب) إن كانت منقورة فطالب بتصحيح النقل .

(ج) النظر في جوهر الدعوى بدعي أو نظري .

(د) إن ذكر المدعى دليلاً أو تنبيهاً — كان لك المنع إن لم يدل ، ولم ينبه ، والمعارضة والنقض إن دلل أو نبه (٢) .

الدليل على النظري والتنبيه على البدعي ، أما المنع : فهو طلب الدليل أو أو التنبيه على ما يحتاج لذلك .

والمعارضة : هي إبطال السائل ما ادعاه المالح واستدل عليه بإثباته .

أما النقص : فهو ادعاء السائل بطلان دليل المالح مع استدلاله على دعوى البطلان بتخلف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى . أو استلزامه المحال ، أو نحو ذلك .

فمثال المنع : ادعاء الشافعية أن الغني الذي لا تجوز له الزكاة — هو أقل من ينطبق عليه هذا الاسم ، فيقول له الحنفي : لا أسلم أن الغني كذلك ؛ بل الغني من يملك النصاب ، فما دليلك أيها الشافعي على دعواك ؟

ومثال المعارضة : أن يقول الشافعية : السكاهة بالنفس لا تجوز



لقوله تعالى: « معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده » ، فيقول له الحنفى:  
الكفالة بالنفس تجوز لعموم قول النبي « الوهم غارم » .

ومثال النقض : ان يقول الفاسفى : « العالم قديم لأنه أثر القديم ، وكل  
ما كان كذلك فهو قديم » . فيقول المتكلم : هذا الدليل باطل لأنه يجرى فى  
الحوادث اليومية ، فلو صح دليلك لسكانت الحوادث قديمة ، وهى بدهية  
الحدوث .

## الباب الثالث

### أبحاث كلامية

يتكون هذا الباب من خمس مجموعات :-

١ - فلسفته .

٢ - الله ، وصفاته ، وأفعاله .

٣ - النبوات .

٤ - اليوم الآخر .

مادة ٣٦ : ( علم الكلام هو : علم بأمور يقتدر معه - أى يحصل مع ذلك  
العلم حصولاً دائماً عادياً ، قدرة تامة على إثبات العقائد الدينية على الغير ،  
ولزامه إياها بإيراد الحجج عليها ، ودفع الشبهة عنها ، مع سلامة اعتقاده  
هو ) (١) .

تضمنت هذه المادة أربعة أشياء :-

( أ ) العلم بأمور ، والأمور التى يجب العلم بها هى القضايا المدعومة بالعقل  
والنقل .

( ب ) أن يتولد عن هذا العلم قدرة تامة لدى العالم بهذه الأمور ، تجعله قادراً  
على إقامة الحجج ودفع الشبهات فمن يعلم أن كل أثر لا بد له من مؤثر ، استطاع  
أن يبرهن على وجود الله .

( ج ) أن هذه القدرة التى تسمى بعد العلم ، أمر عادى ، فليس بلازم من  
العلم بأن الأثر له مؤثر أن يقدر العالم بذلك على إقامة الحجة ودفع الشبهة .



(د) سلامة اعتقاد العالم ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه لغيره .  
مادة ٣٧ : (علة الغائية هي الباعثة على الفعل ، وهي متقدمة على المعلوم في التصور) (١) .

فمثلا : أمرتك بالصلاة لتنجو من عذاب الله ، فإن النجاة علة غائية للأمر بالصلاة . وهي وإن كانت باعثة على الأمر ، إلا أنها متقدمة عليه في التصور ، إذ لو لم أتصور النجاة ما كان هناك أمر .

مادة ٣٨ : (المطلق ذاتي للمقيد ، والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل) (٢) .

الذاتي : ما أدرج في الشيء ، فمثلا : لفظ حيوان مطلق ، وحيوان ناطق مقيد بقيد النطق ، وهو الإنسان الذي صار لفظ حيوان ذاتي له ، وداخلا في تعريفه مندرجا فيه ،

وإذا علمنا السكرسى مثلا - فقد علمنا سابقا المسبار والخشب ، ولو لم يكن العلم بالجزء ما علم الكل ، إذ لكل ما تركب من أجزاء .

مادة ٣٩ : (تعريف مطلق العلم أنه صفة ، توجب لمحلها تمييزاً لا يشمل النقيض) (٣) .

الإدراك على مراتب : -

- (أ) إن تساوت النسبة كخمسين في المائة - سمى ذلك شكاً .
- (ب) وإن ترجحت فبلغت ستين في المائة - سميت ظناً .
- (ج) وسمى المرجوح الذي يساوي أربعين في المائة بالوهم .
- (د) وإن وصلت النسبة إلى حد الإدراك الجازم سميت علماً ولو كان الجزم خطأ ، ومن ثم قد يسمى جزم الجاهل علماً بالمعنى العام .

(هـ) المعرفة الصحيحة هي : الإدراك الجازم المطابق للواقع الناشئ عن الدليل .

مادة ٤٠ : (الأوصاف قبل العلم بها لإخبار ، والإخبار بعد العلم بها أوصاف) (١) .

فمثلا : محمد رسول الله لمن لم يعلم بذلك - إخبار ، ومن علم بها صارت وصفاً له ﷺ ، فيمكن أن تكون هذه الجملة محتاجة إلى كلام متمم لها - كأن يقال : محمد رسول الله قال كذا وكذا ، فيكون الخبر هو : قال كذا وكذا .

مادة ٤١ : (فرق بين علم الشيء بالوجه وعلم وجه الشيء ، إذ في الأول الحاصل في الذهن نفس الوجه ، وهو آلة لملاحظة الشيء ، والشيء معلوم بالذات .

وفي الثاني الحاصل في الذهن صورة الوجه ، وهو المعلوم بالذات من غير التفات إلى الشيء ذي الوجه) (٢) .

فمثلا : إذا علمت منك السكرم فقد علمتك بالوجه ، فالصورة الحاصلة في الذهن هي السكرم ، وهو آلة لملاحظتك أنت وأنت معلوله لي .

وإذا كنت تتظاهر بالسكرم ولم أعلم بخلك - فقد علمت وجهك فقط ، فالعلم بالوجه هو العلم بالعارض ، وعلم وجه الشيء هو العلم بالظواهر دون النظر إلى الشيء الموصوف .

مادة ٤٢ : (الجزء الصوري علة لحصول الماهية في الخارج ، وليس علة لحصول شيء من أجزائها فيه) (٣) .

فمثلا : صلاحية الأرض للزراعة - جزء علة لإنبات الزرع ، إذ لا يمكن



الإنبات في أرض غير صالحة ، ومع ذلك فليس لصلاحية الأرض أى تأثير في الزرع وإنباته ، وكذلك إلقاء البذر فيها ليس له دخل .

مادة ٤٣ : ( كل من اشترك في أسباب العلم الضرورى فهو حجة عليه بأقسامها الستة المعروفة ) (١) .

الأقسام الستة هي : الأوليات ، والمشاهدات الباطنة ، والمجربات ، والمحسوسات ، والمتواترات ، والحدسيات .

فمثلا : من لم يهصر لا يحتج عليه برؤية الألوان ، ومن لم يسمع لا يحتج عليه بسماع الأصوات .

مادة ٤٤ : ( الحس ليس حاكما ؛ بل العقل هو الحاكم بواسطة الحس في الأمور المحسوسة . وسبب الغلط في الحس إما : أمر في الحاسة أو في الحس أو في الحس ) (٢) .

لم نرتض حكم الحس لأنه لا يستطيع التمييز بين التماثلين ، وقد يوجد عارض له كالمرض ، وهذا من آفات الحاسة .

ومن العوارض احتجاب الشيء المرئى . أو بعده ، أو غير ذلك مما لا يمكن الحس من الحكم الصحيح على الشيء .

مادة ٤٥ : ( المعدوم متصور من حيث مفهومه وتميزه ، ولا يقتضى ذلك ان يكون للمعدوم ذاتا ، حكم عليها بالعدم ) (٣) .

إذا قلنا المعدوم منتف = فهو قضية ، حكم على المعدوم فيها بالانتفاء .

فإن قيل لنا : هل للمعدوم ذات حكم عليها بالانتفاء . . ؟

قلنا المعدوم لا ذات له موجودة ، بل هي متصورة من حيث مفهومها ، ويكفى هذا التصور للحكم على المعدوم بالانتفاء .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

قلنا : المعدوم لا ذات له موجودة ، بل هي متصورة من حيث مفهومها ، ويكفى هذا التصور للحكم على المعدوم بالانتفاء .

فإن قيل : المعدوم والمنتفى متحدان ، ويشترط التباين بين المحكوم عليه والمحكوم به . . ؟

قلنا : التباين بين المفاهيم في المعدوم والمنتفى حاصل ، ولذلك صح الحل .

فمفهوم المعدوم أخص من مفهوم المنتفى وكل معدوم منتف ، وليس كل منتف معدوما ، كمن يحمل علم الحديث ، فإنه منتف عنه ، وليس بمعدوم ، إذ يعلمه غيره .

مادة ٤٦ : ( متى صح تصور الطرفين والنسبة على وجه صحيح ، فلا احتمال للخطأ ) (١) .

لقد طعن البعض في أجلى البديهييات ، بدعوى أن أى كلام يحمل الخطأ ، وهذه سفسطة ، ففى التزنا بمراعاة المطلوب فى كل قضية من حيث المادة والصورة وسلمت المقدمات — ثبتت النتيجة من غير شك .

مادة ٤٧ : ( لاشئ فى العلم بسالب للتخيير فى الكسب ، وكون ما فى العلم يقع لاحالة إنما جاء من حيث هو الواقع ، والواقع لا يتبدل ) (٢) .

فكون الله يعلم الأشياء التى سيفعلها العباد ، فإن ذلك لا يقتضى سلب اختيارهم . . وقد اعتذر المشركون عن شركهم بأن الله يعلمه ، فأبطل اعتذارهم .

قال تعالى : « سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ، ولا آباؤنا ، ولا حرمنا من شئ ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ، قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرصون » .

(١) المصدر السابق .

(٢) رسالة النوحيد للشهيد محمد عبده ص ٩٥ .



مادة ٤٨ ( لا مجال لحكم العقل في الأمور الغيبية التي لم تقع تحت الحس ، والتي انفرد ببيانها الدليل المسمى الصحيح الثابت ) (١) .

النظر الصحيح هو كل ما استقام على أصول المنطق ، وزاوله العقل السليم فيما فيه مجال للعقل أن يبحث فيه .

والفلاسفة وإن كان لهم نظر صحيح أحيانا — فقد أخطأوا لأنه في بعض المواضع قد يكون لا مجال للعقل فيه كقولهم . الواحدة لا يصدر عنه إلا أثر واحد ، وطبقوا ذلك على الباري سبحانه .

مادة ٤٩ : ( إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم ، وإذا وجد الملزوم وجد اللازم ، ولا عكس ) (٢) .

ذلك أن الملزوم قد يكون أخص من اللازم ، وإذا انتفى الأعم انتفى الأخص ، وإذا وجد الأخص وجد الأعم : كالإنسان والحيوان .

فإن قلنا — هذا لإنسان فهو حيوان ، وإن قلنا ليس بحيوان فهو ليس بإنسان .

مادة ٥٠ : ( إذا حاولوا نفى شيء معلوم الثبوت بالضرورة قالوا لا دليل عليه ، وهذا لا يكفي في العقائد ، والحق أن انتفاء دليل الثبوت إذا لم يكن منشأ لوجوب النفي يلزم جواز الإثبات في الكل ، ولو كان عدم دليل الانتفاء مستلزما للثبوت — للزم تصحيح عقيدة الجاهل في أمور خاطئة بخلاف ما لو كان عدم دليل الثبوت مستلزما للنفي ) (٣) .

فالجاهل يعتقد في أمور خاطئة ، ولا دليل عنده على انتفاءها ، فانتفاء الدليل بالنسبة للجاهل ليس معناه التمسك باثبات عقائده الخاطئة .

(١) التفكيك فريضة إسلامية للعقاد .

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم .

(٣) المواقف من الطرق الضعيفة ج ١ ( طريق النظر : المقصد الخامس ) .

أما العالم ، فإما أن يعلم الدليل أو يعلم أنه لا دليل ، فالعلم بعدم الدليل دليل وليس عدم العلم بالدليل دليل .

فمثلا : عدم العلم بالدليل على أن البنتين هما الشلتان في الميراث — لا يسوغ إنكار كون الشلتين من نصيبهما :

أما العلم بعدم الدليل فيمكن أن يكون دليلا ، إن كان هناك ارتباط وتلازم بين الدليل والمطلوب ، وإلا فيمكن أن يقال لمن يدعى علم أنه لا دليل ، أن يقال له : وهل أحطت بكل شيء علما ؟

ونحن نعلم أنه لا دليل على إله ثان ، فيه يمكن أن يكون علمنا بعدم وجود دليل هو دليل ، ويكون ذلك زيادة على الأدلة المفيدة لوحدة إله الله بالضرورة :

مادة ٥١ : ( المطالب التي تطلب بالدلائل ثلاثة ) :

١ — ما لا حكم فيه بنفى أو إثبات ، وهذا لا يثبت إلا بالدليل النقلى .

٢ — ما يتوقف عليه النقل ، وهذا لا يثبت العلم بصحته إلا بالعقل .

٣ — ما عدا ذلك — وهذا يمكن إثباته بالعقل أو النقل (١) .

فمثال الأول : الجنة ، ومثال الثاني : وجود الصانع سبحانه ، إذا ثبت بالنقل كقوله تعالى : « وكلم الله موسى تكليما » للزم الدور ، فيمكن أن يقال للناقل من هو صاحب هذا الكلام — برهن على وجوده ، وأن هذا كلامه .

ومثال الثالث حدوث العالم — فيمكن أن يقال : كل أثر له مؤثر وأن يستدل بقوله تعالى : « ذلكم الله ربكم ، لا إله إلا هو ، خالق كل شيء فاعبدوه » .

مادة ٥٢ : ( إذا بين حال جزئى بوجه علم جريانه جميع الجزئيات على سواء ، فإنه يثبت القاعدة الكلية بلا شبهة ، ويصمى تصويراً للبرهان الكلى في مثال جزئى ، تأنيضا به ) (٢) .

(١) المصدر السابق — « المقصد السابع » .

(٢) المواقف ج ٢ .



فمثلا : قد أمر الله سبحانه بقطع يد السارق ، فإذا أسوأنا بسنا بقطع النبي ﷺ  
ليد السارق لرداء صفوان ، فيمكن استنباط قاعدة كلية على كل من هو متساوى  
مع سارق الرداء في كل الظروف .

مادة ٥٣ : ( مواجب ما اقتضت ذاته وجوده ) (١) .

وهو الله سبحانه - فهو واجب بالذات . ووجوده عن ذاته ، لا ينفك عنها  
وليس أثرا .

مادة ٥٤ : علاقة الشخص بالنوع ، والنصل بالجنس ، لا تخلو :

( أ ) إذا أخذ بشرط دخول النوع فيه - كان الفرد عين النوع .

( ب ) وإذا أخذ بشرط خروج النوع عنه - كان لنوع جزءاً .

( ج ) وإذا أخذ من حيث هو مع قطع النظر عن التحصل والإبهام كان  
مغايراً له (٢) .

فمثلا : محمد فرد والإنسان نوع . فإن لاحظنا الإنسانية في محمد - كان  
محمد والإنسان متساويين ، وصار محمد يعادل لفظ إنسان .

وإن لاحظنا في محمد شخصيته أولا ، والإنسانية خارجة عنه ، كان الإنسان  
مغايراً لمحمد . وإن غرض النظر عن الإنسانية - كان لفظ إنسان مبيانياً لمحمد ،  
وقس على ذلك الفصل مع الجنس - كالناطق والحيوان .

مادة ٥٥ : ( المعلوم إما واجب أو ممكن أو مستحيل ) (٣) .

فالواجب ما يمتنع عدمه - كذات الله وصفاته . والمستحيل ما يمتنع وجوده  
- كشریک الباری ، والممكن ما يصح وجوده وعدمه - كوجود العالم على  
ما هو عليه .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) العقائد النفسية .

مادة ٥٦ : ( الممكن لا يوجد إلا بسبب ، ولا ينعدم إلا بسبب فلا يحتاج  
في عدمه إلى سبب وجودي لأن العدم سلب ، والسلب لا يحتاج إلى إيجاد  
بداهة ) (١) .

وعليه ، فيكون عدم الممكن لعدم التأثير فيه ، أو لعدم ما كان سبباً  
في بقائه .

فمثلا : الشخص المولود سنة ٣٠ كان معدوماً سنة ٢٠ ، لانقضاء السبب المقضي  
لوجوده ، وهو وجود الأبوين ، فإنهما سببان مباشرين ، والموجود الحقيقي  
هو الله .

مادة ٥٧ : ( العلم بالعلة المعينة يستلزم العلم بالمعلول المعين ،  
ولا عكس ) (٢) .

فالعلم بمماساة النار مستلزم للعلم بالإحراق ، أما إذا علمنا الإحراق  
فلا يستلزم أن يكون من النار لاحتمال أن يكون من ماء حار ألقى عليه .

مادة ٥٨ : ( العلة صفة توجب محلها حكماً ) (٣) .

فمثلا : السكين الحاد علة ، فإذا وضع على الجسم وهو محله - أوجب له حكم  
القطع . فالحاد صفة وهو العلة للقطع .

وحكم العلة يعتمد محلها - فيمكن أن يمتد القطع إلى جسم آخر ولا بد أن  
تكون العلة موجودة - فالشيء المعلوم لا يصح أن يكون علة ، وهذا الكلام  
بالنسبة للعلة العقلية التي إن وجدت وجد المعلول : وينعدم بعدمها بخلاف العلة  
الشرعية ، فإنها لا تؤثر إلا بشروط ، بخلاف العلة العقلية ، فإنها لا تتوقف  
على شروط .

واعلم أنه إن جاز الانفكاك بين الحكيم لإمام من جانب واحد أو من الجانبين ،

(١) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده .

(٢) المواقف ج ٢ .

(٣) المصدر السابق .



امتنع تعليلهما بعلة واحدة - كالحرارة والبرودة يمتنع تعليلهما بالنار ، ولا يثبت حكم واحد بعلمتين عقليتين .

مادة ٥٩ : ( العلة إما : تامة وإما ناقصة ، والناقصة ، إما جزء الشيء أو أمر خارج عنه ) (١) .

جميع ما يحتاج إليه الشيء في وجوده - يسمى بالعلة التامة ، فإن كان ما به الشيء - فهو العلة الصورية . وإن كان مأمنا يتكون الشيء - فهو العلة المادية ، أما جزء للعلة فهو الأمر الداخل في تكوين ذات العلة ،

وأما الخارج - كإنتفاء المانع :

فمثال العلة الصورية - هيئة السرير ، والعلة المادية الخشب ، وما يتكون منه السرير ، والعلة التامة : كالنار للإحراق ؛ والعلة الناقصة الداخلة : كالجسمية والخارجة : كإنتفاء المانع مثل عدم وجود مادة تحول بين الجسم وتأثير النار ،

مادة ٦٠ : ( الفرق بين العلة المؤثرة وشروطها في التأثير - أن الشرط يتوقف عليه تأثير المؤثر لا ذاته ) (٢) .

فمثلا : إذا اعتبرنا حركات الصلاة علة - فإذا هذه الحركات لا يكون لها تأثير إلا بتوافر شرط الطهارة .

والفرق بين العلة والشرط من وجوه :

١ - العلة مطردة والشرط قد لا يطرد ، فيوجد ولا يوجد معه المشروط كالحياة للعلم .

٢ - العلة وجودية والشرط قد يكون عديميا - مثل اشتراط تأثير النار بعدم وجود حائل ،

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

٣ - قد يكون الشرط متعددا - كاشتراط قرب النار من الجسم مع اشتراط عدم وجود الحائل .

٤ - الشرط قد يكون محل الحكم - كالجسم - والعلة صفته ، وكل ما هو شرط للحكم فهو شرط للعلة ، والمحل يمتنع أن يكون علة .

٥ - العلة لا تنعكس ، أي لا تكون العلة معلولة لمعلولها بخلاف الشرط ، فإنه يجوز أن يكون مشروطا لمشروطه ، فمثلا النار علة لإحراق الجسم ، فلا يصلح أن يكون الجسم علة لخاصية الإحراق في النار ، أما الحياة للعلم - فشرط ، ويمكن أن يكون العلم شرطا للحياة بالنسبة لمن يرفض الحياة مع الجهل .

٦ - الشرط قد لا يبقى ويبقى المشروط إذا توقف المشروط عليه في ابتداء وجوده دون دوامه - كتعليق القدرة على وجه التأثير ، فإنه شرط للحادث ابتداء لا دواما ، أما للعلة فهي ملازمة للمعلول أبدا .

٧ - الصفة التي تكون علة - لها شرط ، وليس لها علة ، والشرط قد يكون معلولا كما في مثال العلم والحياة .

مادة ٦١ : ( إمكان كل شيء في نفسه لا ينافي استحالة الكل ) (١) .

فمثلا : حمل قطعة زنتها خمس كيلو ممكن ، وحمل مائة كيلو مرة واحدة يمتنع على بعض الناس ، مع أنه يمكن أن يحملها متفرقة .

مادة ٦٢ : ( الجهل المركب هو اعتقاد جازم ، ثابت ، غير مطابق ، سواء كان مستندا إلى شبهة أم تقليد ، وهو ضد للعلم ) (٢) .

وذلك كاعتقاد الفرق الضالة ما قام الدليل على بطلانه ، مثل عقيدة الشافعية أن للشر لها وللخير لها .

(١) ابن تيمية « درء تعارض العقل والنقل » والمواقف .

(٢) المصدر السابق .

( ٣ - الفكر الإسلامي )



مادة ٦٣ : ( الفرق بين السهو والنسيان ، أن السهو زوال الصورة عن المدركة ، مع بقائها في الحافظة ، والنسيان : زوالها عنهما معا ) (١) .  
ومن أجل ذلك أمر الساهي في الصلاة بجبر ماسها عنه ، ورفع الإثم عن الناس .

مادة ٦٤ : ( العلم : إما فعل وهو أن يكون سببا للوجود الخارجي ، وإما انفعالي مستفاد من الوجود الخارجي ، فالعلم ثابت قبل السكثرة ، والافعال بعدهما ، أي العلم الفعلي كلي يتفرع عليه السكثرة ، وهي أفراده الخارجية . والعلم الانفعالي كلي يتفرع على السكثرة (٢) . هذا بالنسبة لمطلق العلم ، أما بالنسبة له فما يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء .

مادة ٦٥ : ( من الصفات ما هي عين الموصوف ، ومنها ما هي غيره ، ومنها ما لا يقال إنه عين ولا غير ) (٣) .

فالأول : كالوجود ، والثاني : كصفات الفعل مثل : رحمة الله وغضبه ، والصفات الفعلية تتغير فيرحم المحسن ويغضب عليه إن أساء ، ومثال الثالث : الصفات الوجودية : كالعلم والإرادة والقدرة - فهي لا دين ولا غير ، ولا غرابة في هذا ، فإن الجزء لا هو عين الكل ولا هو غير .

مادة ٦٦ : ( الإثنين ثلاثة أقسام : ( أ ) المثلان ، ( ب ) الضدان . ( ج ) المتغايران ) (٤) .

لأن الشيعيين إن اشتركوا في الصفات النفسية : فالمثلان ، وإلا فإن امتنع لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فالضدان ، وإلا فالمتغايران .

والمثلان : كمحمد ومحمد في الإنسانية ، والضدان : كالحرة والصفرة ،

(١) المواقف ٦ ص ٢٣ ،

(٢) شرح العقيدة الواسطية لمحمد بن عبد العزيز .

(٣) العقائد النفسية . (٤) المواقف ٤ ص ٦٢ ،

والمتخالفان : كالإنسان والفرس ، أما التقيضان : فهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان - كالحركة والسكون .

مادة ٦٧ : مراتب العقل أربع :

( أ ) الاستعداد المحض لإدراك المعقولات .

( ب ) العقل بالمسكة وهو العلم بالضروريات واستعداد النفس بذلك لاكتساب النظريات من الضروريات .

( ج ) العقل بالفعل وهو مسكة استنباط النظريات من الضروريات .

( د ) العقل المستفاد وهو أن يحضر عنده النظريات التي أدركها ، بحيث لا تغيب عنه (١) .

والمرتبة الأولى موجودة في الأطفال المميزين الذين خاطب الشرع ولاة أمورهم بأن يأمرهم بالصلاة فقال ﷺ : « مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر » ، والمرتبة الثانية موجودة في عامة الناس .

والمرتبة الثالثة موجودة في المتعلمين منهم .

أما المرتبة الرابعة فتعرف بكال الرشد ، وهي التي يتمتع بها العباقرة من الناس .

مادة ٦٨ : ( الإرادة صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع ، وهي لا تتعلق إلا بالممكن ) (٢) .

فالإرادة صفة تخصيص ، لا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل لأن كلا منهما لا يقبل التحول عما هو عليه .

فمثلا : هل يريد الله ملكا غير ملكه ؟ ، والجواب أن هذا مستحيل ، لا تتعلق به الإرادة .

(١) المواقف ١ ص ١٠ .

(٢) المواقف ٨ ص ٨ .



مادة ٦٩: (لا إرادة تفيد متعلقها صفة زائدة على ذات المتعلق ، سواء كان فعلا أم قولا) (١) .

فمثلا : لو تكلم الانسان كلاما محرما ، أو سجد لغير الله مع حسن نية ، فإن ذلك لا ينفعه ، وحديث : « إنما الأعمال بالنيات » هو في الأعمال المشروعة لا في الأعمال المحرمة .

مادة ٧٠: (القدرة صفة تؤثر على وفق الإرادة . وهي كذلك لا تتعلق إلا بالممكن) (٢) .

كل صفات الله لا تعدد فيها ، وهي قديمة غير متناهية ، وتختلف باختلاف متعلقها . فالعلم صفة افكشاف ، والإرادة صفة تخصيص ، والقدرة صفة تأثير وعمله تعالى شامل للواجب والممكن والمستحيل .

مادة ٧١: (الترك هو عدم فعل المقدور ، سواء كان هناك قصد من التارك أم لا ، تعرض لضده أولا ، وأما عدم مالا قدرة عليه فلا يسمى تركا) (٣) .

فمثلا : غض البصر لا يثاب عليه الكفيف ، لأنه لا يقال له غض بصره .

## المجموعة الثانية

الله ، وصفاته ، وأفعاله

مادة ٧٢: (الله مرید لجميع الكائنات ، غير مرید لما لا يكون ، ولا هو مرید لما لم يكن) (١) .

في الحديث : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » . فما لم يكن لم يشأه الله ، وليس أنه شاء عدمه وإن كان ذلك هو المفهوم ، لكن بين المنطوق والمفهوم فارق — هو أنه لو شاء ما لم يكن لكان مناقضا لصدر الحديث ما شاء الله كان .

مادة ٧٣: (أسماء الله — قد يكون الاسم أى مدلوله عين المسمى — أى ذاته من حيث هي . . وقد يكون غيره . وقد يكون لا هو ولا غيره) (٢) .

أسماء الله توقيفية ، وهي كالصفات في ذلك التقسيم ، والقسم الأول كالله . . والثاني كالخلاق . . والثالث كالعليم .

ولا يصح إطلاق اسم على الله إلا إذا ورد به الشرع ، وهذا هو معنى التوقيف .

مادة ٧٤: (الصفات على ثلاثة أقسام :

١ — حقيقة محضة .

٢ — حقيقة ذات إضافة .

٣ — إضافة محضة) (٣)

(٢) المصدر السابق

(١) المواقف ٨

(٣) المصدر السابق

(١) المواقف ٦ ص ٧٧ .

(٢) المواقف ٨ .

(٣) المستقصى ١ :



الأول لا يتغير - كصفة الوجود والحياة ، والثالث يتغير كالمعية ، والقبالية ، والثاني يتغير تعلقه فقط - كالعلم والقدرة .

فوجود الله وحياته - أمران ثابتان ، وكون الله مع فلان غير ثابت بالمعنى الخاص إذ يمكن ألا يكون معه إن تغير حال العبد .

أما القدرة والعلم فيتغير تعلقهما .

مادة ٧٥ : ( الإيمان هو : التصديق اليقيني ، ثم النطق بالشهادتين ، والعمل بكل ما أمر الله ونهى ولومرة ، ليتحقق الإمتثال ) (١) .

لأنك أن التصديق هو الركن الاساسي ، أما الشهادتان والأعمال - فركنان تبعيان ، والتصديق : كراس الإنعان : والنطق والعمل : كأطرافه ، ولا بد من النطق لمعرفة حاله ، كما لا بد من العمل ولومرة وذلك أقل ما يتحقق به الإمتثال لأوامر الله .

مادة ٧٦ : كل نظر صحيح فهو مؤد إلى الاعتقاد بالله على وصف به نفسه بلا غلو في التجريد ولا دنو من التحديد ) (٢) .

لقد غالى قوم فنفوا الصفات ، أو جعلوها عين الذات ، وانحط آخرون فوصفوه بما لا يليق ، وكانت الفرق المتعددة التي جسمته .

مادة ٧٧ : ( من أوجب فعل الأصاح عليه - فكأنه عده واحد المكلفين ، ومن أخلى أفعاله عن الوفاء بما وعد - فكأنه صورته قلباً متغيراً ، يفعل اليوم ما ينقضه غداً ) (٣) .

لأنه بواجب عليه تعالى : وهو العزيز الحكيم ، بيد أن قواماً حكموا العقل فيه ، وآخرين أبعدوا العقل عن تفهم آياته ، فكانت أقوالهم بين الإفراط والنفريط « سبحان ربك رب العزة عما يصفون » .

(١) المواقف - ٨ . (٢) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده .

(٣) المصادر السابق .

مادة ٧٨ : ( الإشراف في الكتاب والسنة - اعتقاد أن لغير الله أثراً فوق ما وهبه الله من الأصحاب الظاهرة ، وأن لشيء ما من الأشياء سلطاناً على ما خرج عن قدرة المخلوقين ) (١) .

يزعم البعض أن الإشراف اتخذ إلهين - وهذا قصور ، فالإشراف ضد التوحيد ، والتوحيد لإفراده بالعبادة والسلطان ، فكل ما خرج عن هذا فهو شرك لا يغفره الله ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

مادة ٧٩ : ( الشرع ليس محدث الحسن والقبيل ، ونصوصه شاهدة على ذلك ) (٢) .

فكما جاء الشرع مطالباً بصحة الاعتقاد ، جاء هادياً لوضع الحسن فيه : « أريد بمتفرقون خير أم الله الواحد القهار » ٤ .

وقد يكون من الأعمال ما لا يمكن درك حسنه ، ومن المنهيات ما لا يعرف وجه قبحه ، وهذا النوع لا حسن له إلا الأمر ، ولا قبح إلا النهي شرعاً .

مادة ٨٠ : ( العقيدة في الإسلام : إيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، والقضاء والقدرة ) (٣) .

سئل النبي ﷺ عن الإيمان ، فقال : « أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، وأن تؤمن بالقدر - خيره وشره ، حلوه ومزجه » .

والقضاء إشارة إلى صفة العلم ، والقدر إشارة إلى متعلقات القدرة ، لأن ذلك هو أقرب المفاهيم إلى المدلولات الغوية .

مادة ٨١ : ( الله موصوف بكل كمال منزله عن كل نقص ، والملائكة عباد مكرمون ، والمرسلون بشر صادقون ، وكتب الله دستاير حية ما لم يدخلها زيف أو تحريف ، والآخرة يوم الفصل بين الخلق ) .

(١) المصادر السابق . (٢) المصادر السابق .

(٣) الصريحان للبخاري ومسلم .



صفات الله تنقسم إلى نفسية - وهي الوجود .

وإلى سلبية : وهي التقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية ، وإلى صفات معاني - وهي : القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والسلام وصفات أخرى .

وتنقسم باعتبار آخر إلى : ذاتية وهي التي يوصف بها ولا يوصف بغيرها مثل القدرة .

وإلى صفات فعلية وهي التي يوصف بها وبغيرها مثل : الرحمة والغضب .

والملائكة من جنه الله خالقوا من نور ، لا يتوالدون ولا يموتون إلا أن يشاء الله .

والمرسلون معصومون من كل ما يقدر في الافتداء بهم وكتب الله كل كتاب ملائمة لأمره ، ويسكمل بعضها بعضا ، والمهم من على جميعها آخرها وهو القرآن الكريم ، والآخرة دار البقاء ، وفيها منازل متعددة تنتهي بالجنة أو النار ، ولا يعتذر بالقضاء والقدر لأن ذلك يناقض اعتبار الإنسان كائنا مسؤولا .

مادة ٨٢ : ( كل شيء من فعل الله ، والسكون محله ) (١) . لا فاعل في السكون إلا هو ، فهو خالق كل شيء ، وما ورد من نحو قوله تعالى : « أحسن الخالقين » . فهو قول .

مادة ٨٣ : ( أفعال الله تعالى ليست معلة بالأغراض ، ولا المأل الغائية كأفعال العباد ، وهذا لا يناقض أن لها حكمة اقتضا رفقه بعباده ومراعاة مصالحهم ) (٢) .

الباعث هو ما يكون مقصودا بالقصد الأول ، ويكون القصد إلى الفعل لأجل تحصيله ، وأفعال الله تعالى ليست كذلك .

وقد يعمل الله فعله ببيان الحكمة منه ، تفضلا وإحسانا ،

قال الله تعالى : « رسلا مبشرين ومنذرين ، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » .

مادة ٨٤ : ( منطوق القرآن في تشييد العقيدة - النظر إلى موطنها بالعقل والوجدان ، وأقرب شيء إلى العقل البديهة ، وإلى الوجدان الحس ) (١) . ومن الإحالة على البديهة قوله تعالى : « أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون » .

ذلك استقراء تام ، ينحصر في ثلاثة فروص : أن يخلق المرء نفسه - وهذا باطل ، أو يخلق من غير خالق ، وهذا باطل أيضا ، أو يخلقه خالق يختلف عنه ، وإليه ينتهي السكون ومنه يبدأ خلقه وهذا صحيح ينتج أن الله هو الخالق .

ومن الإحالة على الحس قوله : « قل سيروا في الأرض فانظروا » ، فأرجع البصر هل ترى من فطور .

مادة ٨٥ : ( الاسلام خاتم الأديان ، يشمل كل جوانب الحياة وصلة العبد بالله ، ويصور العبيد بأحوال الآخرة ) .

الاسلام بمنه العام يشمل كل المطيعين لله ، وقد صار علما على أتباع محمد ﷺ وهو خاتم الأديان - فيه أكمل الله الدين وأتم النعمة .

وقد كانت الأديان ثلاثم البشر ، وقد بلغوا رشدهم . أما شمول الاسلام لكل الجوانب - فتلك حقيقة مقررة في الاسلام ، يعرفه من له أدنى لمسام به . ومن التجنى على الدين أن يفهم عنه غير ذلك ، فيرمى بالتخدير للشعوب وليس من الاسلام إقعاد المظلوم من المطالبة بحقه ، وليس من الاسلام الصبر على بلاء يمكن دفعه : والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون .

مادة ٨٦ : ( الدين ضرورة ، ولا يمكن أن يستبدل بالدين المثل الإنسانية لأنها وضعية ، وليست لها ما للدين من قداسة ) (٢) .



الدين أشبه بالبواعث الفطرية الإلهامية منه بالدوافع الاختيارية . وليس بعد  
الرشد وصاية ، ولا بعد اكتمال العقل ولاية : « قد تبين الرشد من الغي » .

وقد يرى الانسان اليوم ما ينقضه في غده . وقد يرى هذا ما لا يراه ذلك .

وقد تكون التعاليم خيالية ، أو ممزقة ، أو سطحية : والاسلام كنفيل بالحماية  
من كل هذه الأخطار ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم  
تؤمنون بالله واليوم والآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً .

مادة ٨٧ : (الاديان السماوية - لا تختلف فيما تدعو إليه من العقائد ، وإنما  
تختلف في التشريعات الفرعية) (١) .

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ، والذي أوحينا إليك وما وصينا  
به إبراهيم وموسى وعيسى ، أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » وقال تعالى :  
« كل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » .

مادة ٨٨ : (الاسلام في حقيقته إكمال لمشاعر الانسان وتصحيح لمواهبه ،  
وما ينسب إليه وليس منه فهو مكر نبت في جو خائق ، فكان أقل من فكر نبت  
في بيئة طليقة) (٢) .

إن هذا الدين الذي أصلح كل معوج في الماضي ، لن يستقيم الحاضر إلا به .  
وليس لأحد حق التعبير عنه ، فنصوصه تنطق وتعبّر عما تحمل من كل معاني الحق  
والخير والجمال .

مادة ٨٩ : (الخلو من العقيدة - فقر في الشعور بالحياة . والقدرة على العمل  
والشدوذ هن الخلق السوى .

فيجب استسلام الضمير للعقيدة الصحيحة ، وعجز الانسان عن استسلام

(١) المصدر السابق .

(٢) محمد الغزالي : الاسلام والأوضاع الاقتصادية ، وتقويم الفكر الديني

لعبد المكرّم الخطيب .

عقيدته آية الفناء وإفلاس الأحياء) (١) .

إذا كان للإباحي أو الملاحد عقيدة إلحاده ، نظائري بالإنسان أن يبحث عن  
أصح عقيدة خلقت من التعقيد والتشويه وتعطيل الفكر ، وذلك لا يوجد إلا في  
زودنا به الإسلام من عقيدة تملأ فراغ النفس ، وتفيض على القلب ما يستطيع  
أن يواجه به كل مشاكل الحياة .

مادة ٩٠ : (الملاحدون يتناقضون في إخضاعهم ما فوق الطبيعة لمقاييس

الطبيعة) (٢) .

فمثلاً : يقول بعض من أغرتهم المادة : نحن لا نؤمن إلا بالمشاهد المحسوس  
الخاضع للتجارب العملية ، ثم يطلبون دليلاً على وجود الله ، يخضع لهذه التجربة ،  
وقائهم أن ذلك تناقض .

فإن كانوا قد حسسوا أنفسهم في المادة - فكيف تمتد أبصارهم لما وراءها ؟  
« وما أنت بمسمع من في القبور » .

مادة ٩١ : (الموجات الإلحادية - لا أساس لها من عقل أو علم . فالنظور  
عند أصحابه غير مقطوع به ، ولا يعني رجوع كل فرد إلى سلاطة القروء .  
والمادة تحول نفسها إلى شعاع من العقل بعد أن كانت عدو له ، وتصبح حسنة  
رياضية) (٣) .

الإسلام يعطى العقل حقه ، وينوره به ويعول عليه في العقيدة والتبعية  
والتشكيك .

والإسلام يتحدث عن وظائف العقل وخصائصه ، سواء في ذلك العقل  
الوازع أم المفكر أم المدرك .

والعقل في مدلول لفظه العام - ملكة يفاط بها الوازع الأخلاق أو المنع عن  
المحظور والمفكر .

(١) العقائد « عقائد المفكرين » .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .



ومن خصائص العقل - ملكة الإدراك التي يناط بها الفهم والتصور ومن خصائصه أنه يتأمل فيما يدركه .

ولسنا ندري على أى أساس من العقل يعتمد الموجد في الخلق ، ويستطيع أن يحدد حقائق الغيب التي هي فوق مدركات العقل . « ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » .

ولسنا ندري كذلك على أساس من العلم يقوم الخلق . والعلماء هم أقرب الناس لفهم الأسرار ، وأقدرهم على إنقاذ البصيرة فيما وراءها . هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، إنما يتذكر أولو الألباب .

مادة ٩٢ : ليس وجود الشر مشكلة عقلية أو كونية ، بل هو الشعور الإنساني وكون الله لم يخلق منافا للقدرة ، وخلق عالمًا كاملاً منافا لانفراده بالكمال . والوجود أشرف من العدم ، ولكل موجود كلمة اقتضت وجوده . والشعور الإنساني حكمة توافقه - وهي الدين ، ووجود كون سعيد لاعتقاده فيه منقوض بحرص اللاعب على السكيب بعد التهرب (١) .

تكونت هذه المادة من فقرات : -

(أ) إن وجود الشر في السكون ليس مشكلة لإلّا الشعور الإنساني وحقيقة وجود الشر يتفق مع مسئولية الإنسان ، فلو انعدم الشر لم يكن للأخيار فضل في التغلب عليه .

(ب) ليس من المستساغ ألا يخلق الله ، فهو القادر الذي من مظاهر قدرته وجود هذا السكون ، والوجود أشرف من العدم ، والذين يمتنون أن لم يخلقوا - يهزمون أنفسهم من شرف نعمة الوجود .

(ج) إن تصور عالم كامل لا شرف فيه - مناف للحكمة ، ومناف كذلك لانفراد المولى بالكمال ، ومناف أخيراً لرسالة الإنسان لابد أن يعمل ويسعى ويتغلب على كل العقبات . وعسى أن تذكر هوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً .

(١) المصدر السابق .

(د) ليس في السكون شيء وجد عبثاً ، وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين . ما خلقناهما إلا بالحق ولكن أكثرهم لا يعلمون .

مادة ٩٣ : (الشيطان في عقيدة الإسلام شر ، لا لمطمان له إلا على من أطاعه) (١) .

« إن هبأدى ليس لك عليهم سلطان ، إلا من اتبعك من الغاوين » .  
مادة ٩٤ : (من الغلط قياس أفعال العبد وما يدور في ذهنه على الله الذي له ملك السموات والأرض) (٢) . لقد وقع البعض في غلط فاحش عندما منعوا أشياء على الله لأنهم لا يستطيعون أن يفعلوها . ولا بد أن نفرق بين الله الذي ليس كمثل شيء ، وبيننا نحن العبيد . والموازين عنده تغاير الموازين عندنا ، فلا يصح أن تقاس أفعالنا بأفعاله ، أو أفعاله بأفعالنا فالإله إله ، يحكم ، والعبد يخضع ويمثل . إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .  
مادة ٩٥ : (إن حرية الإرادة وهي من أجل النعم لا تتحقق إلا في عالم فيه الشر والخير ، والاعتماد على القضاء والقدر يناهز الاعتراف بالمسئولية) (٣) .

« إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً » .

مادة ٩٦ : (إن قيمة الوجود ليست بالمتعة ، ففي الإنسان قوة على محو الآخزان وهي الرغبة في الحياة الحاضرة التي تنسيه الماضي ، وإنما قيمة الوجود بقيمة الإنسان ، ووجود الشر ينفى فيه الفسك والحق ، فلا يغض وقوعه من كرم الله . والقيمة المعنوية أعظم بكثير من المنفعة ، والدليل على كرمه - ذلك التدبير الذي وضعه بعد وقوع الشر ، وهوعين الرفق بنا ، ممثلاً في الرضا بعد القضاء) (٤) .  
تكونت هذه المادة من أربع فقرات : -

(أ) قيمة الوجود : ليس الوجود يوزن بمتعة الإنسان منه ، وإنما يوزن

(١) المصدر السابق . (٢) المصدر السابق . (٣) المصدر السابق .

(٤) العقاد « عقائد المفكرين » .



بكرامة الإنسان ، فربما يستمتع بعض الحيوانات بأكثر مما يناله بعض الناس .  
وكم من الناس لم يتمتعوا في الماضي وأنستهم سعادة الحاضر حرمانهم الماضي .

(ب) لابد من تمحيص الإنسان واختباره ، ليتبين معدنه . قال تعالى :  
« وليبتي الله ما في صدوركم ، وليمحص ما في قلوبكم » والإنسان لم يتعود في حياته أن يأخذ شيئاً بلا مقابل . فكيف يحرص على الجنة بلا مقابل ؟

(ج) إن وجود الشر لا ينقص من كرم الله ، القادر على إزالة الشرور من الكون ، وهو أسلوب من أساليب التربية لعباده ، عليهم أن يتحاشوا الشرور قبل أن يقعوا فيها .

(د) إذا وقع القضاء ونفذ القدر ، فلا حيلة في دفعه بعد وقوعه ، ومن العبث أن يشتغل الإنسان بشيء لا يمكن تغييره وعليه أن يرضى بالواقع من حيث إنه وقع ، ولا يرضى عن نفسه أن يقع في المحذور بعد .

مادة ٩٧ : (البراهين العقلية ناقصة ، لأن حقيقة البرهان قوة ترغم العقل على الإيمان ، ولا إكراه فيه ، فإن لم تشعر النفس بمسكان الإيمان منها فلا محل للبرهان فيها . وللعلم المحدود لا يمتد وراء الحدود) (١) .

من الناس من رزقه الله قوة الحجمة ، ولو عن طريق المغالطات ، فربما يستعمل لسانه في إلحاح من هو أضعف منه عقلاً « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ، ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام » .

أما الدعوة إلى الإيمان - فيحتاج المدعو إليها أولاً إلى القلب ، وثانياً إلى العقل ، لأن من لا قلب له معاند أوتافه ، وكلاهما لا تنفذ إياه دعوة الإيمان التي تعتمد على الفكر والبصيرة وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً .

مادة ٩٨ : ( ما يحصل اتفاقاً لا يتكرر ، وإذا لم يتكرر لم يستقيم علم ما ) (٢) .

وهل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً . إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه ، فجعلنا سميعاً بصيراً .

وإذا كانت الطبيعة الصماء ينصب البعض إليها الخلق - فالعلة الواحدة الصماء لا تفتح آثراً مختلفة ، وإن قالوا وجد العالم بمحض الصدفة - قلنا لهم : ما يكون صدفة لا يتكرر ، ولقد تكرّر ، وذلك تقدير العزيز العليم .

مادة ٩٩ : ( اختيار العبد لإرادة خاصة ، وهي التي انبعثت بإشارة العقل فيم له في إدراكه توقف ، فيحتاج العبد إلى العقل للتمييز بين خير الخيرين وشر الشرين ) (٢) .

لا شك أن لنا اختياراً فيما كلفنا الله به ، وهذا الاختيار منحة لنا من الله رب العالمين ، وهو كالمصالح الذي يعطى لك لتدفع به العوادي ، فإذا لم تستعمله واقتربتك العوادي فأنت وحدك الملام « فاعتبروا يا أولى الأبصار » .



## المجموعة الثالثة

### في النبوات

مادة ١٠٠ : ( النبوة في الإسلام تعتمد أولاً على هداية العقل والقلب ،  
والخوارق أمر ثانوي ) (١) .

النبي هو الانسان الموحى اليه من الله ، ويؤيد عليه الرسول أنه مأمور بالتبليغ ،  
ويشترط في كل منهما الذكورة وحسن السيرة ، ونحن نميل إلى أن من الجن  
مرسلين ومرسل إليهم ، قال تعالى : « يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم  
يقصون عليكم آيات ربكم ، وينذرونكم لقاء يومكم هذا » ؟  
والنبوة في الإسلام تعتمد على الصدق الذي يقنع العقل ، ويملا القلب اقتناعاً .

مادة ١٠١ : ( المرسلون الذين فعلهم خمسة وعشرون ، وهناك غيرهم فعلهم  
إجمالاً ) .

لقد جمعوا في قول بعضهم : -

في تلك حجتنا منهم ثمانية من بعد عمر ويبقى سبعة وهم  
إدريس هود شعيب صالح وكذا ذوالكفل آدم بالختار قد ختموا

والمرسلون الذين تشتمل عليهم الآية هم : -

- |             |             |              |            |
|-------------|-------------|--------------|------------|
| ١ - ابراهيم | ٢ - اسحاق   | ٣ - يعقوب    | ٤ - نوح    |
| ٥ - داود    | ٦ - سليمان  | ٧ - أيوب     | ٨ - يوسف   |
| ٩ - موسى    | ١٠ - هارون  | ١١ - زكريا   | ١٢ - يحيى  |
| ١٣ - عيسى   | ١٤ - إيلياس | ١٥ - إسماعيل | ١٦ - اليعص |
| ١٧ - يونس   | ١٨ - لوط    |              |            |

وآخرون لا فعلهم على التفصيل ؛ قال تعالى : « ورسلاً قد قصصناهم عليك  
من قبل ، ورسلاً لم نقصصهم عليك » .

(١) العقائد (التفكير) فريضة إسلامية .

مادة ١٠٢ : ( المعجزة خاصة بالأنبياء ، لا يقاس عليها عمل غيرهم ) (١) .  
قال تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ، إن في ذلك  
لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون » .

مادة ١٠٣ : ( المعجزة تدل على صدق الأنبياء دلالة عقلية ، ويستحيل أن  
تظهر على يد الكتاب ) (٢) .

« هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين ، وألف بين قلوبهم ، لو أنفقت ما في  
الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم » ، وهذه الآية  
دليل على ما احتوته المسألة ، كما أن الآية السابقة دليل على انطوت عليه المسألة  
للحقيقة .

مادة ١٠٤ : ( المعجزة أمر غارق للعادة ، يظهره الله عن يد مدعي النبوة  
مع تعذر معارضتها ، وموافقتها للدهوى . دالة على صدق النبي ، مقارنة  
للتجدي ) (٣) .

احتوى ذلك للتعريف سبعة قيود ، فليس من المعجزة الأمر العادي الذي  
يمكن لكل الناس أن يأثروا به ، وليس منها ما يعرف بالتملم كالسحر ، ولا  
الإرهاصات التي تظهر تمهيداً ، ولا الإهانات التي تكذب المدعي ، ولا  
الاستدراجات التي تظهر على يد الفسقة ، وليس منها ما يجيء من غير طلب ولا تحدى  
بالدعي الاصطلاحي .

مادة ١٠٥ : ( الوحي من الله إلى الرسل أمر ممكن وواقع ، لا ينكره  
الإمعان ) (٤) .

الوحي - لإعلام الله الموحى إليه في خفاء ، وفي البرهان على إمكانه أنه لا يلزم

(١) النبوات لابن تيمية

(٢) المصدر السابق

(٣) رسالة الفوحيد

(٤) المواقف ٨

(٤ - الفكر الاسلامي)



منه محال ، وقد أثبت العلم الحديث أن هناك حالتين قد يمتاز بهما بعض الافراد عن الآخرين وهما : قراءة الأفكار ، والجللاء البصرى .

والدليل على صحة ما يحدث به الرسل شفاء مرضى القلوب بدوائهم ، وقوة العرائم ، والقول بتعاليمهم .

ومن المنكر في البديهة أن يصدر للصحيح من معتل ، ويستقيم النظام بمختل . وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ، ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نورا نهدى به من نشاء من عبادنا ، وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم ، صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض .

والإيمان عجيب فى شأنه ، يصعد بقوة عقله إلى أعلى مراتب الملوكوت ، ويطاول بفكره أرفع معالم الجبروت ، ثم يصغر ويتضائل ، وينحط إلى أدنى درك من الاستكانة والخضوع - متى عرض له أمر لا يعرف سببه ولم يدرك منشاؤه ، فن ذلك الضعف قادته الرسل إلى هداه ، ومن تلك الضعة أخذت بيده إلى شرف سعادته .

مادة ١٠٦ : ( السحر له حقيقة ، ومع ذلك فليس موجبا ولا سببا مولدا ، ولاهلة عقلية بل هلة عادية ) (١) .

أما ما يستدل به المنكرون له من قوله تعالى : « يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى » فإن ذلك رد على المنكرين لحقيقة السحر ، فيجوز أن يكون سحرهم إيقاع ذلك التخيل ، وقد وقع فى نفس موسى .

وكون أثر سحرهم إيقاع ذلك التخيل - لا يدل على أن السحر لا حقيقة له ، وقد قال سبحانه : « وجاءوا بسحر عظيم » .

مادة ١٠٧ : ( العصمة ملكة تقوم بنفس الانبياء ، تأمرهم بالخير وتنههم عن الشر ، مع بقاء الاختيار تحقيقا للاقتلاء ، وهى لازمة لهم ، وما نصب إليهم

فيجب التحقق أولا من نبوته ، ثم تفهمه حسب ما تشهد له الأدلة العامة المتفق عليها ) (١) .

الدليل على عصمته ﷺ قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمحت طائفة منهم أن يضلوك ، وما يضلون إلا أنفهم » ، وما يضر ونك من شئ ، وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ، وعليك مالم ما تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما .

أما ما نصب إليهم فنه الثابت ، ويجب تأويله ، ومنه غير الثابت ، ويجب رفضه . ونحن نؤمن بعصمتهم من كل الذنوب ، وتعتمد فى ذلك على السمع والعقل . مادة ١٠٨ : يستحيل نسيان النبي ما يريد الله تبليغه للناس ) (٢) .

فلو جاز نسيانه لضاعت الرسالة ، وقد قال سبحانه : « لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه . فإذا قرأناه فاتبع قرآنه . ثم إن علينا بيانه » . وقال سبحانه : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ، والله يعصمك من الناس » .

مادة ١٠٩ : ( الإسلام دين المعجزات التى يراها العقل حينما نظر ، وليس بدين المعجزات التى تكشف العقل عن الرؤية ، واضطره بالإحسام القاهر إلى التسليم ) (٣) .

القرآن هو المعجزة الأساسية للنبي ﷺ ، وهو متضمن لدعوته ، وإنه لكتاب فيه الدعوة ودليلها ، والخوارق المادية لم يستفد منها الأولون ، وهى وقتية ، لذلك كانت فى الإسلام معجزات ثانوية .

وكانت المعجزة الأساسية - هى القرآن الذى أعجز العقول : « وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا . قل آمنوا به أو لا تؤمنوا ،



## المجموعة الرابعة

### في الحياة الآخرة

مادة ١١٠ : (البعث لإعادة المعدوم ، أو هو جمع المتفرقات ، والإعادة للجسم والنفس ، والجنة والنار مخلوقتان بالفعل) (١) .

الدليل على هذه المسألة :

(١) « ولما قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى . قال أو لم تؤمن ؟ قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ، قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ، ثم ادعهن يأتينك سعيًا ، وأعلم أن الله عزيز حكيم » .

(ب) « وهو الذي يبدأ الخلق ، ثم يعيده » .

(ج) « تلك الجنة التي نورت من عبادنا من كان تقيا » .

وقال عن آل فرعون « النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » .

مادة ١١١ : (النعيم المحسوس في الجنة لا يعنى أن المسلم جسده خالص في جوار ربه ، فهو في الدنيا جسده وروح ، وكذلك في الآخرة) (٢) .

الدليل على ذلك قوله تعالى : « يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك وراضية مرضية ، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي » ، وقال تعالى عن الشهداء : « بل أحياء عند ربهم يرزقون » .

مادة ١٢٢ : (الغيب في عقيدة المسلم لا ينافي العقل ، لأن العقل محدود والغيب

غير محدود ، ولا إيمان على المدى بمعبود ناقص دون مرتبة الكمال الذي لا تحصره الحدود) (١) .

فعل العقل أن يفكر طليقا ، فإذا انتهى إلى غايته ووقف عند حده - تولاه الإيمان ، وحينما بلغ الإنسان هذا الشأن فقد انتهى إليه بالعقل والإيمان على وفاق ، قال تعالى : (الذين يخشون ربهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون ، وهذا ذكر مبارك أنزلناه أفأنتم له منكرون ؟) .

مادة ١١٣ : (الثواب في الآخرة فضل ، والعقاب عدل ، ولا شيئا منهما بواجب عليه تعالى) (٢) .

لا حق لأحد على الله بمعنى التزام الله به ، وقد تضمن القرآن وعدا للطائع ووعيدا للعاصي : وليس في هذا التزام بمعنى أنه لا يقدر على أن يفعل غيره .

وقد اقتضى ذلك أن تؤمن بثواب الطائع ، تفضلا من الله ، وعقاب العاصي عدلا من الله ، ولأمانع من إثابة العاصي في نظرنا إذا اقتضته حكمته تعالى .

(١) العقاد (عقائد المفكرين)

(٢) المواقف ٨

(١) المواقف ٨

(٢) العقاد (حقائق الإسلام وأباطيل خصومه) .



والصوفية من حيث الموضوع فريقان : فريق العقل والمعرفة ، وفريق القلب والرياضة .

ومن حيث موقعهما من الدنيا كذلك نوعان : نوع يتخطاها ويبتدئها ، ونوع يمشى فيها ويصل منها إلى الله .

ويقأدى من الخلق إلى الخالق جل وعلا .

وقد قيل إن ذا النون المصري كان في طبقة جابر بن حيان في علوم الكيمياء وأنه كان من الباحثين في طلائع الآثار الفرعونية .

والشك عندهم كما قال الغزالي أول مراتب اليقين ، فإذا بلغوا بالعقل غايته ما يكتسبهم نشوة الوجدان ، أما الصوفيون القلبيون فهم يلتزمون المعرفة المباشرة برياضة النفس على قبح الشهوات ، والشهوات هي الخائل بينهم وبين النور .

والنوع من الصوفية الذين يخوضون الدنيا - هم أقرب إلى الإسلام من النوع الذي يرفض الدنيا .

ولم يسلم الصوف من تلك الأخطا - فاقترن في أقوال أناس من المنتسبين إلى الإسلام بما يجوز وما لا يجوز .

وقد يستدل على التصوف الإسلامي بنحو قوله تعالى : « ففروا إلى الله » « إني ذاهب إلى ربي » « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » « ولا يحيطون بشيء من علمه » « الله نور السموات والأرض » الآية « إني مهاجر إلى ربي » وقصة الخضر وغير ذلك .

مادة ١١٥ : ( التحقيق بالبرهان علم ، وملابسة تلك الحالة ذوق ، والقبول من التسامح ، والتجربة بحسن الظن بإيمان (١) .

ذلك أن العلماء يعتقدون على البراهين وأرباب الأحوال يعتمدون على الذوق بعد ممارسة العمل ، والتغاضي عن هفوات العباد في ما لا يمس جوهر الدين مروهة وتسامح ، وحسن الظن بالإيمان ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا

(١) المنقذ من الضلال للغزالي .

## المجموعة الخامسة

ملحقات علم الكلام

مادة ١١٤ : ( التصوف في الإسلام ليس واجبا ولا ممنوعا ؛ ولكنه ملكة نفسية موجودة في بعض الطبائع ، لازمة لمن وجدت في طبعهم ، ومن الإنصاف التمييز بين الادعاء ومن هم على الدين . فكل قول لادليل عليه قول بغير علم ، وتقاسير الصوفية مواجيد شخصية خاصة (٣٣) (١) .

ومن خصائص التصوف أنه مأخوذ من الصوف - وهو التخنش والزهد والبعد عن الترف .

والصوفي صاحب حكمة دينية المقابل للفيلسوف صاحب الحكمة العقلية . فالتعمق في طلب الأسرار صفة مشتركة بين الصوفية وفلاسفة التفكير الذين يغوصون على الحقائق البعيدة ، وعلماء النفس الذين يتقنون عن ودائع الوعي الباطن وغرائب السيرة الانسانية .

ومن الصوفية من أخذ نصيبه من الدنيا وأفيا ، وفهم أن الزاهد من لا تملكه الدنيا وإن ملكها ، أو كما قال مسروق : الزاهد من لا يملكه مع الله سبب ، ولاضير عليه أن يملك الأسباب .

وهم طوائف كثيرة : منهم المشتغلون بالحكمة ، وهم علماء هم الذين جمعوا علوما هديدة - كالنقح والحديث .

وإن المزية الصوفية الخاصة في الإسلام - هي مزية الايمان بالله على الحب لأعلى الطمع في الثواب . ولأعلى الخوف من الحساب والعقاب . ومثلهم في ذلك مثل الفرد المثالي في بيئته الاجتماعية .

ومنى كان الاتصال بالله في الإسلام على شريعة الحب واستقلال الضمير - والفرق في الدين - فليس فيه ما يتمتع المسلم من التأملات والتفكير .

(١) العقاد ( التفكير فريضة إسلامية ) ومقدمة ابن خلدون .



اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ، ولا يغتب بعضكم بعضاً  
أحب أحداكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه ، واتقوا الله ، إن الله  
تواب رحيم .

مادة ١١٦ ( لعلماء الكلام اصطلاح في المحبة والرضا والهداية والتوفيق ) (١)

( أ ) المحبة من الله توصيل الخير لعباده ، ومحبة العبد لربه اتباع شريعته ،  
« قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » .

( ب ) الرضا ترك الاعتراض ، « ولا يرضى لعباده الكفر » ، « لقد رضى الله  
عن المؤمنين اذ يبايعوك تحت الهجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم » .  
( ج ) هداية الله العبد مشتركة بين البيان وخلق الهدى ودخول الجنة : إنا  
هديناك السبيل ، إماماً كراً وإماماً كفوراً ، « من يهد الله فهو المهتد » « سيهديهم  
ويصلح بالهم » . ويدخلهم الجنة عرفها لهم .

( د ) التوفيق الإقذار على الطاعة : « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت  
وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب » .

مادة ١١٧ : ( العدم جزم الإرادة بعد التردد ) (٢)

هو من الأطوار التي تمر بها النفس قبل الفعل ، فإذا استحضرت المراحل التي  
تسبق الفعل - وجدنا أن نية الفاعل وتفكيره - يتعم ذلك بلون خاص من  
التدرج النفسي .

فالنية هي قصد الإنسان بقلبه ما يريد به فعله ، فهي بذلك تختلف عن الإرادة  
التي هي قصد إيقاع الفعل المادى أو تركه .

وقد لا تختلف الإرادة عن النية إذا تعلقت بفعل نفس الشخص كقوله تعالى :  
« ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ، يريدون وجهه » ، فيلاردة  
هنا بمعنى النية .

وتختلف النية عن العزم ، الذي هو تعمد النتيجة المترتبة على الفعل ، فهي  
أخفض منه مرتبة ، كما أنها سابقة عليه .

والنية ما لم تظهر إلى الوجود - فلا عقاب عليها ، وإنما قد يكون فيها الإثم  
الدينى الذى يعاقب عليه الله ، والذى يقع فى النفس من قصد الفعل على خمس مراتب :

( أ ) الهاجس : وهو ما يلقي فيها

( ب ) الخاطر : وهو جريان ما يلقي فى النفس

( ج ) حديث النفس : وهو ما يقع فيها من التردد ، هل يفعل أولاً ؟

( د ) الهم : وهو ترجيح قصد الفعل

( هـ ) العزم : وهو قوة القصد والجزم به

وهناك فرق بين الإرادة والامر ، فقد يأمر الله ولا يريد - مثل - أمره  
لأن جهل بالإيمان ولو أراحه لوقع ، وقد يريد ولا يأمر - ككفر أبى جهل ،  
وقد يريد ويأمر كإيمان الصديق ، وقد لا يريد ولا يأمر ككفر المؤمن .

ولا ننهل إلى الفرق بين الإرادة والمشيئة - فكل منهما قديم ، والتعلق  
هو الحادث .

مادة ١١٨ : ( الرزق هو من الله - وهو ما به النفع ، وبرزق الله المحلل  
والحرام ، والأجل واحد ومحدد ) (١) .

الدليل على الرزق قوله تعالى : « إن الله هو الرزاق » وقوله تعالى : « وما  
رزقناهم ينفقون » . فهم ينتفعون بشواب ما أنفقوا من رزقهم .

أما الدليل على الأجل فقوله تعالى : « إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة  
ولا يستقدمون » ، والمتقول ميت بأجله ، ويعاقب القاتل لأنه أقدم على ما حظره  
الشارع منه ، وأجل القتل محمول للقاتل .

مادة ١١٩ : ( مرتكب الكبيرة فاسق . ورجحان إيمانه أو كفره لا يعلفه  
إلا الله ) (٢) .



الكبيرة هي كل ما توحيد الله عليه ، وهي غير محددة بمعاى معينة . وكلمة  
الفسق تساوى معنى العصيان هنا . وقد يقع الفسق بمعنى الكفر في قوله تعالى :  
« أفن كان مؤمنا كمن كان فاسقا » :

ولفظ الكفر والشرك من الالفاظ التي تقال على معانى :

( أ ) عبادة شريك مع الله .

( ب ) عدم استكمال أصول الايمان - كما هو الشأن في الدين لم يؤمنوا  
بمحمد ﷺ .

( ح ) المعصية لله : ومن ذلك قول النبي ﷺ : « من ترك الصلاة فقد كفر »  
وقوله : « الشرك أخفى من دبيب الذر على الصفا في الليلة الظلماء ، وأدناه أن  
تحب على شيء من الجور أو تبغض على شيء من العدل . وهل الدين إلا الحب  
والبغض ، ثم تلا قوله تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » .  
ومن حيث ترتب الأحكام على الكفر والشرك الواردين في لسان الشارع  
- فإنه على قسمين :

( أ ) من كان له سهم في الإسلام - فلا تحرى عليه أحكام الكفر في الدنيا ،  
فن صلى ولم يصم مثلاً فلا تحرم عليه الزواج بالمسلمة .

( ب ) ومن كفر بأصل من أصول الايمان - وهي الايمان بالله وملائكته  
وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر - أجريت عليه أحكام الكفار في الدنيا ،  
فلهم يدفن في مقابر المسلمين .

## الباب الرابع

### الحكم

يدور هذا الباب على مجموعات خمس :

#### المجموعة الاولى

مبادئ عامة

مادة ١٢٠ : ( الحكم : هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين من حيث  
الحظر أو الإباحة أو الاقتضاء أو الوضع ) ( ١ ) .  
ذلك أن خطاب الشارع إما طلب ، أو نهى ، أو تخيير ، أو وضع شروط  
وأسباب وموانع كما سيبيح .

مادة ١٢١ : ( أركان الحكم أربعة : المحكوم عليه ، والمحكوم منه ، والحاكم  
والحكم ) ( ٢ ) .

فالمحكوم عليه هو العبد ، والمحكوم فيه فعله ، والحاكم هو الله ، والحكم هو  
الخطاب . وعند الفقهاء ما ثبت بالخطاب .

مادة ١٢٢ : ( حكم الشارع على الواحد حكم على الجميع ما لم يرد  
التخصيص ) ( ٣ ) .

بهذا المعنى ورد الحديث ، ولقد خصص إجازة ذبح الأضحية قبل صلاة  
العهد وقال : « هي لك خاصة ، ومن ذبح قبل الصلاة فلا أضحية له » .

( ٢ ) المصدر السابق .

( ١ ) المختصر ١٠

( ٣ ) المصدر السابق .



مادة ١٢٣ : ( لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة ) (١) . « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » ، « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه » .  
مادة ١٢٤ : ( الدفع أقوى من الرفع ، ولا يحكم الابتداء ما ليست لأحكام الدوام ) (٢) .

فتى : قال الأحناف : تفسد صلاة الصبح بطاوع الشمس ، انتهى النبي ﷺ ، وهو خطأ من وجوه :

( أ ) أنه معارض بحديث : « من أدرك ركعة من الصبح فلا يثم صلاته » .  
فالنهي رافع لجواز الصلاة وهذا الحديث أمر بالإتمام ، وفيه إثبات مقدم على النهي الذي هو رفع للجواز .

( ب ) أن حديث النهي قال : « لا تصلوا » وهذا إتمام .

( ج ) استصحاب الأصل - وهو الجواز .

( د ) لأحكام الابتداء ما ليس لأحكام الدوام - كاشتراط الكفاية في أول الزواج دون اشتراط دوامها .

مادة ١٢٥ : ( الحسن ما لم يمنع منه الشارع ، والقبح عكسه ، وهما من العوارض وليسا بصفات ذاتية ، والعقل هاد إلى معرفتهما بعد حكم الشرع عليهما ) (٣) .

فالمباح من الحسن ، وقد سبق أن الشارع ليس محدثا ولا منشأ للحسن والقبح ، بل هو حاكم .

مادة ١٢٦ : ( الصفات الذاتية لا تبدل بتبدل الأحوال ، والضروري قد يحتاج إلى تنبيه عليه . أما النظري فيحتاج إلى التعريف به والتدليل عليه ) (٤) .

(١) الإسلام دين الفطرة لعباد العزيز جبار يش

(٢) أعلام الموقعين لابن القيم ، (٣) مقدمة المستصفي

(٤) المصدر السابق .

فتى : قالوا : القتل قبيح لذاته مع أنه حسن في القصاص ، فكيف تبدلت الصفة الذاتية وهي لا تبدل بتبدل الأحوال ؟  
وقالوا ثمانية الحسن والقبح يدركهما العقل بالضرورة ، مع أن الضروري لا يختلف فيه كثيرا .

مادة ١٢٧ : ( الأفعال قبل ورود الشرع محولة على البراءة الأصلية ، فلا توصف بوصف شرعي من إباحة أو حظر ) (١) .

بيد أن ما يعمى ضروريا من الضرورات الخمس وهي : الدين ، والنفس والعرض ، والعقل ، والمال ، كان في مرتبة الخطر لكنه لا عقوبة ، عليه لا جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلا بقانون . قال تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف » ، إنه كان فاحشة ومقتا وساء شيئا .

مادة ١٢٨ : ( عصمة الدماء والأعراض والأموال لا تبرحها الأعذار الشرعية ) (٢) .

فتى : إذا أتلّف الصبي مال غيره ضمن في ماله ، وكذلك المجنون .

مادة ١٢٩ : ( لا تكليف إلا بعقل وبلوغ وقدرة على فعل المكلف به ، وكل تكليف بغير هذا فإما أنه لم يثبت ، أو ثبت ولكن لا اعتبارات أخرى سائغة في الشرع ) (٣) .

وذلك كتكليف الصغار بالغرامات المالية ، ففعلهم سبب في مطالبتهم لأن لهم ذمة يكتسبون بها الحقوق ، والغنم بالغرم .

مادة ١٣٠ : ( لا يعذر أحد بالجهل إلا في حالة الضرورة العامة ) (٤) .

« فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » « وما كنا معذبين حتى ننبئ رسولا » .

(١) أصول الفقه لأبي زهرة (٢) مسلم الثبوت ١ والموافقات

(٣) المستصفي ١ (٤) المدخل لدراسة القانون



مادة ١٣١ : الأهلية أهلية وجوب وهي الاكتساب ، وأهلية أداء وهي القدرة على التصرف . والأصل هو الأهلية ، والعدم طارئ ، وقد توجد الشخصية بلا حياة (١) .

وذلك كالجنين في بطن أمه - أهل لا اكتساب الحقوق وإن كان لأهلية له .

مادة ١٣٢ : (الأعمال إما اغتناء أو إدارة أو تصرف أو تبرع . والمميز يملك الثلاثة بواسطة الولي ؛ وغير المميز له الاغتناء فقط) (٢) .

قال تعالى : « فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا » .

مادة ١٣٣ : (المانع الطارئ كالمانع المقارن والإمضاء من تمام القضاء) (٣) .  
فمثلاً : إذا سرق إنسان مال آخر وحدثت شبهة تمييزها القاضي وهي تدراً الحد ، فإن الحد يسقط عنه كما لو سرق وله شبهة في المال .

مادة ١٣٤ : (دره المفساد مقدم على جلب المصالح) (٤) .  
ذلك لأن أخطار المفساد أشد فتكاً ، فإذا لم يكن نفع فلا أقل من دفع الضرر .

مادة ١٣٥ : (المشقة تجلب التيسير ، والتصرف على الرعيصة منوط بالمصلحة) (٥) .

« وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ، « يريد الله أن يخفف عنكم » ، « ولكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

مادة ١٣٦ : (الخطأ فيه اعتداء في الفعل دون القصد . أما الغلط فاعتداء في القصد ، وقد يكون اعتداء في الفعل ، وقد لا يكون) (٦) .

(١) المدخل لدراسة القانون لمحمد علي عرفه (٢) المصدر السابق .

(٣) أعلام الموقعين (٤) الإسلام دين الفطرة (٥) المصدر السابق

(٦) الجريمة في الفقه الإسلامي لأبي زهرة

الفرق بين الخطيئة والمعتمد هو القصد . فالخطيئة لا قصد له بخلاف من وقع منه الغلط فله قصد دائماً ، إلا أنه خطيئة في قصده .

مادة ١٣٧ : (النصوص الإسلامية عامة ، مرية ، وهي متفاوتة من حيث قيمتها ونسبتها لقائلها ، ومن أجل ذلك اختلفت فيها أفهام الناظرين ، والعبارة بالدليل) (١) .

أما عومها - فخذ مثلاً قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه » ، فإنه شامل للدينين مهما اختلفت أسبابها كانت أو كثرة ، والأمر بالكتابة مرن يحتمل الإلزام ويحتمل التنبه .

فإذا جاء القانون الوضعي يشترط لقبول الدعوى كتابة الدين إن زاد على عشرة جنيهات - فليس في الآية ما يمنع ذلك ،

وليس الخبر الثابت بالتواتر مما ثلث للشابت بغير التواتر ، وليس كذلك ما صح من نسبته مثل شمسكنا في نسبته للشرع الإسلامي .

مادة ١٣٨ : (أسباب الخلاف بين الفقهاء ترجع إلى أجناس ستة) : -

١ - تردد اللفظ بين الخصوص والعموم والعام ، والخاص العام

٢ - الاشتراك اللفظي

٣ - اختلاف الأعراب

٤ - تردد اللفظ بين الحقيقة والمجاز والاستعارات

٥ - الإطلاق والتقييد

٦ - التعارض بين الأدلة (٢) .

فمثال تردد اللفظ بين العموم والخصوص قوله تعالى :

« ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » حمل الأحناف لفظ « ما لم يذكر »

(١) التشريع الجنائي لعبد القادر عودة - ١

(٢) بداية المجتهد - ١ لابن رشد



على العموم ، وخصصه الشافعية بحديث : « المؤمن يذبح على اسم الله ، سمي أو لم يسم » .

فآلية عند الأحناف على عمومها موجهة بتحريم متروك التسمية عمدا ، والعام قطعي ولم يلحقه خصوص - فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس كما قال به الشافعي رحمه الله حيث - ذهب إلى متروك التسمية عمدا وأن العموم - مخصوص بخبر الواحد .

والمحرم ذبيحة غير المسلم المنعم ترك التسمية .

ومثال العام الخاص قوله تعالى : « أم يحسدون الناس » في محمد صلى الله عليه وسلم .

ومثال الخاص العام : « فلا تقل لها أف » فلم يرد بالنهي خصوص التأفيف فقط ، بل أراد وما بعد .

ومثال الاشتراك اللفظي - لفظ « أل » - هل هي للعهد أو الاستفراق ؟ .

ومثال اختلافهم بسبب الإعراب قولك « له على جنبيه غير قرش » ، بالرفع - يلزمه جنبيه ، وينصب الراي يلزمه تسعة وتسعون لأنه استثناء .

ومثال ترد اللفظ بين الحقيقة والمجاز لفظ « عقدتم » في قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » .

فعند الأحناف أن العقد هو لمجموع اللفظ المستتبع لحكمه ، وذلك بربط اللفظ باللفظ لإيجاب حكم - كربط القسم بالمقسم عليه لإثبات البر ، وهذا إنما يتصور في اليمين المنعقدة في المستعمل لإمكان البر لا في الغموس ، لعدم إمكانه فيها ، لأن يمين الغموس على ماض عمدا - كسب فيه .

وليس العقد للعزم الذي هو قصد القلب كما يقول به للشافعي رحمه الله ، حتى أوجب الكفارة في الغموس ، وذلك لأن العقد مجاز في العزم حقيقة في ربط - لحمله الأحناف على الحقيقة ، وحمله الشافعية على المجاز .

ومثال الإطلاق والتقييد - قوله في الظاهر « فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا » وقوله في كفارة القتل خطأ « فتحرير رقبة مؤمنة » .

ومثال تعارض الأدلة قوله تعالى : « ومن دخله كان آئنا » فلا يجوز عند الأحناف إبداء من دخل الحرم استدلالا بعموم هذه الآية ، وجوز الشافعي التعرض لمن دخل الحرم استدلالا بحديث « الحرم لا يعيد عاصيا ولا قارا بدم » .



فمن ترك الأكل لإضراراً عن الطعام ليموت - فإن الأكل المباح يصبح مطلوباً شرعاً .

مادة ١٤١ : ( الفرق بين التخيير والإباحة أنه لا يجب في الإباحة الايمان بواحد ، وفي التخيير يجب . وأنه لا يمتنع الجمع في الإباحة ، ويمتنع الجمع في التخيير ) (١) .

إذا أبيحت للإنسان أشياء وخير في فعل أشياء أو تركها - كان هناك فارقان بين الإباحة والتخيير .

« أ » أن الانسان مخير فيما أبيح له . أما في التخيير الملزم بفعل شيء من أشياء أو ترك شيء من أشياء - فإنه يجب أن يفعل واحداً من بين الأشياء المأمور بفعلها ، أو يترك شيئاً من الأشياء المأمور بتركها .

« ب » الفرق الثاني أن للانسان أن يفعل كل ما أبيح له ، وليس له ذلك في حالة التخيير الملزم ، فإذا قلت : لك بيع القطن أو الفول - فهذا تخيير لا يصح لك أن تبيعهما معاً ، ولا أن تمتنع عن بيع أحدهما .

وإذا قال الشارع لنا كفر عن الدين بالطعام أو الكسوة أو التحرير ، فإن فعل واحد من الثلاثة أمر لازم ، واختيارك أى واحد منها أمر مباح ، فلو جئت بالثلاثة فلا حرج عليك .

والفرق بين هذا المثال وبين بيع الفول أو القطن - هو أن كلا من الاطعام والكسوة والعق - أمور مباحة ، لم يمنع منها الشارع . أما بيع الفول أو القطن فالأصل فيها الحظر ، لأن الشارع يمنعك أن تنصرف في ملك غيرك ، ولولا إذن المالك ما جاز لك البيع .

مادة ١٤٢ : ( يطلق الجواز على معاني : أ- المباح . ب- ما لم يمنع منه الشارع . ج- التوقف حتى يقوم دليل . د- ما ليس بهمتنع عقلاً . هـ- ما استوى

(١) مسلم الثبوت ٢ ، ومنظومة الكواكي .

## المجموعة الثانية

### في أقسام الحكم

مادة ١٢٩ : ( الحكم إما تكليفي أو وضعي ، والتكليف طلب ، وهو للوجوب أصلاً . والواجب ما يذم تاركه ويلام شرعاً ، بوجه يشمل الواجب التحريم والموسع . والحرام عكس الواجب ، أى ما يذم فاعله ) (١) .

الطلب أعم من أن يكون طلب فعل أو طلب ترك على سبيل الجزم في كل منها ، أو على سبيل ما يقرب من الجزم : فالجزم في طلب الفعل هو الواجب ، ويقرب منه المندوب . والجزم في طلب الترك هو الحرام ، وما يقرب منه هو المكروه وما يستوى فعله وتركه هو المباح .

والواجب التحريم مثل : كفارة اليمين . فالخائن مخير في واحد من الثلاثة :

١ - إطعام عشرة مساكين .

٢ - أو كسوتهم .

٣ - أو تحرير رقبة .

والواجب الموسع كوجوب صلاة الظهر ، فإن وقتها متسع .

ومثال الحرام : السرقة ، فقد نهى الشارع عنها .

مادة ١٤٠ : ( المباح ما لا ضرر في فعله وتركه باذن الشارع ، ولا منفعة من فعله أو تركه ) (٢) .

قولنا باذن الشارع - احتراز عن تركه بالمعصية ، فمن ترك المباح بالمعصية فقد صار ترك المباح فيه ضرراً . ويصبح ما كان مباحاً مطلوباً .

(٢) المصدر السابق .

(١) المستصفى ١



طرفاه عقلا أو شرعا ، و - المشكوك فيه عقلا أو شرعا (١) .

ومثال الأول قول الفقهاء - يجوز المسح على الخنثين . أما الجواز في المعنى الثاني - فهو الجواز العام الذي يشمل المباح والمندوب والواجب ، لأن هذه الأشياء يصدق عليها أنها لم يمنع منها الشارع .

ومثال إطلاق الجواز على الواجب - قولنا يجوز الحج ، ومثال إطلاقه على المندوب قول النبي : « الصلح جائز بين المسلمين » ، ومثال إطلاق الجواز على التوقف قول القائل الذي لم يفسد الأئمة - يجوز أن يراد بالقرء أحد معنييه : الحيض ، أو الطهر .

ومثال المعنى الرابع قول أبي حنيفة - يجوز أن يكون سن الجدة خمسة وعشرين عاما .

أما الجواز في المعنى الخامس - فهو أهم من المباح - إذ المباح ما استوى طرفاه شرعا فقط .

ومثال الجواز في المشكوك فيه قول الحنفى : سؤر البهمل جائز أن يكون طاهرا وأن يكون نجسا ، وقول القائل : يجوز أن تطلب القلة من الناس السكرة .

مادة ١٤٣ : ( إذا سبق المباح مقيدا ، كانت مراعاة القيد واجبة ) (٢) .

فمثلا : قوله تعالى : « فانسكحوا ما طاب لكم من النساء : مثنى وثلاث ورباع » مقيد بالأربعة ، فالأمر بالإباحة ، والتقييد بالأربعة واجب ، مراعاة للتقيد .

مادة ١٤٤ : ( الفرق بين التخيير والتفويض - أن التخيير إباحة في الفعل أو الترك ، والتفويض تخيير في تعيين أحدهما ) (٣) .

التفويض أخص من التخيير ، ففي التخيير شيء من الإلزام بشيء ما ، أما التفويض فليس فيه هذا الإلزام ، فإذا قال الشارع للمجتهد : احكم بما شئت - فإن ذلك

(١) المصدر السابق ١ -

(٢) المصدر السابق ٢ -

(٣) المصدر السابق

تخيير له أن يختار ما يطمئن إليه ، وهو ملزم به ، ولا يصلح أن تحمل هذه العبارة من الشارع على التفويض ، لأنه في هذه الحالة يصبح المجتهد غير متمسك حتى بنصوص الشارع ، وهذا بعيد ، وقس على ذلك فيما لو كان التخيير ، والتفويض في أكثر من شيء واحد .

فإذا قال الزوج لزوجته - تصدى يوم الخميس أو الاثنين - فإن ذلك تخيير ، وليس لها في يوم السبت مثلا ، أما إذا قال لها تفويضا : تصدى في أى يوم - فلها أن تعين من الأيام ما شاءت .

مادة ١٤٥ : ( نفى الأئمة لا يقتضى الإباحة دائما ، بل قد يقترن به ما يدل على الوجوب ) (١) .

فمثلا : المعنى بين الصفا والمروة واجب ، ومع ذلك ففيه رفع الأئمة ، قال تعالى : « فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » .

مادة ١٤٦ : ( لإباحة الأكل أو الشرب في تخيير النوع أو الوقت ، وإلا فإن كل ما يحفظ الجسم واجب ) (٢) .

فمثلا : قوله تعالى : « كلوا واشربوا » للإباحة في تخيير أى الأطعمة أو الأرملة المشروعة بيد أن الأمر ينقلب واجبا إن تعرض الجسم للتلذذ .

مادة ١٤٧ : ( نسخ الوجوب بنص يبق جوازه ، وبالنهي يهرمه ، أما نسخة من غير إبانة جواز أو تحریم ففي بقاء الجواز خلاف ) (٣) .

فمثلا : صوم يوم عاشوراء كان واجبا على المسلمين ، ثم فرض صيام شهر رمضان بدلا عن صيام يوم عاشوراء ، فصاوم يوم عاشوراء جائزا ، إذ ليس في آيات الصوم نهى عن صوم يوم عاشوراء فبقى جواز صوم يومه .

أما الصلاة إلى بيت المقدس فكان التوجه واجبا في صدر الإسلام ، ثم نسخ

(١) أصول الفقه لمحمد أبو زهرة

(٢) المصدر السابق

(٣) مسلم الشوك ١ -



بالنهي عن التوجه لبیت المقدس ، وأمرنا بوجوب التوجه إلى الكعبة ، فصار التوجه في الصلاة إلى بیت المقدس حراماً ، إذ جاء في السنة النهي عن التوجه لبیت المقدس .

أما دعوى نسخ « وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله » من غير إبانة للناسخ له — فهل نحن نحاسب على ما أخفيناها ؟ الأمر مختلف فيه ما لم يحدد الناسخ له .

مادة ١٤٨ : ( إذا لوحظ في المباح جواز الفعل ، فهو أعم من الواجب ، وإن لوحظ فيه جواز العمل والترك فهو مبين للواجب ) (١) .

فيصدق على الواجب أنه جائز الفعل ، ولا يصدق على الواجب أنه جائز الترك . والحق أن أوامر الشارع مترابطة ، وكذلك نواهيها ، فالواجب وهو أعلاهما في المأمور به ، يليه المندوب وهو على مراتب وخدام الواجب ، ثم هو غير لازم بالجزء لازم بالكل ، فن ترك الأذان طول عمره آثم ، وهذا يدل على ترابط أوامر الشارع . والإباحة قد تشبث بأمور : —

١ — نفي الإثم مع وجود قرينة على الإباحة ، مثل : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » .

٢ — عدم النص على التحريم : كركوب السيارات .

٣ — النص على الحل : مثل « وكلوا واشربوا » .

والمباح قد يكون خادماً للمطلوب أو للترك ، وحينئذ فهو يباح في الجزء دون الكل ، مثل إباحة ترك الجماعة في الصلوات الخمس — فلا يباح للمسلم أن يترك الجماعة في الصلوات الخمس دائماً .

مادة ١٤٩ : ( المندوب : هو : المأمور به الذي لا يلحق العقاب تاركه ) (٢) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المستقصى ١ : ١٠٠

لا شك أن المندوب يؤمر به العبد أن يعتقد أنه مندوب . وأما العمل به — فهل ذلك مأمور به ؟ هذا هو الذي نميل إليه أن المندوب أمر الشارع بالعمل به ، لكن هل الأمر فيه حقيقة أو مجاز ؟ . . . وعندى أن الأمر مشترك بين الوجوب والندب كما سيبيح .

ومثال المندوب — الأمر بكتابة الوصية بالمال لينفق بعد موت الموصي كما جاء في الحديث : « لا يحل لامرئ له شيء يوصي فيه أن يميت ليلة أو ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » .

مادة ١٥٠ : ( المكروه مشترك بين الحرام ، وما ورد النهي عنه تنزيهاً ، وما كان تركه مخالفاً للأولى ، ولا نهى عن تركه ، وما كانت فيه شبهة ) (١) .

فمثال المكروه المحرم : الزنا والقتل والكبائر المذكورة في سورة الإسراء ، والمشار إليها بقوله تعالى : « كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها » .

وأمثلة المكروه الباقية — النظر إلى السماء في الصلاة ، فقد ورد النهي عنه تنزيهاً في السنة ، وترك صلاة الضحى فإن ذلك مخالف للأولى — ولم يرد من الشرع نهى عن ترك صلاة الضحى ، وبيع العنب المشكوك في أنه سيء عصر للخمر — فإن هذا البيع فيه شبهة فكان مكروهاً .

مادة ١٥١ : ( الشبهة : ما يشبه الثابت وليس بثابت — وهي أنواع ) (٢) .

الذي يعرف الشبهات هو الشخص الذي استقام قلبه بنور الإيمان والعمل بما شرع الله وتفتح عقله واكتمل بما تؤود به من قواعد العلم بأصول الدين وفقه التأويل .

وبعض الشبهات يؤمر في العقوبة — كإسقاط الحد عن الأب السارق ، وبعضها

(١) المصدر السابق .

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي .



يخفف : كسرقة الزوج من زوجته ، وبعضها لا أثر له : كالعقد على المزني بما فعله الحد ، وإن خالف في ذلك الإحناف .

مادة ١٥٢ : مشاركات الشبهة أربعة :

- ١ - الشك في السبب المحلل والمحرم .
- ٢ - شك مذهب الاختلاط بين الحلال والحرام .
- ٣ - أن يتصل بالسبب المحلل معصية لا تؤثر في العقد .
- ٤ - الاختلاف في الأدلة (١) .

فمثال الأول : الشك في نسبه الولد إلى رجلين كل منهما يدعيه ، والحكم - العمل بالأمارات مع عدم إغفال الجانب الآخر ، فنحن ننسبه إلى أقربهما شبيهاً ، أو الذي يدعى الزواج بأمر الطفل في تاريخ أسبق ، أو غير ذلك ، ومع هذا لا يتزوج الطفل من بنت الرجل الآخر الذي رفضنا دعواه لاحتمال أن تكون أخته « ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه » .

ومثال الثاني : أن يوجد ثوبان : أحدهما طاهر والآخر نجس ، والحكم - ترك الصلاة بهما . فإن زاد عدد الثياب الظاهرة تحريراً ولا شيء عليه ، أصاب أو أخطأ ، وإن زاد النجس منها ترك التحريم .

ومثال الثالث : شراء شاة علققت بأكل مخصوب ، فإن هذا معصية سابقة على العقد ولا تؤثر فيه ، فكان الشراء فيه شبهة . وكذلك البيع في وقت النداء النداء معصية مقارنة للعقد ولا تؤثر فيه - فكان في هذا البيع شبهة .

ومثله من باع عنبا لمن يتخذ خمرأ - فإنه معصية لاحقة بالعقد ولا تؤثر فيه ، فكان في هذا البيع شبهة أيضاً .

ومثال الرابع : الأكل من متروك التسمية عمداً ، والذابح مسلم - لتعارض لتعارض الأدلة في ذلك .

مادة ١٥٣ : (الواجب منه الميم والمعين والمضيق والموسع ، وليس فيه صفة ذاتية اقتضت وجوب - بل الله هو الذي أوجبه) (١) .

فمثال الواجب الميم - أحد الأمور الثلاثة في كفارة اليمين : الإطعام أو الكسوة أو العتق ، والواجب المعين مثل - أداء الصلاة ، والواجب المضيق - كالصلاة في آخر وقتها ، والواجب الموسع : كالصلاة في أول وقتها .

مادة ١٥٤ : (مالا يتم الواجب إلا به - فهو واجب إن كان في مقدور المكلف ، وإن لم يكن في مقدوره سقط عنه الوجوب لعجزه عن الوسيلة) (٢) .

فمثلاً : الطهارة في الصلاة فإنها قبلها شرط ومع الصلاة واجب .

ومثال ما ليس في المقدور : كالأقيام في الصلاة بالنسبة للمعجز عنه ، فإنه يصلي قاعداً ، ويسقط عنه وجوب القيام .

مادة ١٥٥ : (مالا يتم الواجب إلا به إن كان شرط فوجوبه مستغنى . وإن كان سبباً فوجوبه بوجوب السبب) (٣) .

مثال الأول : الوضوء للصلاة ، فإن وجوبه مستقل بآية : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » .

ومثال الثاني : وجوب الحج - فإن الصبي له والانتقال واجب بالآية التي أوجب الحج في قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » .

مادة ١٥٦ : (الواجب ببيان الجائز ، والجائز غير مأمور به ، فإذا انتفى الوجوب فعناه الجواز ، وإذا انتفى الجواز فعناه المنع ، وإذا انتفى المنع فعناه الجواز ، إلا أن تقوم القرينة على خلاف ذلك) (٤) .

المراد بالجواز هنا المباح - وهو غير مأمور به شرعاً ، ولا منهي عنه .



فإذا قلنا لم يجب الحج على من أداه مرة - كان معناه جواز أدائه فافلة ، وإذا قلنا لم يحز صيام يوم العيد كان معناه المنع شرعاً ، وإذا قلنا لم يمنع الشارع من الصلاة بعد الظهر - كان معناه الجواز .

مادة ١٥٧ : ( الشئ الواحد لا يوصف بوصفين متضادين إلا إذا تعددت الاعتبارات ، ولا يتوارد الأمر والنهي على شئ واحد إلا إذا اختلفت الصفات والإضافات ) (١) .

كالصلاة في الأرض المغصوبة فإنها صحيحة من حيث كونها قربة ، وفاسدة من حيث أن فيها اعتداء ، فلا يسقط الفرض بأدائها ، والسجود بالنسبة لله مأمور به . وللشمس منهى عنه .

وإذا كان الشئ واحداً - فلا يؤمر به وينهى عنه في وقت واحد - كأن تقول : تؤمر الحائض بالصوم . ولا تصم الحائض إلا إذا أردت أن تصم أثناء الحيض ، وتؤمر بالقضاء عندما تطهر .

مادة ١٥٨ : ( إذا اجتمع الحرام والمباح في الشئ الواحد نظراً لاختلاف الأحوال - فإن المباح يحرم أداؤه ) (٢) .

فمثلاً : الأكل مباح ، فإن ضر صاحبه فهو حرام . وعليه - فيحرم على من يضرب بالآكل أن يتناوله .

مادة ١٥٩ : ( الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده ، والنهي عن الشئ ليس أمراً بأحد أضداده - فبين الأمر والنهي انفكاك ) (٣) .

فمثلاً : قم - أمر بالقيام ، ولا يقتضي ذلك النهي عن القعود ، فقد يكون الأمر ذاهلاً عن الضد ، وأيضاً إذا قلنا لا تقم - فليس أمراً بالقعود ولا بالمشي ولا بأى شئ ، فبين معنى « قم » ومعنى « لا تقعد » تغاير - فلا هما متطابقان

(١) المصدر السابق .

(٢) الموافقات للشاطبي .

(٣) المستصفي ج ١

ولا أحدهما يتضمنه الآخر أو لازماً له ، وهذا لا يمكن فرضه في حق الله تعالى - فإن كلامه واحد هو أمر ونهي ، فلا تنطبق الغيرية إليه .

ويتصور أن يأمر بالشئ من هو ذاهل عن أضداده . فكيف يقوم بذات الأمر قول متعلق بما هو ذاهل عنه ؟ .

فقد يأمر الطبيب بدواء ولا يخطر بباله ما ينتج ذلك الدواء من نتائج عكسية .

مادة ١٦٠ : ( فرض الكفاية عام أريد به خاص ، ويكلف به الجميع بدليل لو فعلوه لا يثمروا ، ولو امتنعوا لعوقبوا ) (١) كالصلاة على الميت لو قام بها البعض سقطت عن الباقين ، ولو تركها الجميع أثموا - يدل ذلك على ترابط الجماعة ، فيعند التارك فاعلاً بفعل الفاعل .

مادة ١٦١ : ( الأمر من حيث فاعله الأمر يسمى إيجاباً . ومن حيث صلاته بالمسكف يسمى وجوباً ، وفرق بين الوجوب ووجوب الأداء ) (٢) .

فلز م المال في الذمة يسمى وجوباً ، وتسميته لصاحبه يسمى وجوب أداء . ويشبه الوجوب في العبادات بالسبب ، وجوب الأداء بالأمر .

فمثلاً : الصلاة سبب وجوبها دخول الوقت ، ويشبه وجوب الأداء بقوله تعالى : « أفم الصلاة » .

وإذا تحقق السبب - فلا ينفصل الوجوب عن وجوب الأداء ، فمثلاً : إذا دخل وقت الصلاة - فإن الأمر بها مقيد بوجوبها ووجوب أدائها ، وإن كان قد ثبت الوجوب بدخول الوقت ، هذا في الواجب البدني .

(١) أصول الفقه لمحمد أبو زهرة .

(٢) مسلم الشبوت ج ١ .



أما الواجب المالى : كالزكاة - فإن الوجوب منفصل عن وجوب الأداء .  
فلك النصاب سبب لوجوب الزكاة ، لكن لا يثبت وجوب الأداء بقوله تعالى :  
« وآتوا الزكاة » إلا إذا مضى الحول ، وانتهى الدين .

مادة ١٦٢ : ( القضاء إما بمعقول أو بمثل غير معقول .

والقضاء حقيقة في حالات وقته ، وبماز فيما ارتفع عنهم وجوب الأداء (١) .  
فالقضاء بمثل معقول كقضاء الصيام بالصيام ، وبمثل غير معقول كقضاء  
الصيام بالفدية ، والقضاء ثابت ، بما ثبت به الأداء .

والأمر بالقضاء ليس منفصلاً للوجوب من جديد ، بل هو مظهر له . هذا  
بالنسبة للقضاء بمثل معقول . أما القضاء بمثل غير معقول فلا شك أنه  
بسبب جديد .

مثلاً : من أفطر في رمضان - فعليه قضاء الصوم بسبب حلول رمضان عليه  
الذى أفطر فيه .

أما إن كان لا يقدر على الصوم - فعليه الفدية بسبب عجزه

فمن صام رمضان بعد عيد الفطر - فهذا الصيام قضاء على الحقيقة . أما إن  
كان الشارع هو الذى رخص له فى إفطار رمضان - فإن صومه بعد عيد الفطر  
يسمى قضاء مجازاً .

وهل القضاء بأمر جديد أو بالأمر السابق ؟ هذا مبنى على أصل إذا قلنا صم  
يوم الخميس - فهذا لفظان :

(١) صم (ب) كون الصوم فى يوم الخميس .

فإن كان المطلوب بهما أمر أو أحداً فإن القضاء بأمر جديد وإن كان المطلوب  
بهما أمران - فإن القضاء بالأمر السابق لأنه إذا انتهى أحدهما وهو الصيام فى  
يوم الخميس لم يلتفت الآخر وهو مطلق الصيام ، والراجع الأول ، لأنه لو أراد

(١) المستقصى ١٠

صيام أى يوم ما قيده بيوم الخميس ، فمن أمر بصوم الخميس فصام الجمعة -  
لا يعد ممثلاً .

مادة ١٦٣ : ( القسم الثانى من الحكم الوضعى ، يشمل :

(١) السبب (ب) الشرط (ج) المانع (١) .

الحكم الوضعى - جعل شىء سبباً لشيء . مثل : الوقت للصلاة ، أو جعل  
شىء شرطاً لشيء . مثل : الطارة للصلاة ، أو جعل شىء مانعاً من شىء . مثل : الحيض  
مانع المرأة من الصلاة .

مادة ١٦٤ : ( السبب ما يقضى إلى الشىء ولا يكون شرعيته من أجله ، وهذا  
هو السبب المحض . أما العلة فقد شرعها الحكم حتى لا تكون مشروطة فى محل  
لا يتصور فيه شرع الحكم (١) .

مثال للسبب ملك الرقبة ليس مشروعة المتعة لانتهاء المتعة مع ملك العبد ،  
ومثال العلة الشراء المترتب عليه الملك - فإن للشراء علة اشبهت الملك ، ولا يتصور  
لشراء فيما لا يملك كالحر .

ومن الأصوليين من فرق بين العلة والسبب بأن العلة وصف مناسب للحكم ،  
والسبب غير مناسب كالوقت للصلاة ، وأيضاً السبب لا ينتج إلا مع وجود الشرط  
وانقضاء المانع ، على أن الأكثر لا يفرقون بينهما ، ويقسمون للسبب إلى مناسب  
 وغير مناسب .

ونحن نميل إلى الفرق بينهما بأن العلة لوحظت فيها المناسبة بين الوصف  
والحكم ، والسبب لم يلاحظ فيه ذلك .

مادة ١٦٥ : ( الأسباب إما من وضع الشارع وإما من فعل العبد ، لكن  
رتب للشارع عليها أحكاماً ، فهى من هذا الاعتبار حكم وضعى (٢) .

(١) أصول الفقه لأبى زهرة ، ومنظومة السكواكى .

(٢) الموافقات للشاطبى



فمثال ما وضعه الشرع : وقت الصلاة ، ومثال ما هو من فعل العبد : ترتيب القطع على السرقة التي هي من فعل العبد ، وكانت السرقة سبباً لأن السبب لا ينتج إلا بتوافر الشروط وانتفاء الموانع .

ويمكن أن تكون علة إن لاحظنا المناسبة بين السرقة والقطع .

مادة ١٦٦ : ( الوصف الخارج عن الشيء فإن كان مؤثراً وباعثاً فهو العلة ، وإن كان مفضلاً إليه بلا تأثير فهو السبب ، ويطلق مجازاً على العلة ، وإن توقف عليه الوجود فهو الشرط ، وإن لم يتوقف عليه الوجود وكان دالاً محضاً فهو العلامة (١) .

قولنا الخارج عن الشيء يحرز به عن الأركان - فإنها أدخلت في الشيء : فالركوع في الصلاة ركن ، والوصف الخارج أنواع :

« أ » العلة : مثل : الشراء المفيد للملك أو الملك المفيد للتصرف

« ب » السبب : مثل : الوقت للصلاة

« ج » الشرط : مثل : الوضوء الذي تتوقف عليه صحة الصلاة

« د » العلامة : مثل : الاسكار فإنه علامة على شرب الخمر ، وقد يشرب ولا يسكر

مادة ١٦٧ : ( التعليق يمنع السبب عن السببية والحكم عن الثبوت ، ولا يمنع السبب عن الانعقاد في النذر واليمين فقط ) (٢) .

فمثلاً : إذا قال لأحدى النساء : إن تزوجتك فأنت طالق ، ثم تزوجها ، فإنها لا تطلق لأن التعليق مانع للسبب عن الانعقاد ، ومانع للحكم عن الثبوت ، ومانع كذلك من جعل هذا القول سبباً للفرقة .

أما في النذر واليمين - فإن التعليق غير مانع من انعقاد السبب فيما بعد ، إذ لا التزام من العبد شرعاً إلا في النذر واليمين ، فصح اعتبار التعليق في النذر واليمين فقط .

مادة ١٦٨ : ( الشرط : الأمر المتعلق بالشيء لا يوجد بدونه لنوع هذا المتعلق ، ولا يلزم لنوعه أن يوجد عنده حتى يتنازل الشرط السببي بالسبب وهو الشرط الذي يستتبع المشروط ) (١) .

الشرط : القدر المشترك بين الشروط المتعددة ، فمنها الشرط الشرعي : وهو يلزم من عدمه عدم المشروط - كالطهارة للصلاة ومنها الشرط العقلي كالحياة للسلم ومنها الشرط اللغوي : وهو ما يلزم من وجوده الوجود - نحو - إن جئتني أكرمك ، وهو ما يعبر عنه أحياناً بالسبب .

والتعريف الذي احتوته المادة هو لمساعد الشرط اللغوي ، وهو ما يلزم من عدمه عدم ما يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته - مثل - الوضوء إذا انعدم انعقدت صحة الصلاة لفقدان شرط الطهارة ، وإذا وجدت لم يلزم منها وجود الصلاة - فقد يكون متطهراً ولا يصلي .

مادة ١٦٩ : ( قد يكون الشيء الواحد شرطاً وسبباً وظرفاً ، لاعتبارات مختلفة ) (٢) .

فمثلاً : قول القائل : إن جئتني أكرمك - فإن المجيء شرط الإكرام ، والمجيء شرط - ويصح اعتباره سبباً لأن الإكرام يرتبط به وجوداً وعدمًا ، ويصح اعتبار المجيء شرط جعلياً تعليقياً ، لأنه يلزم من وجوده إخراج الإكرام من عدمه إلى الوجود وجعله واجباً عند المجيء .

وهذا مثال آخر : وقت الصلاة شرط للأداء ، وهو ما لا يتحقق الشيء بدونه ، ولا يكون داخلاً في مفهومه لإخراج الركن ولا مؤثراً فيه لإخراج السبب .



والوقت ظرف المؤدى - وهو الصلاة - وهو لا ينفك من الأداء ، والوقت سبب الرجوب المؤدى هو الصلاة . ، والمراد بالسبب هنا الأمر الداعى لا الموجب المؤثر فى حصول الشئ لإخراج السبب العقلى .

فالوقت سبب داع إلى اشتغال الذمة بالصلاة ، والسبب الحقيقى لوجوبها الإيجاب القديم ، والوقت سبب ظاهر ، كما أن سبب وجوب الأداء هو تعالى الطالب القديم بالفعل ، وسببه الظاهرى اللفظ الدال على الطالب ، وبهذا يتبين أن وقت الصلاة شرط باعتبار جزئه الأول .

وسبب باعتبار الجزء الذى يعقبه الأداء ، وظرف باعتبار الجزء الذى يقع فيه الأداء .

مادة ١٧٠ : ( قد يتحد الشرط ، وقد يتعدد مجوعا ، وقد يتعدد من طريق البديل - وهذه الأقسام الثلاثة تجرى فى الجزاء اللغوى ، فيتمحصل ثمة أقسام ) (١) :

وتطابق ذلك قول القائل لزوجه : إن دخلتما فأنتما طالقان - فدخلت واحدة قيل بطلاقها ، وقيل بطلاقها ، وقيل بعدم طلاق أيها ، وهذا مبني على أن الشرط هل هو المجموع أو البديل أو الاتحاد ؟ .

فإن كان الشرط هو المجموع - فلا تطلقان بدخول واحدة ، وإن كان الشرط هو البديل - طلقت الواحدة ، وإن كان الشرط هو الاتحاد - طلقتا ، وعندى أن التعلق مانع من وقوع الطلاق ، إلا إذا كان فى النذر واليمين - فالمعول عليه هو القصد ، لأن التعليل محتمل لا اعتبار الشرط هو المجموع أو البديل أو الاتحاد ،

مادة ١٧١ : ( الشرط إما مكمل للسبب أو مكمل للسبب ، والمشروط له إما حكم تكليفى أو حكم وضعى ، والشرط للحكم الوضعى ، إما شرعى أو جعلى ) (٢) .

فمثال للشرط المكمل للسبب - حولان الحول فى وجوب الزكاة - فإن ملك النصاب هو السبب لوجوب الزكاة ، وحولان الحول شرط مكمل للسبب .

ومثال الشرط المكمل للسبب - ستر العورة فى الصلاة - فالسبب الوقت ، والسبب الصلاة ، وستر العورة مكمل - فلا تصح الصلاة بدون ستر العورة .

وينقسم الشرط من حيث المشروط إلى ما يكون موضوعه حكما تكليفيا - كالتطهارة للصلاة ، وإلى ما يكون موضوعه حكما وضعيا - كحياة الوارث لاستحقاق الميراث .

وتنقسم الشروط التى تنصل بالأحكام الوضعية إلى شروط شرعية ، وهى الشروط التى اشترطها الشارع لتحقيق السبب أو لتحقيق السبب .

والقسم الثانى : شروط جعلية ، وهى الشروط التى أباح الشارع فيها للعاقد أن يشترطوها فى العقود لثرتب أحكامها عليها ، فهى شروط فى أحكام وضعية - كاشتراط تقديم معجل المهر فى الزواج .

والشروط الجعلية تنقسم إلى قسمين : -

- شروط تنصل بوجود العقد - فهى شروط مكمل للسبب - كتعلق العقد على شرط .

٢ - شروط تكمل للسبب وهى التى تقترب بالعقد فتزيد فى التزاماته ، أو تقوى هذه الالتزامات - كالبيع بشرط أن يقدم المشتري كفيلا بالثمن .

وهذه الشروط الجعلية لم يبيحها الشارع بإطلاق ، ولم يمنعها بإطلاق .

مادة ٧٢ : ( المانع : هو : السبب المقتضى لعل تنافى حكمه الحكم أو السبب والمانع قهرا ) :

- مؤثر فى السبب .

٢ - مؤثر فى الحكم فيه ، هذا فى الحكم الوضعى .



وينقسم المانع بالنسبة للحكم التكليفي إلى ثلاثة أقسام :

١ — ما يمنع الإمكان .

٢ — ما يمنع الوقوع .

٣ — ما يمنع لزوم (١) .

فمثلا : ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة ، لكن إذا كان على المالك دين - فإن الدين مانع من وجوب الزكاة .

وهذا المانع منع من السبب وهو ملك النصاب - فكان الدين سببا مقتضيا لحكمة تنافي حكمة السبب ، فاشترعت الزكاة إلا لينفق المالك على الفقير ، فإذا كان المالك مدينا فإن حكمة السبب لا تتحقق في دفعه الزكاة .

ومثال المانع المؤثر في الحكم - الأبوة في وجوب القصاص ، فإن القتل العمد سبب للحكم وهو القصاص ، لكن إذا كان القاتل أبا - فلا يقتص منه لأن الأبوة منعت الحكم من الثبوت لشبهة حنان الأب .

وينقسم المانع المعارض للحكم التكليفي إلى ثلاثة أقسام :

١ — الموانع التي لا يمكن اجتماعها مع الحكم التكليفي - مثل زوال العقل .

٢ — المانع الذي يتصور أن يجتمع مع أصل التكليف ، ولكن المانع يرفع التكليف جملة مع إمكان اجتماعه - كالحيض للصلاة .

٣ — المانع الذي لا يرفع أصل الطلب التكليفي - بل يرفع لزوم فيه ويحول من طلب حتمي إلى تخيري - مثل : المرض في صلاة الجمعة .

مادة ١٧٣ : ( تطاق العزيمة على الحكم الأصلي وعلى ما يقابل الرخصة . والعزيمة والرخصة من الأحكام الوضعية لا التكليفية والرخصة أنواع ) (٢) .

(١) المصدر السابق . (٢) معجم الثبوت ج ١ .

فمثال العزيمة في الحكم الأصلي قولنا : صلاة العصر عزيمة ، ومثال إطلاقها على ما يقابل الرخصة قولنا : صوم المسافر في رمضان عزيمة وإفطاره رخصة . والعزيمة والرخصة من الأحكام الوضعية التي ربطها الشارع بأسبابها وشروطها وموانعها .

وأنواع الرخصة : ١ - ما استبيح مع قيام سبب التحريم ودليله : كالنطق بالكفر .

٢ - ما تراخى حكم سببه مع بقاءه على السببية - كقضاء المسافر رمضان .

٣ - ما نسخ عنا تخفيفا : مثل قرض موضع النجاسة الذي كان على من قبلنا

٤ - ما سقط الحكم إليه عند العذر مع مشروعيته في الجملة على غير المندورين - ويسمى رخصة إسقاط - كحل الميتة للبضطر .

مادة ١٧٤ : وأسباب الإباحة تتعلق بالفعل ، وموانع العقاب تتعلق بالفاعل ، (١) .

فالمجنون مرفوع عنه العقاب ، وليس اعتدائه مباحا . فكان من موانع العقاب .

أما حق الدفاع الشرعي - فسبب من أسباب إباحة دفاع الإنسان عن نفسه ، وهو متطور فيه إلى الفعل ، فإن الفعل مشروع الحديث : رأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : لا تعطه مالك ، قال : رأيت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله ، قال : رأيت إن قاتلني ؟ قال : فأنت شهيد ، قال : قال : رأيت إن قتلته ؟ قال : فهو في النار .



ومن أقر على نفسه بالوفا ثم شهد عليه أربع ثم تراجع عن الإقرار - فإن شهادة الشهود لا تحتل بحجة أنها بنيت على الإقرار ، وهو أقوى ، وإذا بطل الأقوى بطل الأضعف ، لأن كلا من الحجتين مستقل ومثبت للحكم وحده . فإذا فسد الإقرار لم تفسد الشهادة بفساد الإقرار .

مادة ١٧٨ : ( فرض العين من العلم ما يلزم المرء في العقيدة ، والفعل والتحرك ) (١) .

فيجب على المسلم أن يعلم ما هو ضروري لإثبات عقائده ، وأن يعلم بوجوب الفرائض وتحريم المحرمات ، إذ لا بد من العلم بذلك .

## المجموعة الثالثة

المحكوم عليه

مادة ١٧٥ : ( المحكوم عليه هو : العاقل البالغ القادر على ما كلف به ، ولا يجوز خطاب المعدم إلا على تقدير وجوده ، كما لا يشترط لتنفيذ الأمر وجود الأمر أو المأمور (١) .

العقل والبلوغ والقدرة - شروط المسؤولية ، وخطاب المعدم بمنع إلا على فرض وجود المخاطب .

ويخاطب النائم خطاباً تعليمياً لا تنجزياً ، والموصى بشيء لشخص لم يولد أثناء الوصية - تنفذ وصيته عند وجود من أوصى له ولو كان الموصى قد مات ، إذ لا يشترط لتنفيذ الأمر وجود الأمر به أو المأمور أو المأمور له .

مادة ١٧٦ : ( الممكروه مختار وليس براض ، ولذلك صح تكليفه ) (٢) .

الفرق بين الاختيار والرضا أن الاختيار معناه تغيير أمر من أمور ، والممكروه متخير بين الامتناع وإنزال الأذى ، أما للرضا فهو قبول النتائج ، وذلك لا يكون من مكره قط .

مادة ١٧٧ : ( الإقرار حجة على المقر فقط ، وهو أقوى من الشهادة على المقر ، لكن إذا تراجع عن الإقرار لا تبطل الشهادة ) (٣) .

فإذا اشترك جماعة في عمل اعترف أحدهم به واعترف على زملائه - فهو المؤاخذ وحده ما لم يشهد عليهم بدلائل أخرى .

(١) أعلام الموقعين

(١) المستصفي ١ - (٢) أصول الفقه لأبي زهرة

(٣) الجرمية في الفقه الإسلامي لأبي زهرة



## المجموعة الرابعة

المحكوم فيه أو به

مادة ١٧٩ . ( شروط الفعل المكلف به أن يكون ممكناً ومقدوراً عليه ، ومعلوماً للمكلف بحيث يميزه عن غيره أن قصده ، ومعلوماً له أنه مكلف به من الله ، وأن يكون بحسب إرادة وقوع الفعل طاعة . ويحتثى من الآخر النظر المأمور بوجوده الله ، وإرادة الطاعة - لتلا يتسلسل (١) .

فلا تكليف بمحال ، أو مجزئ عنه ، أو مجهول ، أو مجهول ، أو معصية تطالب .

وما لا يطاق على مراتب : -

(١) أن يتمتع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه - وهذا يؤمر به : كتكليف أبي جهم بالإيمان .

(ب) ألا تتعلق به القدرة الحادثة عادة ، وهذا يؤمر به : مثلي طاعة العاصي - فإنها شاقة عليه ومقدرة له .

مادة ١٨٠ : ( المقتضى بالتكليف : هو : طلب الكف أو طلب الفعل ، وعلى أساسهما يدور الثواب والعقاب ) (٢) .

الوسائل المعاملة عن التكليف - هي : الأمر والنهي ، فإن كان الإمتناع ليس من مقتضى الأمر والنهي اللذين يعرف بهما التكليف ، فلا ثواب ولا عقاب . فالأمر بالصوم مثلاً - يقتضى الكف عن المفطرات ، ولذلك يشاب الصائم على تركه المفطرات .

أما النهي عن الزنا - فإن امتناع العنين لا يجعله ممثلاً بامتناعه .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق

مادة ١٨١ : ( ليس من شرط الفعل المأمور به أن يكون الشرط حاصلًا وقت الأمر ) (١) .

فالمحدث مطالب بالصلاة وإن كان غير متوضئ - فإن الوضوء شرط لصحة الأداء لا لاجوب الصلاة . فهي تجب بدخول الوقت على المتوضئ وغيره . مادة ١٨٢ : ( غير المسلمين مطالبون بالإيمان ، وأصول الفضائل في المعاملات ، والمشروع من العقوبات .

أما أصول العبادات وفروعها فهم مسئولون عنها في الآخرة ) (٢) .

ذلك لأن الإيمان مخاطب به كل إنسان ، ليعرف ربه ، فيتبع أوامره ونواهيه . وعندما يعيش غير المسلمين مع المسلمين في ظل النظام الإسلامي - فعلى غير المسلمين كما على المسلمين أن يلتزموا جميعاً باحترام النظام العام الذي ينظم حياتهم على أسس من العدل والخير للجميع .

أما الأمور الشخصية التي تختص على الفرد - فإن عدم إسلام المرء لا يعفيه من المسؤولية عنها .

قال تعالى : « ما سئلكم في سقر . قالوا لم نك من المصلين ، ولم نك نطعم المسكين . وكنا نخوض مع الخائضين ، وكنا فاكذب بيوم الدين ، حتى أتانا اليقين » .

مادة ١٨٣ : ( لا يجمع بين الأصل والبدل ، والأصل في التعويض رد

العين ، ثم المثل ، ثم القيمة ) (٢) .

فمثلاً : القصاص أصل والدية بدل ، فلا يصح الجمع بينهما ، ومن أخذ شيئاً فعليه رده بعينه - فإذا لم يتيسر فعليه رد مثله كاستخذه من نفس الكتاب الذي تلف ، فإن لم يتيسر فعليه القيمة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق

(٣) أعلام الموقعين .



## المجموعة الخامسة

### الحاكم

مادة ١٨٤ : ( الله هو الحاكم ، والرسول مخبر ، والطبع باعث ، والعقل معرف ، والمعجزة ممكنة للتعريف ) (١) .

« إن الحكم لإلا الله » ، « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، « إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون » ، وقال أعرابي : « ما جاء الشرع بهي إلا رأيك العقل يقول فيه افعل ، وما نهى عن شيء إلا قال العقل لا تفعل » ، وهكذا الطبائع السليمة .

## الباب الخامس

### القرآن

مادة ١٨٥ : ( القرآن : هو : كلام الله ، الشامل للفظ العربي ، المعجز ، المنزل على النبي ، المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر ، المتعبد بتلاوته ) (١) .  
القرآن أجلى من أن يعرف ، لكننا رسمناه لتعرف المواد المتناولة فيه .  
مادة ١٨٦ : ( كلام الله مشترك بين المعنى النفسى واللفظى ، وهو واحد ، ويمكن توصيله للغير بلا واسطة ) (٢) .

كون الألفاظ والحروف حادثة أو قديمة ، لا جدوى من الخوض فيها .  
مادة ١٨٧ : ( معرفة سبب النزول تعين على فهم المعنى ، ولا يجوز القول بسبب النزول إلا استناداً إلى رواية صحيحة ، وقد يتعدد سبب نزول الآية ، كما قد يتعدد نزولها . كما أن معرفة سبب النزول تعين على فهم حكمة تشريع الحكم وتخصيصه عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب ، والعموم يحى من دليل خارجي . ونحن نرى أن العبرة بعموم اللفظ . وصورة السبب داخله في الصام دخولا قطعياً ، وإذا خصص الحكم - تناول التخصيص ما عدا صورة السبب ) (٢) .

هذه المادة تشتمل على سبع فقرات : -

( ١ ) فثالث المعرفة التي أعانت على فهم المعنى - قوله تعالى لنبيه :  
« ولا تكن للخائنين خصيماً » ، فإذا لم يكن خصيماً للخائنين - فلمن يكون

(٢) المستقصى ١٥

(١) مناهل العرفان للزرقاني

(٣) الإتيان للمعطى



خصيما ؟ . وبالحق قوف على معرفة سبب النزول تبين أن المعنى : لا تسكن خصيما لبريء من هذه التهمة وإن كان مرتكبها لجرائم أخرى .

(ب) القول بسبب النزول من المسائل النقلية التي لا يصح القول فيها بالرأى . وقول الراوى : نزلت الآية في كذا - هو التفسير الذي قد يقوله بالرأى .

(ج) ومثال ما تعدد نزوله آية : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » وكذلك سورة الفاتحة . ومثال تعدد سبب النزول ما روى في آية السرقة أن سبب نزولها المرأة ، أو هو طعمة بن أبيرق .

(د) ومثال المعرفة التي تعين على فهم حكمة تشريع الحكم قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاهم يطعمه إلا يكون ميتة أو دما مصفوحا أو لحم خنزير » - فليس هذا محصر للمحرمات .

وذلك أن الكفار لما حرموا ما أحل الله وأحلوا ما حرم الله وكانوا على المضادة والمحاددة - فجاءت الآية مناقضة لغرضهم - فكأنه قال لا حلال إلا ما حرمتموه ، ولا حرام إلا ما أحلتموه ، ولم يقصد حل ما وراه ، إذ القصد لإثبات التحريم لا لإثبات الحل .

فمعرفة سبب نزول هذه الآية أعانتنا على الحكمة من وراء النفي والاستثناء ، وهي إثبات عنادهم ، ولم يقصد القرآن حصر المحرمات في الثلاثة .

(هـ) ومثال تخصيص الحكم بالسبب قوله تعالى : « لا تحببن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب » : قال ابن عباس هي في أهل الكتاب وإن كان اللفظ عاما شاملا لكل من حذا حذوهم .

(و) قد نزلت آيات في أسباب ، وتفقروا على تعديتها في غير أسبابها - كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر ، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية ، وحدث القذف في رماة عائشة - ثم تعدى إلى غير من نزلت فيهم ، وإن كانوا دخلوا دخولا قطعوا - فلا يصح مثلا أن يستثنى من آية اللعان هلال بن أمية ولا من آية الظهار سلمة بن صخر .

(ز) تقدم أن صورة السبب داخلة في العام دخولا قطعيا .

فمثلا قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجلبث والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا » في هذه الآية إشارة إلى كعب بن الأشرف الذي سئل من قریش المشركين أينما أهدى ؟ فقال لهم : أنتم أهدى سبيلا من المسلمين .

فالآية وإن كان لفظها عاما وهو الموصول - فإن فيها إشارة إلى شخص كعب .

مادة ١٨٨ : ( القرآن معجز ، ووجه إعجازه لا يحد ، ويختلف إحساس الناس في إعجازه ، ولذلك تنوعت أقوالهم في وجوه الإعجاز ) (١) .  
فمنها رقة الأسلوب ، والبلاغة ، والفصاحة ، والتشريع العالي الصالح ، والسلامة من التناقض ، والإخبار عن الماضي والمستقبل ، وصدقه في ذلك والإشارات العلمية الدقيقة ، وأحسن ما يقال إنه يوصف ولا يعرف .

مادة ١٨٩ : ( ما تردد بين كونه قراءة أو رواية - فإنه يعمل به على أنه رواية لمن صح ) (٢) .

فمثلا : قراءة عبد الله بن مسعود في كفارة اليمين « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات » فقراءته كروايته .

ولا يهتج بأنها أخبار آحاد - فهناك فرق بين إدهاء القرآنية الممكنة لإثباته بخبر الواحد وبين ثبوت القرآنية الآن المشروط فيه التواتر .

مادة ١٩٠ : ( للقرآن كتاب عربي ، وفيه كلمات عربية ، وفيه المحكم الذي وضحت دلالاته ، والمتشابه الذي لم يتضح دلالاته ، ويجب حمل المتشابه على المحكم ) (٣) .

فمثال ما عرب كلمة : استبرق في قوله تعالى : « هاليم ثياب سندس خضر واستبرق » وهو الحرير الثقيل .

(١) المصدر السابق .

(٢) المحتصر ج ١ ، ومسلم الثبوت ج ٢ . (٣) الاتقان .



والمتشابه يختلف بالنسبة لموضوعاته . ففي العقائد مالا سبيل إلى معرفته على الحقيقة - مثل : « الرحمن على العرش استوى » .

مادة ١٩١ : ( يجب تأويل المتشابه ) .

( أ ) إن كان ظاهره يعارض المحكم .

( ب ) توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل .

( ح ) ليس للمتشابه إلا تأويل واحد ، ولا تأويل إلا بمسوغ ، والمحكم

والمتشابه كالحقيقة والحجاز في لسان العرب ( ١ )

مثال ما يجب تأويله بالشروط السابقة لفظ : اليد من قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » والوجه من قوله تعالى : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » والإيتين في قوله تعالى : والسموات مطويات بيمينه .

وإن لم توجد ظروف تقتضي التأويل فالتفويض أسلم ، أو لإجراؤه على ظاهره كما يليق بالله .

مادة ١٩٢ : ( المتشابه : إما لفظي ، أو معنوي ؛ أو في اللفظ والمعنى - فيجب التمييز ) ( ٢ ) .

هذا بالنسبة للمتشابه بالمعنى العام الشامل للعقائد وغيرها . ويمكن أن تختار له تعريفاً وهو ما لم يستقل بنفسه واحتاج إلى البيان .

والمتشابه اللفظي إما مفرد وهو لغرابية اللفظ . كابا ، أو لاشتراك : كيد - فإنها مشتركة بين أطراف الأصابع أو الكف أو إلى المرفق أو إلى المنكب .

وإما مركب بالإيجاز نحو : « واسأل القرية » . أو الإطناب نحو : « ليس كمثله شيء » أو المساواة مثل : « فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم » إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا ، فهم ينعمون بالمال والولد ، والتقدير فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد الله ليعذبهم بها .

( ١ ) المصدر السابق

( ٢ ) المصدر السابق

أو متشابه في المعنى : كصفات الله والجنة ومالا يقع عليه حسنا .

أو متشابه في اللفظ والمعنى في السكم : كلفاظ العموم والخصوص والكيف . كالوجوب والندب في مدلول الأمر من قوله تعالى « فكا نبوهم إن علمتم فيهم خيراً » والزمان نحو : « إنما النفس زيادة في الكفر » .

والمسكان نحو : « وأتوا البيوت من أبوابها » .

أو الشروط : نحو « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم » مع أن القصر يكفي لمجرد السفر وإن لم يحدث خوف .

مادة ١٩٣ : القرآن منه المسكي ، والمدني ، والحضري ، والسفري ، والشتائي والصيفي ، والفراشي ، والنومي ، والأرضي ، والسمائي ، والنهاري ، والليلي ( ١ ) . أشهر الأقوال أن المسكي ما نزل قبل الهجرة إلى المدينة ، والمدني ما نزل بعدها .

وأكثر القرآن نزل والنبي ﷺ مقيم .

ومثال ما نزل في السفر قوله : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصل » .

نزلت بمكة عام حجة الوداع .

وأكثر القرآن كذلك نزل بالنهار . ومثال ما نزل بالليل آية تحويل القبلة ففي الصحيحين من حديث ابن عمر : ( بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال : إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ) .

ومثال ما نزل في الشتاء قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة » .

ومثال ما نزل في الصيف قوله تعالى : « قل الله يفتيكهم في الكلالة » .

ومثال ما نزل في الفراش آية : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا » .

ففي الصحيح أنها نزلت وقد بقي من الليل ثلثه .

وأما النومي فن أمثلته : سورة الكوثر ، لما روى مسلم عن أنس قال : ( بينما رسول الله ﷺ بين أظهرنا إذ غفا إغفاه ثم رفع رأسه متبهما فقلنا ما أخذك

( ١ ) المصدر السابق



يا رسول الله ؟ فقال : انزل على آتينا سورة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم إنما  
أعطينا السكوتر . والاشبهه أن القرآن كله قد نزل في الليلة فله في النوم  
سورة السكوتر المنزلة في الليلة ، أو عرض عليه السكوتر الذي وردت فيه السورة .  
وقد يحمل ما تصوره أنه نوم على الحالة التي كانت ، تعتبره عند نزول الوحي .

وعلى كل حال - فإن القرآن ما كان ينزل إلا والاني في كامل إذا كه ولا حرج  
أن يتكرر النزول - مرة بالرؤيا ثم يؤكد فينزل في الليلة فله ورؤيا الانبياء حق ،  
ومارأى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح .

ومثال الأرض أكثر القرآن ومثال الضمير قوله تعالى : « آمن الرسول بما  
أنزل إليه من ربه والمؤمنون » إلى آخر السورة ، نزلت والني قد عرج به .

مادة ١٩٤ : ( السكوتر لفظ من اللغة معنى ، فذلك التفكير فيما يظن  
متراها ) (١) .

فالخشية مثلا - ينظر فيها إلى عظمة من تخشاه .

والخوف ينظر فيه إلى ضعف الخائف .

مادة ١٩٥ : ( يفسر القرآن أولا بالقرآن إن وجد ثم بالسنة ، بأقوال  
الصحابة ، وما عدا فهو من التفسير بالرأى يجوز للعدل عنه الدليل ) (٢) .  
قال تعالى : « كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون » .

وقد بين الطارق بالنجم في قوله تعالى : « وما أدراك ما الطارق النجم  
الشاقب » . وقال لنبيه : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » .

وقد بين الحساب التيسير بعرض الأعمال في قوم تعالى : « فأما من أوتى  
كتابه به يمينه فموف يحاسب حسابا يسيرا » .

أما قول الصحابة - فشرطة بكون ما قالوه لا مجال للعقل فيه - مثل : تفسير  
الكلام بالشخص الذي لا وارث له من الأصول أو الفروع .

مادة ١٩٦ : ( الأصل في السؤال أن يطابقه الجواب . وقد يعدل عن  
المطابقة لنسبة - فيزيد أو ينقص ، أو يوجه السائل بالجواب إلى ما يصح السؤال  
عنه ) (١) .

فمثال ما يطابقه الجواب قول السائل أين الله ؟ أقرب فتناجيه أم بعيد  
فتناديه ؟ فنزلت : « وإذا سألك عبادي عني فإني قريب ، أجيب دعوة الداع  
إذا دعان » .

ومثال ما زاد عن المطلوب قوله تعالى : « وما تملك بيمينك يا موسى قال : هي  
عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى » .

ومثال ما نقص قوله تعالى : « قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرآن  
غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا  
ما يوحى إلي » .

فالعجز عن التبديل - عجز عن الإتيان والاختراع من باب أولى ، وهذا  
طلب والسؤال طلب .

ومثال ما عدل عنه وفيه توجيه للسائل قوله تعالى : « يسألونك عن الأهلة  
قل هي مواقيت للناس والحج » .

وقوله : « ويسألونك عن المحيض قل هو أذى » وقوله : « يسألونك عن  
الأنفال قل الأنفال لله والرسول » .

فليس في هذه الأجوبة تعاريف ، ولكنها توجيه وإجابة عما يصح لهم  
الاشتغال به والسؤال عنه .

مادة ١٩٧ : القصص القرآني كله حق من حيث نسبته إلى قاصه ، ومن  
حيث وقوعه . وقد يحكى باطلا رواه آخرون لينصر المؤمنين بما وقع فيه  
غيرهم فمعتبروا .



أما الأمثال فلا يبرز المعقول في صورة المشاهد المحسوس ، والخيال في صورة اليقين ، وتلجيت العظة ، وإيجاز اللفظ ، ولا يشترط وقوع الأمثال بالفعل (١) .  
فمثال القصص الباطل المحكى - قوله عن اليهود : « وبكفرهم وقولهم على مرهم بهتنا عظيم » .

ومثال الأمثال : « واضرب لهم مثلاً رجلاً من أجلنا لأحدهما جنتين من أعناب » من سورة الكهف .

مادة ١٩٨ : ( القرآن فيه الموصول لفظاً المقطوع معنى ، لا يرتبط باللاحق بالسابق ) (٢) .

مثل : « هو الذى خلقكم من نفس واحدة ، وجعل منها زوجها ليسكن إليها ، فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً ، فربت به ، فلما أثقلت دعوا الله رجلاً لئن آتيتنا صالحاً لنكونن من الشاكرين . فلما آتاها صالحاً جعل له شركاء فيها آتاهما ، ففعالى الله عما يشركون » .

والآيات في آدم وحواء ، ومعاذ الله أن يشركا ، ولذلك قال يشركون بواو الجمع ، مما يدل على أن المشركين غير آدم وحواء على طريقة الاستخدام عند علماء البلاغة ، ومعناه : أن يعود الضمير على غير المذكور في العبارة ، ومثله : « لا تسألوا عن أشياء إن تبدل لكم تسؤكم » إلى قوله : « قد سأله قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين » .

والأشياء التي سأله عنها الصحابة غير الأشياء التي سأله من قبلهم .

مادة ١٩٩ : ( لا يفضل شيء من القرآن على شيء منه حيث أن الكل من الله ) (٣) .

وكذلك كل كتب الله . . . بيد أننا اختصرنا في المادة على القرآن ، لأننا في رحاب الباب المعقود له .

(١) قصص الأنبياء لعبد الوهاب النجار

(٢) الإتيان

(٣) المصدر السابق

وقد يحدث التفضيل من حيث الموضوع . فالتوحيد أفضل من الختم في سورة « تبت يدا » وفي سورة « قل هو الله أحد » أو يحدث التفضيل بالنسبة لما يتأثر به القارئ أو السامع - كأنفعال بعض الناس عند تلاوة بعض سورة القرآن وآياته .

مادة ٢٠٠ : ( التفسير المجاز للقرآن - ما صح فيه النقل عن رسول الله ، أو قول قول للصحابي فيما لا مجال للرأى فيه والالتزام قواعد اللغة ، وقوانين الشرع ومقاصده ) (١) .

أما التفسير بالهوى وبغير علم وتناول التشابه فقط واستخدام الآيات في تأييد الباطل - فحرام يجب التصدي لمنعه .

مادة ٢٠١ : ( من الخطأ تنزيل آى القرآن على ما لم يثبت عليها . فالعلم لا يعرف الكلمة الأخيرة . والقرآن كتاب هداية قد يشير إلى جزئيات من العلم التجريبي المادى ) (٢) .

« إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم » .

مادة ٢٠٢ : ( للقرآن ظاهر وباطن . ويختص للعلماء بمعرفة ما يأتي :

( أ ) عجز الأفهام عن إدراك ما هو دقيق .

( ب ) ما يضر ذكره بأكثر المستمعين .

( ج ) فهم المجازات والكتابات والاستعارات وكل المحسنات .

( د ) التفاوت بين الإجمال والتفصيل .

( هـ ) التعبير بلسان المقال عن لسان الحال ) (٣) .

(١) المصدر السابق

(٢) مناهل العرفان للزرقاني .

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي .

( م ٧ - الفكر الإسلامى )



من وقف عند الظاهر — فهو سطحي ، ومن ترك الظاهر فهو كافر ، ومن أخذ بالظاهر ولم يسرف في الباطن فهو على صراط مستقيم .

ومثال عجز الأفهام : عدم الخوض في أسرار الروح في قوله : « قل الروح من أمر ربي » .

ومثال ما يضر ذكره . تفصيل القضاء والقدر في قوله : « قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تحرصون » ومن كلام جعفر الصادق رضي الله عنه : إن الله أراد بنا شيئاً ، وأراد منا شيئاً ، فما أرادنا بنا طواه عنا ، وما أرادنا منا أظهره لنا ، فكيف نشغل بما طواه عنا عما أظهره لنا ؟ وكل الأساليب البلاغية واضحة في القرآن — يعرفها العلماء وينسبونها للجهلاء مثل : الكناية عن الجماع بقوله « أو لامستم النساء » ، والإرداف في قوله : « وقيل يا أرض ابلغي ماءك ويا سماء أقلعي ، وغيض الماء وقضى الأمر » .

ففي قوله : « قضى الأمر » إرداف ، وهو أن يريد المتكلم معنى ولا يعبر عنه باللفظ الموضوع له ، ولا بدلالة الإشارة بل بلفظ يرادفه ، والأصل : وهلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله نجاته ، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز ، والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر آمر مطاع ، وقضاء من لا يرد قضاؤه ، والأمر يستلزم أمراً فقضاؤه يدل على قدره الأمر به وقهره ، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه — يحضن على طاعة الأمر ، ولا يحصل ذلك كله في اللفظ الخاص .

ومن الأساليب البلاغية — التعريض — وهو خطاب شخص وإرادة غيره — مثل : « لئن أشركت ليحبطن عملك » .

ويستحيل أن يشرك النبي — فالمراد غيره .

ومنها القصر : وهو نفي ما عدا المذكور وإمبات المذكور — مثل : « إنما الله إله واحد » ، أي لا إله إلا الله الواحد الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد .

ومنها الاختصاص — وهو ذكر الخاص بعد العام للاهتمام به في قوله تعالى :

« من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال — فإن جبريل وميكال من جملة الملائكة .

ومنها : الإيجاز بالحذف — مثل : « واسأل القرية » أي أهلها ، والإيجاز بالقصر وهو كلام قليل يعطى معنى كثيراً — مثل : « في القصص حياة » .

ومنها الاحتياك — وهو حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف من الثاني لدلالة الأول عن طريق المقابلة — مثل : « فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين » . والتقدير : فئة مؤمنة وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت .

ومنها الطرد وللعكس — مثل : « لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون » ، فكل من الجملتين تؤيدان معنى واحداً بأسلوبين مختلفين .

ومنها التكميل وهو إطناب لرفع التوهم مثل : « فعوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذله على المؤمنين أعزة على الكافرين » فهم متواضعون في غير ضعف ، متكبرون بغير عنف ، إلا على من حاد الله وأرسله .

ومنها التتميم — وهو إطناب لا لرفع التوهم ولكن ليتسع للفهم — مثل : « ويطعمون الطعام على حبه » على حبهم للمال أو لله ، ولا مانع منهما .

ومنها : التورية — وهي اللفظ له معنيان : قريب غير مراد ، وبهيده المراد ، مثل قول أبناء يعقوب لأبيهم ﴿ إلفك لفي ضلالك القديم ﴾ ولو أرادوا المعنى القريب من الضلال لكفروا .

ومنها : الاستقصاء — وهو استقراء العوارض والأحوال — مثل : « أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار . له فيها من كل الثمرات ، وأصابه الكبر ، وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت » .

ومنها : التعجب أو التعجيب : مثل : « فما أصبرهم على النار » ،

ومنها : الإطراء — وهو ذكر آباء الممدوح على الترتيب الأهم فالأهم —

مثل قول يوسف : « واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب » .

ومنها : الانسجام وهو خلط الكلام من التعقيد ، والقرآن كله كذلك .



ومنها : الاستخدام — وقد مر

ومنها : الإدماج — وهو دمج غرض في غرض — مثل — « وله الحمد في الأولى والآخرة » أثبت الحمد وأشار إلى البعث .

ومنها : الافتتان — وهو الجمع بين غرضين — كالجمع بين الفخر والعزاء في قوله تعالى : « كل من عليها فان ويبقى وجه ربك » .

ومنها : التجريد — وهو انتزاع أمر من أمر ذي صفة — مثل « لهم فيها دار الخلد » .

ومنها : الاقتصاص — وهو الاقتطاع من جملة آيات مثل : « ويوم يقوم الأشهاد » مقتطع من شهادة الأعضاء ، وشهادة الأمة على الأمم ، وشهادة الرسول على هذه الأمة .

ومنها : الجناس — وهو لفظ يختلف معانيه مثل « ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة » .

ومنها : اللف والنشر — وهو ذكر جمل وإعادة عائد على كل منها — مثل « ألم يجدك يتيما فآوى ، ووجدك ضالاً فهدى ، ووجدك عائلاً فأغنى . فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر . وأما بنعمة ربك فحدث » .

ومنها : المشاكلة — وهي ذكر الشيء في صيغة غيره مثل : « ومكروا مكراً ومكرنا مكراً » .

ومنها : المقابلة والمطابقة في قوله تعالى « يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يخرج فيها » .

ومنها : الموازنة — وهي تغيير المعنى بالحركة — مثل : ( إن ابنك سرق ) أى نصبت إليه السرقة وانهم بها .

ومثال التناوت آية ( الرضوء ) من قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا

فتم إلى الصلاة فغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » ، فإن العamy يدرك منها ما يجب غسله أو مسحه ، ويدرك الخاصة حكمة الفصل بالمسحوح بين اليدين والرجلين — وسر الإتيان بالباء ، وغير ذلك .

ومثال التعمير بلسان المقال عن لسان الحال — قوله تعالى عن السموات والأرض « قالنا أتينا طائعين » ، يظن العامة أنها نطقت مثل نطقنا ، ولها لسان ، وغير ذلك — بما يتنزه عن ذكره اللسان .



مادة ٢٠٥ : (تعديل الإمام الثقة لخبر الواحد أو وجوده في كتاب محترم يزيد الثقة بالخبر) (١) .

وعلى كل حال يخبر الواحد يفيد الظن .

مادة ٢٠٦ : (شروط المعدل والمخرج : العدالة ، النيقظة ، المعرفة بأسباب الجرح والتعديل ، الدراية التامة بأحوال الرواة ، وبين صيغ التعديل والتجريح والتحمل تفاوت ، يعول عليها في الترجيح بين المتارضات) (٢) .

مراتب التعديل :

- (١) لا أحد أوثق منه . (ب) ثقة ثقة :
- (ج) ثقة . (د) صدوق .
- (هـ) صدوق له أوهام .
- (و) مقبول .

ومراتب التجريح :

أعلاها : لين ، فضعيف ، فردود ، فترك ، وأسوأها : كذاب .

مادة ٢٠٧ : (شروط تحمل الحديث : تمييز الراوى وضبطه ، وشروط أدائه : عدالة الراوى وضبطه) (٣) .

إن كان الضبط كاملاً — فهو من رجال الصحيح إن توافرت عدالته ، وإن خف ضبطه مع العدالة — فهو من رجال الحسن ، وفي كل من الحالتين يجب الاتصال بمن نقل عنه وإن ساء حفظه — عدلاً أو لا متصلاً أولاً — فهو من رجال الضعيف .

- (١) مقدمة ابن الصلاح .
- (٢) علوم الحديث للسماحي .
- (٣) المصدر السابق .

## الباب السادس

### السنة

ينطوي هذا الباب على أربع مجموعات :

### المجموعة الأولى

في منها

مادة ٢٠٣ : (السنة ما أضيف إلى النبي ﷺ : من قول ، أو فعل ، أو تقرير أو وصف خلقي أو خلق) (١) .

مثال التقرير : سكوته ﷺ على عدم دفع الزكاة في الخيل . والوصف الخلق : ككونه أبيض اللون ، مشرباً بحمرة ، لا بالطويل ولا بالقصير ، والوصف الخلق ، مثل شمائله — كان خلقه القرآن . والحديث يرادف السنة ، والخبر أعم منهما .

مادة ٢٠٤ : (ينقسم علم الحديث إلى دراية — وهي معرفة أحوال الراوى والمروى ، ومسائلها كلية .. وإلى رواية — وهي حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عزى إليه بصيغة من صيغ الأداء ، ومسائلها جزئية) (٢) .

أحوال الراوى مثل : كونه عدلاً ، أولاً .. فإن ترددوا في الحكم عليه ضعفت الثقة بروايته مبدئياً حتى يكشف عن حاله .

وأحوال المروى : ككونه محكماً لم يعارض ، فإن عارض فهو مختلف . والصيغ على مراتب : السماع ، والعرض ، والكتابة مقيدة بالإجازة ، والكتابة فقط ، والمناولة مقيدة بالإجازة ، والإجازة ، والمناولة ، والإعلام ، والوصية ، والوجادة ، وهي على هذا الترتيب .

- (١) تدريب الراوى للميوطي .
- (٢) علوم الحديث لأبي زهو .



مادة ٢٠٨ : ( الحديث الصحيح ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله مقتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا مهلاً ) (١) .

فتبلاً : إذا فرضنا سلسلة من واحد عاشرهم النبي ﷺ ، فإن نقل واحد عن اثنين . . إلخ ، فهو المتصل ، وإن نقل اثنين عن ثلاثة ، إلخ ، فهو المعلق ، لأنه حذف أوله . وإن نقل واحد إلى ثمانية ثم عشرة بإسقاط التاسع فهو المرسل إذ هو ماسقط منه الصحابي . . وإن حذف رقم ليس واحد ولا تسعة فهو المنقطع ، وإن حذف رقمان متواليان ليسا من الأول فهو المعضل .

ومن صور المنقطع : أن يحذف رقمان لأعلى التوالي ، والسند هم الرواة . أما للشذوذ : فهو رواية المرجوح الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه في العدد ، أو الصفة ويحتمى الحديث المروى بهذه الحالة محفوظاً . فإن روى الأرجح عدداً ، أو صفة - مخالفاً للرجوح من غير الثقة - فرواية الراجح : حديث معروف ، والمرجوح غير الثقة : حديث منكر . أما العلة : فهي رواية المتوهم ، وقد توجد في الحديث علة قاذحة ، كالمعارضة للحكم من الآيات والأحاديث .

مادة ٢٠٩ : ( الحديث إما صحيح لذاته أو لغيره ، وإما حسن لذاته ، أو لغيره ، وإما ضعيف ) (١) .

إن توافرت الشروط الخمسة - فالحديث صحيح لذاته ، فإن خف ضبط الراوى - فالحديث حسن لذاته ، فإن تعضد بحديث آخر قواه - ارتفع إلى درجة الصحيح لغيره .

وكذلك الحديث الضعيف إن تعضد بغيره ارتفع إلى درجة الحسن لغيره ، وكل من الصحيح والحسن يعمل بهما .

مادة ٢١٠ : الحديث الضعيف منه ما يعتبر به وهو ما كان ضعفه عائداً إلى

(١) نخبه الفكر لابن حنبل . (١) علوم الحديث للصباحي .

سوء الضبط ، أو إلى انقطاع في السلسلة ) (١) .

الحديث الضعيف لا يشبه حكماً شرعياً ، والترهيب والترهيب من الأحكام الشرعية .

فالحديث الضعيف يصلح للاعتبار لا لإثبات الأحكام بشرطين .

١ - خلوه من الشذوذ والنسكار .

٢ - أن يمكن اندراجه تحت المقاصد العامة للشرعية ، وأن يعترضه بغيره في مرتبته .

مادة ٢١١ : ( إذا كان هناك تلازم بين الأصل الثابت شرعاً وبين الفرع - فإنه يستأنس بالحديث الضعيف المستدل به على الفرع في غير العقائد والأحكام ، فلا بد لإثبات العقائد من المتواتر ، والأحكام من حديث صحيح ) (٢) .

والعجيب من قوم يحدثون ضجة بأخبار ضعيفة - فهي أمور عظيمة من غير تمسك بهذه الأصول المتفق عليها ، بل يغالى بعضهم فيسمح لنفسه أن يستدل بالموضوع الذي قاله الكذاب ، أو المتروك الذي رواه المتهم بالكذب ، أعاذنا الله من ذلك .

مادة ٢١٢ : ( الحديث المرسل ما سقط منه الصحابي . والمختار في العمل به أنه كالحديث الضعيف ، يعمل به استئناساً إن تعضد بنقل أو قياس ) (٣) .

لقد غالى بعضهم في الحديث المرسل . وربما قدمه على المسند ، ونحن لا نميل إلى هذا . . فالتابعون سرت إليهم من زنادقة أهل الكتاب خرافات - صدقوها بحسن نية . . وربما أضافوها إلى النبي ﷺ ، وكل ما يضاف إليه فهو المرفوع ، فإن لم يتجاوز الصحابي - فهو الموقوف ، فإن وقف عند التابعي - فهو المقطوع .

مادة ٢١٣ : : ( الخبر المتواتر يفيد العلم متى توافرت شروطه من استناد

(١) المصدر السابق (٢) المصدر السابق (٣) المصدر السابق



إلى العلم ، والحس ، وإحالة كذب الرواة عادة ، وتوافر الشروط في كل طبقة (١).

الحديث إن رواه واحد فهو الغريب ، فإن رواه اثنان فهو العزيز . فإن رواه ثلاثة فهو المشهور .

والغريب يفيد الظن ، والعزيز يفيد غلبة الظن والمشهور يفيد الطمأنينة والمتواتر يفيد العلم النظري ، ولا يشترط فيه عدد معين .

مادة ٢١٤ : ( خبر الواحد لا يفيد علماً ، بل يفيد العلم بجواز العمل به ) (٢) .

فهما بلغ الراوى من احتياط ، فلم يزل للاحتيال مجال .

مادة ٢١٥ : ( إذا كانت القرينة مشبهة لمضمون الخبر - فإن كانت قطعية فلا دخل للخبر في الإفادة . فإن كانت قطعية فمما يبقى احتمال عدم ثبوت مضمون الخبر ، وكذلك عدم ثبوت مضمون الإخبار ، وهذا لا يفيد القطع . أما إن كانت القرائن على صدق الخبر وهي قطعية - كان إخباره مفيداً للقطع ، وهذا الكلام في غير المعصوم من الأنبياء والإجماع ) (٣) .

فمثلاً : إذا أخبر إنسان بموت زيد - فإن خبره حتمل للصدق والكذب ، فإذا سمع صراح في بيت زيد - كان القرينة دخل في ترجيح صدق الخبر . أما إذا أخبر إنسان بهبوط الرواد على سطح القمر - فإن الخبر محتمل ، لكن تواتر الإخبار بذلك يرفع إخباره إلى درجة اليقين ، بيد أن تردد الخبر في الصحف لا يجعل الخبر محتملاً .

(١) المستقصى ج ١

(٢) المصدر السابق .

(٣) علوم الحديث للشمس

والحاصل أن الخبر في ذاته محتمل ، والقرينة في ذاتها محتملة ما لم تكن قطعية ، فإن دخلت القرينة الظنية على الخبر المحتمل - رجحت ، وإن دخلت القرينة القطعية كان عليها المدار لا على الخبر . أما أخبار الأنبياء وإجماع الأمة - فهي أخبار قطعية صادقة .

مادة ٢١٦ : ( يجب التصديق بالأخبار الآتية :

١ - المتواتر . ٢ - ما صح نسبه لله

٣ - ما ثبت عن المرسلين .

٤ - ما أجمعت عليه الأمة .

٥ - ما كان موافقاً في معناه لأحد هذه الأخبار .

٦ - ما سكنت عنه الرسول وفعل بين يديه والخبر متعلق بالدين .

٧ - ما سكنت عنه الأمة ورضيت به ) (١) .

ما سكنت عنه الأمة يسمى بالإجماع السكوتي ، وهو حجة إن كان موضوعه حكماً شرعياً .

مادة ٢١٧ : ( يجب تكذيب الأخبار الآتية :

١ - ما كان متناقضاً لأحد المدرجات الستة .

٢ - ما خالف نصاً صحيحاً .

٣ - ما خالف الإجماع .

٤ - ما تتوافر الدواعي على نقله ، ونقله الاحاد . وما عدا هذا يتوقف

فيه حق يكشف البحث عنه ) (٢) ،

(١) المستقصى ج ١

(٢) المصدر السابق



المدرجات الستة التي يتألف منها اليقين والاعتقاد وهي :

الأوليات ، والمجاهدات الباطنة ، والتجربيات ، والمتواترات ، والمحسوسات ،  
والحدسيات التي ثبتت عليها وسبقت أمثلتها . . وما تتوافر الدواعي على نقله  
ونقله لأحد : كإخبار إنسان يموت رئيس من الرؤساء ولم يفش .

ويجب التنبيه إلى توافر الدواعي على نقله لإخراج انشقاق القمر في عهد  
النبي - فهو خبر واحد حدث ليلاً ولم يره سوى من أخبر به ، وقيل هو متواتر .

مادة ٢١٨ : ( رواية الحديث بالمعنى جائزة بشرط الفهم ، وكون اللفظ لم  
يتعمد به ، ويجوز اختصار الحديث إن كان المحذوف لم يرتبط بالباقي ) (١) .

مثال : اختصار الحديث مفعله البخاري في حديث : « إنما الأعمال بالنيات »  
والرواية بالمعنى اللفظية فقط لا لئلا يكتفى بالناس ، فانهم قد لا يحسنون فهم الالفاظ  
ولا يعرفون مدلولها ، وفي تعليقات البخاري كثير من هذا .

مادة ٢١٩ : ( إذا فعل النبي شيئاً - فإن كان من جملة - فهو لنا مباح ،  
إلا إن كان خاصاً به ، وإن تقرب به فالمعول في حكمه على القرائن ، فإن ورد  
بينا لنا لو واجب فهو واجب ، وهكذا ) (٢) .

مثال : ما هو من جملة أكله العجوة والعسل . . ومثال ما هو خاص به  
وليس من جملة وصاله الصوم يومين وزواجه أكثر من أربعة . . ومثال ما هو  
بيان لمساكة في الصوم ، ومن الغلط عدم حديث : صلوا كما رأيتموني أصلي ،  
بينا لقوله تعالى : « أقيموا الصلاة » - فالحديث قول وإن كان إخباراً عن فعل ،  
بيد أن الصلاة كانت قد تقررت في مكة ، والحديث قيل في المدينة .

مادة ٢٢٠ : ( إذا ترك النبي شيئاً - فهو علينا سنة إذا وجدت نفس  
الظروف الملازمة لما تركه النبي من وجود المقتضى وانتفاء المانع فإن تغيرت  
الظروف - فالمعول في فعله أو تركه على المصلحة العامة ) (٣) .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) نيل الأوطار للشوكاني

فمثلاً : لم يصل النبي صلاة القيام في رمضان إلا ليالي ، خشية أن تفوض  
عليها . فليس من الاتباع أن نصليها ليالي أسوة به ثم نفرقها باقي ليالي رمضان ،  
فالمانع متقني بالجملة لنا ، والاختار عند أن فعله وتركه خاص به ما لم يرد التعميم  
من دليل خارجي .

مادة ٢٢١ : ( التواتر ليس في الأفعال ، ولكن في الأقوال ، وعلاقة  
السنة بالقرآن التقرير لما فيه ، أو ببيان ، أو المجيء بمحكم جديد ) (١) .

التواتر طريق من طرق الإخبار ، فلا يدخل الأفعال ، وإن نقلت الأفعال  
إليها متواترة - فعن طريق الأقوال ومثال تقرير السنة حديث : « بن الإسلام  
على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة »  
الخ . فإنه مقرر لقوله تعالى : « لا إله إلا أنا فاعبدون » ، وقوله : « أقيموا  
الصلاة » .

ومثال البيان : « حجه وقوله : « خذوا عني مناسككم » فإنه مبين لقوله  
تعالى : « وآتوا الحج والعمرة لله » ومثال ما جاء بمحكم جديد قوله : « لا تنكح  
المرأة على عمها وعالمتها » ، والاختار في هذا أنه جديد في التصريح لا في  
إنشاء الحكم .



## المجموعة الثانية

في رجالها

مادة ٢٢٢ : (أسباب الطعن في الرواية : كون الراوى كذايا أو متهماً بالكذب ، أو مجحولاً . أو مجاهرأ بالفسق : أو مبتدعاً داعياً لبدعته ، أو مدلساً ، أو يرسل إرسالا خفياً ، أو سوء الحفظ ، أو في السند انقطاع ، أو في المتن علة قاذحة فيه أو في السند) (١) .

قول الكذاب هو الموضوع ، وقول المتهم هو : المقروك ، وقول المجحول يتوقف فيه ، وحديث الفاسق هو : المنكر : والمبتدع إذا لم يكن داعياً لبدعته . فالختار قبول روايته في غير ما يدعو إليه ، والمدلس : من يروى عن لقيه ولم يسمع منه ، والإرسال الخفي : من يروى عن هاصره ولم يلقه ، والانقطاع : من يروى عن من لم يعاصره ، وباقي الأمثلة سبعة .

مادة ٢٢٣ : (الكفر والفسق لا يسلبان الأهلية ، والرواية كالشهادة من حيث الشروط ، والجرح يقدم على التعديل ، ولا بد من ذكر سبب للتجريح) (٢) .  
فيجوز شهادة الكفار والفساق بعضهم على بعض ، وتقبل في الرواية المرأة كما تقبل شهادتها ، وآية « فرجل وإمرأتان » لو س فيها ما يدل على رفض شهادة المرأة الواحدة .

وللشريعة لا ترد حقاً إن تأكد ثبوته ، أما تقديم الجرح فلأن الجرح يزيد شيئاً ، فلا بد من إثباته . إذ الظن بالمسلم العدالة ، وقد ادعى إلغائها بتجريحه ، فلا بد من بيان السبب ، وقد رأينا من الناس من يجرح بأسباب

(١) علوم الحديث للمصاحي .

(٢) المستصفى ١ .

وأهمية كالأكل في الطريق ، أو ترك الرأس بغير غطاء .

مادة ٢٢٤ : (الصحابي : من لقي الرسول مسلماً ومات على الإسلام ، والتابعي : من لقي الصحابي) (١) .

الصحابة كلهم مدول ، وما وقع منهم فعن تأويل -

مادة ٢٢٥ : (الحديث منه المتابع ومنه الشاهد ومنه المعتبر) (٢) .

المتابع : هو : الحديث الذي وافق غيره في اللفظ ، والشاهد : الحديث الذي وافق غيره في المعنى ، أما الاعتبار : فهو : الحديث الذي لا يعرف له إلا طريق واحد ، ويظن أنه فرد ، فيوجد له طريق آخر يعضده ، وهذا هو المختار عندنا .

مادة ٢٢٦ : (المتواتر : منه : اللفظي ، ومنه : المعنوي ، وللصحيح : متفاوت ولا يشترط العمل به عدد) (٣) .

التواتر اللفظي : الألفاظ التي اتفق عليها الرواة ، فإن زاد أحدهم لفظاً فالقدر المتفق عليه هو المتواتر اللفظي ، أما اللفظ الزائد فقبول على أنه غير متواتر ، ويسمى بزيادة الثقة : أما التواتر المعنوي : فهو : تعدد الروايات حول معنى واحد ، ولو التزما كشجاعته عليه السلام ، ومثال اللفظي حديث : « من كذب على متعمداً فليتببه من النار » .

مادة ٢٢٧ : (يجب وضع الرواة في منازلهم الصحيحة من غير مغالاة أو تهاون) .

لقد تفتن علماء الحديث لهذا فكشفوا عن التدليس والمدلسين ، ووضعوا أحوالهم ودرجات تدليسهم .

(١) نخبة الفكر لابن حجر .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مسلم الشبوت ٢٠ .



- وهم : ( ا ) من لم يميز من روى عنه .  
 ( ب ) من يعترف بالتدليس إن سئل .  
 ( ج ) من يروى عن المجاهيل .  
 ( د ) من ينقل بالسمع ولم يسمع .  
 ( هـ ) من ينقل بالرؤية ولم يرى .  
 ( و ) من وصف شيخه بغير المعروف به .  
 وأقسام التدليس : -

- ( أ ) تدليس القطع ( ب ) تدليس التجويد  
 ( ج ) تدليس العطف ( د ) تدليس السكوت  
 ( هـ ) تدليس التورية ( و ) الاستدراك في السند

وليس غرضنا الاستيعاب إنما هو التنبيه على مكانة السنة في نفس أوائل الباحثين من المسلمين .

مادة ٢٢٨ : ( يجب التمييز بين الرجال وصيغتهم فقد يكون الراوى عدلاً يشير بالصيغة إلى ضعف الرواية ) ( ١ ) .  
 رجال الحديث منهم المتفق والمفترق : كـ محمد بن إسحاق ، فإنه لثلاثة أشخاص ومنهم المؤلف والمختلف — كـ سلام وسلام ، ومنهم المتشابه كـ عقيل وعقيل ، ومنهم المشتبه المقلوب : كـ الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود .

ولقد احتاط العلماء فبينوا الحالة التي روى عليها الحديث : كـ القبط على الأحياء حال الإلقاء وسموه بالمسلسل ، والتأكد من ضبط الأسماء فالتغير في الشكل تحريف ، وفي اللفظ تصحيف ، وأعلى الصيغ : السماع ، ثم قال ، فأمر ، فأمرنا ، ثم كنا نفعل ، ثم عن .

## المجموعة الثالثة

في سلسلة الرواة

مادة ٢٢٩ : ( المسند له إطلاقات : المتصل المرفوع ، أو مرويات كل صحابي ، أو ماله سند ) ( ١ )  
 للسند : هم : الرواة الذين نقلوا الحديث ، وأصلهم الصحابة والتابعون ، ثم من بعدهم .

مادة ٢٣٠ : ( قد يكون في السند علة ، فيجب كشفها ) ( ٢ ) .

إذا حصل في السند أو المتن تغيير فهو المدرج ، وإن حصل فيه تقديم أو تأخير فهو المقلوب ، وإن حصل فيه استبدال فهو المضطرب . وإن زيد فيه راو فهو زيادة متصل الأسانيد ، وقد يكون السند للحديث موافقاً لسند آخر لذلك الحديث أو مساوياً ، أو وضع راو بدل راو ، هذا عند مقارنة سندهما للحديث واحد .

مادة ٢٣١ : ( إذا قيل حسن صحيح - فإن كان للحديث سندان فأحدهما حسن والآخر صحيح ، وإن كان له سند واحد فهذا شك من الحاكم على السند ، أو حسن أو صحيح ) ( ٣ ) .

وكذلك إذا قال حسن غريب ، فقد يكون لا يعرفه إلا من هذا الطريق .

مادة ٢٣٢ : ( من السنة ماله حكم المرفوع وإن لم ترفع ) ( ٤ ) .

كان يروى الصحابي فيقال له رأي فيه ، فإذا روى الصحابي المجهول فحمل على أحد محله — فالمتعين ذلك الحمل ، لكن لا تقليداً ، بل لأن الظاهر عدم حمله إلا بقريئة عاينها : كـ عمل الصحابي القرء مثلاً على الظاهر .

- ( ١ ) علوم الحديث للسماعى . ( ٢ ) المصدر السابق .  
 ( ٣ ) المصدر السابق . ( ٤ ) المصدر السابق .



السنة هي الأصل الثاني ، كتب بعضها في حياة الرسول لمن يحتاج الكتابة ،  
ودونت بعد ذلك على مراحل .

« ا » مخطوط بالفقه كما في الموطأ .

« ب » مجردة عن الفقه كما في مسند أحمد .

« ج » أفراد الصحيح كما في البخارى .

« د » ذكر السنن كما في السنن الأربعة

« هـ » المستدرجات على الصحيحين ، لانهما لم يستوعبا كل الصحيح كما  
فعل الحاكم .

« و » ذكر السنن والصحيح .

« ز » ذكر السنن والاسانيد .

« ح » أفراد أحاديث الاحكام .

« ط » أحاديث الترغيب والترهيب .

أما التدرج في الشكل - فقد ألفت كتب الحديث على أبواب الفقه أو مرويات  
كل صحابي ، أو عليهما معاً ، أو على مراتب الامور والنواهي ، أو ذكر الحديث  
وعنده ، أو ذكر الحديث وأسانيده . أو التأليف في الباب الواحد أو الحديث  
الواحد . أو مرويات الشيوخ ، أو على أحرف الهجاء كما فعل السيوطي في  
الجامع الصغير .

ولقد أطلت هنا لما تحتاج إليه السنة من دفاع عنها وصونها من أولئك الذين  
لأخلاق لهم ، ويقولون كلمة حق يراد بها باطل : يكفيننا كتاب الله ، وفاتهم أن  
السنة أرشد إليهما كتاب الله .

## المجموعة الرابعة

في كتبها ومؤلفيها

مادة ٢٣٣ : ( يتفاوت الحديث بالنسبة للكتب - فاعلاه ما اتفق عليه  
البخارى ومسلم ، ويليه ما انفرد به البخارى ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما كان  
على شرطهما ، ثم ما كان على شرط البخارى ، أو مسلم ، أو شرط غيرهما ) (١) .  
هذا اتفاق العلماء المعدودين وقد رأيت من يطعن في مرويات البخارى ،  
والظن بالطعن أنه سطحي لم يصل إلى درجة فهم مرويات البخارى ، وصحيح  
أنه لا إجماع على صحة مرويات لاطعن في متنها ، بل لأن في روايته مجتهد .  
وقد سبق أن روايتهم مقبولة في غير بدعتهم ، وترتب السنن الأربعة :  
الترمذى - النسائى - فأبو داود - فابن ماجه .  
أما كتاب ابن خزيمة فدقيق - كثيراً ما يقول إن صح الحديث ، أما ابن  
حبان فيروى عن المجهول الذى يروى عن الثقة ، والحاكم متساهل .  
مادة ٢٣٤ : ( المنهية في الصحيحين لا تدل على انقطاع أو تدليس ، وفي  
غيرهما تدل ) (٢) .

ويمتاز البخارى عن مسلم باشتراطه معاصرة الراوى ، وإقامه لمن نقل عنه ،  
ويكتفى مسلم بالمعاصرة ويمتاز البخارى بفقه تراجمه ، ومسلم بوضعه الذى  
في موضعه الظاهر .

ويمتاز أبو داود بالاحكام ، ويمتاز الترمذى بالتحقيق على الحديث ، ويمتاز  
النسائى بدقة هذه الصناعة ، وابن ماجه ميال إلى اختيار ما يروق القلوب .

مادة ٢٣٥ : ( لقد عني المسلمون بالحديث كعنايتهم بالقرآن ، بيد أن  
الحديث تدرجوا في التأليف فيه ) (٣) .

(١) الاقتراح في معاني الاصطلاح لابن دقيق العيد « مخطوط » .

(٢) هدى السارى لابن حجر (٢) علوم الحديث للسماعى



فمثلاً : أجمع اليهود على قتل المسيح مستندين إلى أمر ظني ، فلا يعد إجماعهم أمراً مقطوعاً به ، قال تعالى : « وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه » ، ما لهم به من علم إلا اتباع الظن .

مادة ٢٣٨ : ( مخالفة المبتدع لا يهتج عليه بإجماع من خالفة ، بل يهتج عليه بالنص ) (١) .

ذلك أن المبتدع إن كان من المتخصصين فهو أحد الأفراد الذين لا ينعقد الإجماع بدوهم ، وهو كأي فرد منهم .

وإن كان من غير المتخصصين فلا اعتداد به في تكوين الإجماع ، ويهتج عليه بمسند الإجماع إن علم من نص أو خلافه .

مادة ٢٣٩ : ( لا ينعقد الإجماع بزمان وسكوت بعض الأفراد إن كان من علم ورضا تقوم به الحجة فقط ) (٢) ،

ذلك لأن السكوت من البعض قد يكون تقيّة ، أو أنه يرى نفسه ليس أهلاً ، أو يرى الأمر اجتهادياً أو يتحين الفرصة ، أو أنه متوقف ، أو لا التفات إلى إنكاره . فكل هذه الاحتمالات تمنع انعقاد الإجماع ولا تمنع الحجية ، فقد ثبتت الحجة بقول الأكثر خصوصاً وأن الأقل لم يظهر معارضته .

مادة ٢٤٠ : ( لا يثبت الإجماع إذا نقله واحد فقط في الاختار ) (٣) .

ذلك لأن الجمع عليه تنوافر الدواعي على نقله ، وقد نقله الآحاد فلا يثبت به الإجماع ، بل يجب تكذيبه .

مادة ٢٤١ : ( التمسك بأقل ما قيل ليس تمسكاً بالإجماع ) (٤) .

فمثلاً : نصاب الورقة الذي نقطع في سرقته اليد — ثلاثة دراهم — كما قال

(٢) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(١) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

## الباب السابع

الإجماع ، وما يستأنس به ، وما لا يستأنس به ، وفيه مجموعتان :

### المجموعة الأولى

المعترف به من المصادر

مادة ٢٣٦ : ( الإجماع ، هو اتفاق المتخصصين من الأمة على حكم شرعي ، مستندين إلى دليل شرعي غاض ، يكشفون عنه بإجماعهم ، وهو حجة شرعية ) (١) .

لا ينعقد الإجماع إلا بعد تحقق الاتفاق من المتخصصين في القضية المجمع عليها . كما لا بد أن يكون في زمان واحد ، ولا إجماع في القضايا العقلية ، ولا في المسائل اللغوية .

والإجماع إن احتاج إلى مستند شرعي . فإنما يحتاج إليه في تحققه لافي نفس الدلالة على الحكم ، وقد قال تعالى :

« ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » . وسبيل المؤمنين هو الأمر الذي أجمعوا عليه من غير شذوذ متخصص ، ويروى : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وفي الحديث :

« لا تجتمع أمتي على ضلالة » .

مادة ٢٣٧ : ( لا يجوز أن يروى الإجماع الأمر المظنون قطعياً . وأركان الإجماع : المجمعون ، واتفاقهم ) (٢) .

(١) أصول الفقه لأبي زهرة .

(٢) المصنف ١٠١ .



مالك ، أو ربع دينار عند الشافعي ، أو عشرة دراهم عند الحنفي ، أو عشرون درهما عند الحصن بن زياد .

فنأخذ بالآفاق فلا يعد أخذاً بالإجماع ، لأنه يخالف للقائل بالأكثر :  
مادة ٢٤٢ : ( إذا اتفقت الأمة على رأيين متناقضين ، فمن جاء برأى  
وسط فليس بخارق للإجماع ) (١) .

فمثلاً : قال الأحناف : تجزئ النقود في زكاة الفطر . وقال غيرهم لا تجزئ .  
فإن قال ثالث : تجزئ النقود في المصروع ولا تجزئ في الصحران فليس بخارج  
على كلا الرأيين ، إذ القضية لا إجماع فيها .

مادة ٢٤٣ : ( الأدلة الفرعية المستأنس بها هي :

المقل ، والاستصحاب ، والمصلحة المرسلة ، والعرف ، والاستحسان المجرد  
عن الهوى ، وسدد الذرائع ، وما عدا ذلك من قول الصحابي ، أو فتواه ،  
أو شرع من قبلنا ، أو عمل أهل المدينة - ففيه تفصيل ، وليس على إطلاقه  
يقبل أو يرد ) (٢) .

المقل دليل على نفى الحكم ، قاصر عن إثباته وإذ الإثبات الحكم الشرعي  
بالدليل السمعي ، والباقي سيفصل .

مادة ٢٤٤ : ( الاستصحاب هو : الاستئناس بالحال السابقة حتى يرد  
ما يقتضي تغييرها ، واستصحاب الدليل إلى ما لا يناقضه صحيح يعمل به ) (٣) .

الاستصحاب أنواع :

« أ » استصحاب الأصل - كاستصحاب برامة الزمة .

« ب » استصحاب النص حتى يرد الناسخ كاستصحاب الأمر بالتوجه إلى بيت  
المقدس إلى أن ورد الأمر بالتوجه إلى الكعبة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المستصفى ج ١ ، ومسلم الثبوت . (٣) أصول الفقه لأبي زهرة .

« ج » استصحاب الحكم حتى يرد المغير - كاستصحاب المتوضىء الطهارة إلى  
أن يتيقن بالحدث .

وأما استصحاب الوصف . فكاستصحاب حياة المفقود إلى أن يتيقن وفاته :  
والحق أن الاستصحاب ليس في ذاته دليلاً فقهياً ولا مصدراً للاستنباط .  
ولكنه إعمال لدليل قائم وإقرار لاحكام ثابتة لم يحصل تغيير فيها . فاليقين  
لا يزول بالشك ، والاستصحاب يؤخذ به حيث لا دليل .

مادة ٢٤٥ : المثبت : عليه دليل ، أما النافي فإن كان المنفي معلوماً بالضرورة  
فلا دليل على النافي ، وإن كان معلوماً بالنظر فعليه الدليل عن طريق الملازمة ،  
والنفى لا يقبل الزيادة ) (١) .

فمثلاً : لو قال إنسان : الأخ من الرضاعة غير محرمة . قلنا له : أين الدليل ؟ .  
ولو نفى آخر حدوث العالم قلنا له : أين الدليل ؟

ذلك لأن نفيه إما عن جزم أو شك . والشك ليس بحجة ، فإن كان عن  
جزم فلما بالضرورة ونحن ننازع فيها ، والضرورة لا ينازع فيها . وإن كان  
عن نظر قلنا فأين الدليل ؟ . . . وإن كان عن تقليد فكيف ننقاد لمقلد لا يرى  
الحقيقة لنفسه .

مادة ٢٤٦ : ( ما لا نؤمن فيه بخصوصه يستنبط أولاً الأمر حكمه من  
النصوص والقواعد العامة في زفع المفاسد وحفظ المصالح ) (٢) .

ذلك لأن النصوص تناولت الأمور الكلية وبعض الجزئيات . قال تعالى :  
« أولور دوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

(١) المستصفى ج ١

(٢) المواضع للشاطبي .



مادة ٢٤٧ : ( المصلحة المرسله هي ما نهضت بأمر مناسب لم يعتبره الشرع ولم يلغه . إلا أنه مناسب في الجملة لما أقره الشرع . وهي على هذا مشروعة ) (١) .  
فمثلاً : لو استقر العدو بأسرى المسلمين ليدخل البلد - جاز للمسلمين أن يقتلوا الأسرى ليحولوا بين العدو وديارهم .

وذلك يتفق مع مقاصد الشرع في الجملة وهي : المحافظة على مجموع الأرواح والأعراض .

مادة ٢٤٨ : ( مصالح الناس إما ضرورية ترجع إلى المحافظة على : الدين ، والنفس ، والفنل ، والعقل ، والمال . . وإما حاجية ، . وإما تزيينية . ولا بد في الحاجي والتزييني من أن يفهم لهما دليل من الشرع ) (٢) .

مثال الحاجي : تزويج من يخاف عليها النفس ، ويشهد له وجوب رعاية مصلحة الفتاة .

ومثال التزييني : تنظيف دور العبادة . ويشهد له وجوب الرعاية الصحية .

مادة ٢٤٩ : ( المصالح التي شرع من أجلها الحكم كلية لا يضر تخلفها في بعض الجزئيات ) (٣) .

فمثلاً : تحديد أجور المساكن قد يضر بعض أصحاب المنازل . وهذا لا يلغى تحديد الأجور للمجموع .

مادة ٢٥٠ : ( تفرق المصلحة المرسله عن البدعة .

« أ » المصلحة معقولة المعنى ، والبدعة غير معقولة المعنى على التفصيل .

« ب » المصالح ترجع إلى الوسائل ، والبدع ترجع إلى المقاصد .

(١) المستصفي ج ١ ، وأصول الفقه لأبي زهرة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مسلم الشبوت ٢٣ .

« ج » لم تدخل المصالح في العبادات ، ودخلت في المعاملات ، وعكسها البدعة الشرعية ) (١) .

فمثلاً : الصلاة ليلة النصف من شعبان بدعة إضافية تناو لها الدليل الشرعي من حيث إنها صلاة ، لكن من أين حدودها لها ذلك الوقت ؟ .

مادة ٢٥١ : ( الاستحسان باب من أبواب المصلحة ، وهو الأخذ بها في مقابل القياس . أي يكون في المسألة الجزئية دليلاً من القياس والمصلحة الواضحة . وفي الأخذ بالقياس ضيق وحرج : فيترك القياس لهذا الضيق والحرج إلى السعة واليسر وهو الاستحسان ) (٢) .

فمثلاً : إذا شهد أربعة بالزنا على رجل ، كل يشير إلى ركن - فالقياس لا يحد والاستحسان أن يحد لإحتمال الزحف ، واختارنا هذا المثال ليفهم أن الضيق والحرج واليسر والسعة - ليست الشدة أو التخفيف ، بل رعاية المصلحة .

ومن المعلوم أنه لا يقام الحد إن اختلفت أقوال اليهود لأن الاختلاف ورث شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

مادة ٢٥٢ : ( الفرق بين المصلحة والاستحسان أن الاستحسان : استثناء من قواعد كلية . أما المصلحة . فدليل قائم بنفسه ) (٣) .

فالمثال السابق استثناء من قاعدة عامة هي تطبيق عقوبة الزنا على من شهد عليه أربعة شهادة مقبولة ، أما تحديد الأجور للمساكن فله دليل خاص به .

مادة ٢٥٣ : ( العرف قواعد تنبعث من ضمير الكافة ، لا يعرف لها واضع وشرطه :

« أ » سداده . « ب » قدمه .

« ج » إلزام الناس به . « د » عدم معارضته للنص ) (٤) .

(١) الإبداع في مضار الابتداع لعل محفوظ .

(٢) أصول الفقه لأبي زهرة .

(٣) المصدر السابق . (٤) المدخل لدراسة القانون لمحمد علي عرفه .



مثال العرف : أن يكون البيع في كل دولة بمعاملتها الخاصة بها ، والمعروف عرفاً كالمشروط نصاً .

مادة ٢٥٤ : ( العرف يستأنس به ، وهو حجة إن لم يتعارض مع الشرع واندفع به ضرر ) (١) .

وهو إما قول كاصطلاح أصحاب المهن على أسماء بينهم .

ولما على : كالتقاليد التي لا تنافي الشرع : مثل : المجاملات في الأعياد .

مادة ٢٥٥ : ( عمل أهل المدينة حجة إن أيد بنص ولم يعارض بعمل مصر آخر ، فإن كان العمل عن اجتهاد - فليس بحجة ولا يرجح به ، وإجماع أهل المدينة ، ولا يحرم مخالفتها لإجماع بلد آخر ) (٢) .

هذا بالنسبة للقرون الثلاثة الأولى ، وهم الآن كسائر الأمصار .

## المجموعة الثانية

مادة ٢٠٦ : ( شرع من قبلنا ليس شرعاً ، وليس شرعنا ناسخاً لأصول الشرائع السابقة ، المتفقة مع أصول شرعنا . أو قول الصحابي حجة فيما لا مجال للرأى فيه ، وفتواه حجة إذا لم تعارض بفتوى غيره من الصحابة ) (٣) .

رأى الصحابة لنا خير من رأينا لأنفسنا .

بيد أنه يجب التأكد من نسبة الفتوى لهم ، وكل ما ينسب إليهم لعلمهم رجحوا عنه ، قال تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار » .

(١) أصول الفقه لأبي زهرة

(٢) أعلام الموقعين لابن القيم

(٣) المستصفى ١

## الباب الثامن

### الألفاظ

مادة ٣٥٧ : ( الألفاظ : إما متواطئة وهي التي تدل على أسماء مختلفة العدد ، متعددة في المسمى .. وإما مشتركة تدل على معان متعددة مختلفة أو متضادة .. وإما مترادفة .. وإما متباينة ) (١) .

الألفاظ المتواطئة فيها اشتراك معنوي ، مثل : الرجل - على زيد وعمرو . أما المشتركة ففيها اشتراك لفظي - كالعين - في الجارحة - والذهب والجاوس . ومثال المترادفة : ليث وأسد .

ومثال المتباينة : ليث وفرس .

وهناك ألفاظ يسميها المناطقة بالتشكيك - كالبياض - فإنه متفاوت في بعض أفراده ، كالثوب والبن ، وكذا السواد يتفاوت شدة وضعفاً .

مادة ٢٥٨ : ( تنقسم دلالة الألفاظ على المعاني إلى : مطابقة ، وتضمن ، وإلزام ) (٢) .

مثال المطابق : دلالة البيت على كل أجزائه ، ودلالته على السقف تضمن ودلالة السقف على الحائط إلزام ، إذ لا يعقل سقف بغير ما يحمله .

مادة ٢٥٩ : ينقسم اللفظ إلى : معين ، ومطلق ، وإلى : حقيقة ، وبجاز ،

(١) القطب على الشمسية .

(٢) المصدر السابق .



والمجاز أقسام ، كما أن الحقيقة أقسام (١) .

المعين - كريد ، المطلق : لا يمنع مفهومه من الاشتراك فيه مثل : الشمس .

فإن استعمل اللفظ فيما وضع له أو أسند ما هو له - فالحقيقة ، مثالها : استعمال الإنسان في الحيوان الناطق ، قولنا : ينصر الله المؤمنين .

والحقيقة : إما لغوية - كالأسد في الحيوان المفترس ، وإما شرعية - كالصلاة في الهيئة المختصة المعروفة لدى المسلمين .

إما عرفية كإطلاق الغائط على الخارج المعروف ، وإن استعمل اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة أو أسند إلى غير ما هو له - فالمجاز ، وهو إما لغوي - إن كان في الاستعمال ، أو عقلي - إن كان في الإسناد ، فإن كانت العلاقة هي المشابهة - سمى بالاستعارة ، وإلا سمى بالمجاز المرسل .

والأصل أن يحمل الكلام على الحقيقة ، فإن تعذر حمل على المجاز .

ولا خلاف في المعنى بين من يحمل الكلام على الحقيقة من غير كيف ، ومن يحمله على المجاز ويوضح المعنى المراد للتقريب إلى الأذهان ، ومثاله : قولنا فين لوجود المجاز في القرآن وحمل ما فيه على الحقيقة بالنسبة لأسماء الرب وصفاته .

وهذا قول السلف .

والذين جاءوا من بعدهم حملوا بعض الصفات وبعض الكلمات على المجاز مع القطع بأن الله ليس كمثل شيء .

مادة ٢٦٠ : (المعول على فهم الألفاظ معرفة مدلولها لغة مع القرائن) (٢) .

إذ الألفاظ عربية وضعت لمعان ، بيد أنها قد تستخدم في غير معانيها بقرائن

والعبرة بالإرادة لا بمجرد اللفظ ، لأن الألفاظ منها ما يبقى على العموم . ومنها ما ظاهره العموم لكنه يراد به الخصوص ومتى كان اللفظ محتتملاً - كانت الإرادة هي التفصيل ، فإذا حلف الإنسان أمام مصيغه أنه لا يتغذى - فإن كلامه يحمل قطعاً على إرادته وليس على عموم اللفظ إذ هو لم يقصد الامتناع عن الغذاء مدى حياته كما يفهمه التعبير ، فإن الفعل كالنكرة إذا وقما بعد النفي كان العموم ، وإنما مرادة أن يتمتع عن الغذاء في وقد ضيافته فقط ، لا يرتاب في ذلك منصف .

مادة ٢٦١ : ( لا بد لمؤاخذة المتكلم على كلامه مبهماً كان صريحاً من إرادتين : لإرادة التكلم باللفظ اختياراً ، وإرادة موجبة ودقتضاه ) (١) .

هذا هو الفقه لدين الله فهار الناس عليه ، وأصحاب الفطر السليمة والأذواق الرفيعة - لا يختلفون في أن معنى اللفظ هو المقصود ، وأن اللفظ وسيلة يعبر به عن المعنى المقصود .

مادة ٢٦٢ : ( إذا ظهرت مطابقة اللفظ للقصد ولم تكن هناك قرائن صارفة - امتنع تأويل هذا اللفظ وحمل على ظاهره ) (٢) .

كلام الله ورسوله يحمل على ظاهره ، إلا إذا كانت هناك قرائن تصرفه .

والناس يتفاوتون في إدراك تلك القرائن حسب قوة إدراكهم وكثرة ممارستهم وسعة إطلاعهم على أساليب المتكلم ، ومدى معرفتهم بإحالة المتكلم كلامه على ما سبق منه في موضع آخر - كالأطلاق والتقييد ، والتاسخ والمذوخ ، والحكم والمتشابه ، والعام والخاص ، والمجمل والمبين ، والظاهر والنص ، والمفسر ، والخفي والمشكل ، وغير ذلك .

(١) أعلام الموقعين .

(٢) المصدر السابق .

(٢) المستقصى ٢٥

(١) مقدمة المستقصى ٢٥



مادة ٢٦٣ : ( الألفاظ لم تقصد لذاتها . بل هي أدلة على مراد المتكلم وهو المقصود — سواء فهم بإشارة ، أم بكتابة أم بإيماء ، أم بدلالة عقلية أو عادية ، أو كونه كاملاً لا يريد النقائص ، فيفهم مراده حسب ما يتفق مع كاله ) (١) ،

فمثلاً : من قال لزوجه : أنت على حرام ، فقيل : يمين .

وقيل : طالق واحدة ، وقيل : ثلاث ، وهذه فتاوى الصحابة ، فنظر منهم إلى تحريم الحلال عده يميناً بالله — ومن نظر إلى محله حمله على أقل ما تحرم به المرأة ، وهي الواحدة ، ومنهم من حمله على الأكثر ثلاث طلقات ، والتحقيق أن يسأل عن قصده : فليس في المسألة نص قاطع .

مادة ٢٦٤ : ( القدر الذي يحدث به التغييه من اللغات توفيقى . وما زاد اصطلاحى يقوم مقام التوقيف ، وثبتت اللغات بالقياس ) (١) .

الله هو الواضع للقدر الذى يتوقف عليه الفهم ، وثبتت اللغات بالقياس — كاللائط على الزانى ، والأصح دخوله تحت عموم اللفظ ، فيجوز اللائط لقوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » .

مادة ٢٦٥ : ( الاسم اللغوى قد يتدخل العرف فيه فيخصه ، أو يجعل المجاز اللغوى حقيقة عرفية ، وكذلك الشرع يخص الاسم اللغوى ، ويستعمل المجاز اللغوى حقيقة شرعية ) (٣) .

فمثال ما خصه العرف : اسم الدابة لذوات الأربع ، مع أن المدلول اللغوى : كل ما دب على وجه الأرض .

ولفظ ( الغائط ) نزل معناه اللغوى وهو المكان المنخفض إلى الخارج من الإنسان وصار حقيقة عرفية فيه بعد النقل

(١) المصدر السابق .

(٢) المستصفى ٢٠ .

(٣) المصدر السابق .

ومثال ما خصه الشرع لفظ ( الصلاة ) فإنها في اللغة الدعاء ، وقد خصها الشرع بالهيئة المعروفة شرعاً .

ومثال ما نزل من اللغة لفظ ( الإيمان ) فإن معناه اللغوى التصديق ، واستعمله الشرع حقيقة شرعية في التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر .

مادة ٢٦٦ : الكلام إن كان نصاً فالمعول في فهمه على اللغة ، وإن لم يكن نصاً فالمعول في فهمه على الفرائض (١) .

المراد بالنص هنا : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً مثل : « أحد » في التوحيد ، فإن لم يكن الكلام نصاً بمعنى أنه محتمل لمعان — فالمعول في فهمه على الفرائض لفظية كانت كقوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » فالإيتاء معروف ، وكذلك يوم الحصاد .

أما الحق فغير معروف دلت عليه قرينة لفظية في موضع من السنة وهي المقدار الواجب إخراجة في الزكاة ، والمشار إليه بحديث « فيما سقت السماء العشر » وما سقى بالدلو نصف العشر .

أو كانت القرينة عقلية مثل قوله تعالى « والسموات مطويات بيمينه » فإن العقل يحيل أن تكون له جوارحه تسمى باليمين أو الشمال .

والمطلوب أن نؤمن بأن له يميناً كما ورد به النص ، وفي الحديث :

« المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » .

فانظر إلى إثبات اليمين ، ثم قوله « وكلتا يديه يمين » لتبينه عن أيما نوا وشمائلنا

مادة ٢٦٧ : (علامات المجاز :

أ « أن تكون له حقيقة عامة .

(١) المصدر السابق .



«ب» لا يصح الاشتقاق منه .

«ج» اختلاف جمعه عن الحقيقة .

«د» لا تعلق لصفاته «(١)» ،

فإذا لم تكن له حقيقة هامة ينقل منها ، امتنع استخدام اللفظ في المجاز مثل لفظ (الكوز) أو (البساط) لا يصح استعماله مجازاً ، اللهم إلا إذا لاحظنا أن له حقيقة عامة ، إذ الشأن في الحقيقة أنها جارية على العموم — كلفظ (عالم) لما عني به ذو علم أصبح صادقاً على كل ذي علم .

ولفظ (البساط) لما عني به الفراش المخصوص لم يصدق إلا عليه ، وصدقه على غيره بطريق المجاز لا يصح إلا إذا اعتبرنا البساط مجرد فراش ليستعمل في الحسير — مجازاً ؟

ولا يصح الاشتقاق من المجاز ، فلفظ (أمر) إن كان بمعنى الشأن وهو وهو استعماله المجازي — لا يصح اشتقاق (آمر) منه ، ولفظ (أمر) في المجاز يجمع على «أمور» وفي الحقيقة يجمع على «أوامر» .

والرابع : أن الحقيقي إذا كان له تعلق بالغير فإذا استعمل فيم لا تعلق له به لم يكن له متعلق — كالقدرة إذا أريد بها الصفة — كان لها مقدور ، وإن أريد بها المقدور — كالتبابت الحسن العجيب لم يكن له متعلق .

واستعمال القدرة في المقدور استعمال مجازي ، ولا تعلق لها حينئذ . فإذا استعملت في الصفة وهو استعمالها الحقيقي — كان لها متعلق ، كما نقول إن قدرة الله تعلق بالممكنات : فالقدرة هي الصفة ، وقد تعلقت بالممكنات .

وكل مجاز له حقيقة من غير عكس ، فأسماء الذوات والأسماء التي لا أعم منها — كالمذكور والمعلوم — لا تكون إلا حقيقة ما لم تشتهر كسبويه — فيمكن استعماله مجازاً في العالم بالنحو .

(٢) المصدر السابق .

مادة ٢٦٨ : ( توجد فوارق بين حروف العطف ، والجر ، والنصب ، والجزم . . تدقق النظر في هذه الحروف ) (١) .

ومن حروف العطف (أم) و (أو) .

فأما حرف (أم) فيقع متصلاً ، أي لا ينفصل ما بعده عما قبله ، ويعرف ذلك بوقوعه بعد همزة التسوية مثل :

«سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون» ، أو بوقوعه بعد همزة استفهام يطلب بها وبـ (أم) التعمين مثل : «قل آلذكرين حرين حرم أم الأثنيين؟» وتفرق (أم) الواقعة بعد همزة التسوية عن (أم) الواقعة بعد همزة الاستفهام — بأن الواقعة بعد همزة التسوية لا تحتاج إلى جواب ، وأن الكلام معها خبر محتمل التصديق والتكذيب ، وأنها لا تقع إلا بين جملتين يؤولان بالمصدر بخلاف (أم) الواقعة بعد الهمزة التي يطلب بها وبـ (أم) التعمين ، فإنها تحتاج إلى جواب ، وأن الاستفهام فيها على حقيقته .

والنوع الثاني : (أم) المنقطعة ، أي التي لم يرتبط ما بعدها بما قبلها ، وتكون للإضراب ، وهي إما : مسبوقة بالخبر المحض مثل : «تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين» أم يقولون افتراه .

ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام الحقيقي — مثل : «ألم أرحل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها» ؟ فالاستفهام هنا للإنكار وهو بمعنى : النفي .

أو مسبوقة باستفهام غير الهمزة مثل : «هل يستوى الأعمى والبصير . أم هل تستوى الظلمات والنور» ؟

وهي إما للإضراب المحض ، أوله ، مع تضمنها استفهاماً إنكارياً مثل : «أم له البنات ولستم البنون» .

وهي إما للإضراب المحض ، أوله ، مع تضمنها استفهاماً إنكارياً مثل : «أم له البنات ولستم البنون» .

(١) الإتيان ومسلم الثبوت .

(م ٩ — الفكر الإسلامي)



وأما (أو) فحرف عطف ، وترد لعدة معاني .

١ - الشك من المتكلم « أبشأ يوماً أو بعض يوم » .

٢ - الإيهام على المستمع مثل : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين » .

٣ - التخيير بعدم جواز الجمع مثل : « أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض » ، لمن جعل التخيير في الآية للإمام برعاية المصلحة .

٤ - الإباحة مع إمكان الجمع مثل : « أن تأكلوا من بهوتكم ، أو يوت آبائكم » : الآية .

٥ - التفصيل بعد الإجمال مثل : (وقالوا : كونوا هوداً أو نصارى) فهذا تفصيل بعد الإجمال الوارد فيما قيل من قوله « تلك أمة قد خلت » .

٦ - الإضراب مثل : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » .

٧ - مطلق الجمع فتكون بمعنى (الواو) مثل : « لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكرا » .

٨ - بمعنى (إلا) الاستثنائية ، وبمعنى (إلى) الغائية ، وفي هاتين الحالتين يكون المضارع بعد (أو) منصوباً به (أن) . مثاله :

« لا جناح عليكم أن تطلقتم النساء ما لم تمسوهن ، أو تفرضوا لهن فريضة » .

والقاعدة أن التي لم يذكر لها مهر إن دخل بها فلها مهر مثلها .

وإذا لم يدخل بها وطلقها - كان لها نصف ما سمي .

فإن قدرت (أو) بمعنى (إلا) الاستثنائية - كان المعنى : إلا أن تفرضوا لهن فريضة ، فإن طلقتموهن قبل الدخول وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم .

وإن قدرت (أو) بمعنى (إلى) كان المعنى : « إلى أن تفرضوا لهن الفريضة » ،

وتكون الآية لرفع الجناح عند الطلاق ، والنرض غاية لنفي الجناح وليس غاية لنفي المس .

ومن حروف الجزم (لم) و (لما) : ويدخلان على المضارع ، فيقبلانه ماضياً مثل : « لم يلد ، ولم يولد » ، وقوله : « لما يذوقوا عذاب » .

وتفترق (لما) بأنها لا يجوز أن يدخل عليها حرف الشرط : فتقول : إن لم تفعل بخلاف (لما) .

والمنفى به (لما) مستمر إلى الحال ، وقريب منه ، ويتوقع ثبوته : ونفيها أكد من نفى (لم) .

ومن الحروف - الحروف المشتركة في معنى واحد مثل : اشترك (إن) و (لا) في النفي .

والفرق أن (إن) ينفي بها المظنون ، و (لا) ينفي بها المشكوك .

والصواب أن (إن) لا تنفي على التأييد ، وإنما تنفي قرب الوقوع ، قال تعالى : « فلن أكلم اليوم لنسياً » قال : « لن تراني » مع أنه سيراه في الآخرة ، وقال : « لا تدركه الأبصار » .

ومن الحروف : ما هو مشترك في التلازم ، والربط بين الجملتين ، ولولا الحرف ما فهم ذلك التلازم ، وهذا التلازم :-

١ - إما تلازم مطلق ، وهو الذي يوجد بدخول حرف (إن) الشرطية تقول : إن اتقيت الله أفلحت ، وإن لم تتق الله لم تفلح ، وإن أطعت الله لم تنجب ، وإن لم تطع الله خسرت .

٢ - وما تلازم في الماضي فقط ، ويستفاد هذا بحرف (لما) تقول لما قام أكرمه ، ولما لم يقم لم أكرمه ، ولما لم يقم أكرمته ، ولما قام لم أكرمه .

٣ - أداة تلازم بين امتناع الشيء لامتناع غيره - كحرف (لو) مثل : لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله .

٤ - أداة تلازم بين امتناع الشيء ، ووجود غيره كحرف :



(لولا) مثل : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

والقاعدة أنه إذا انتفى اللازم انتفى المعلوم ، وإذا وجد المعلوم وجد اللازم بناء على أن اللازم أهم ، والمعلوم أخص ، ووجود الأخص وجود الأعم ، وانتفاء الأعم انتفاء الأخص — كإلحاق الإنسان والحيوان .

فإذا قلنا : هو إنسان فهو حيوان ، وإذا قلنا : هو ليس بحيوان ، فهو ليس بإنسان .

ومن الحروف - حروف الجر ، وقد كثرت معانيها .

(الباء) : وأشهر معانيها ، الإلصاق . وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر حقيقة مثل « امسحوا برؤوسكم » . أو مجازاً مثل : « وإذا مروا بالغو » أى بالمسكان الذى فيه لغو .

٢ - ومن معانيها - التعدية . مثل : « ذهب الله بنورهم » أى أذهبهم .

٣ - والاستعانة - وهى الداخلة على آلة الفعل مثل : بسم الله .

٤ - والسببية - وهى الداخلة على السبب مثل : « فكلنا أخذنا بذنبه » .

٥ - والمصاحبة - بمعنى ( مع ) مثل « اهبط بسلام » .

٦ - والظرفية - زماناً مثل : « نجيناهم بسحر » ، ومكاناً مثل : « نصرمك الله بهدر » .

٧ - والاستعلاء - بمعنى ( على ) مثل : « من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك » .

٨ - والمجاورة - بمعنى ( عن ) مثل : « فاسأل به خبيراً » .

٩ - والتبويض - كمن ، مثل : « يشرب بها عباد الله » .

١٠ - والغاية - كإلى . مثل : « وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن » .

١١ - والمقابلة - وهى الداخلة على ما كان عوضاً مثل : « ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون » .

١٢ - والتوكيد - مثل : « كفى بالله » لتوكيد الاكتفاء به وحده .

ومن حروف الجر حرف (إلى) : وهى لانتهاى الغاية الزمنية مثل : « أتوموا السيام إلى الليل » . أو المكانية مثل : « سببها الذى أسرى بعبد له لئلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » . أو الغاية المطلقة مثل : « وأفوض أمري إلى الله » .

والمصاحبة مثل : « من أنصارى إلى الله » . والظرفية مثل : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة » .

وتفترق (إلى) عن (حتى) الغائية بأن (حتى) لا تجر إلا الظاهر ، ولا تجر إلا ما هو مسبوق بذى أجزاء وتقضى ما قبلها شيئاً فشيئاً . ولا يقابل بها ابتداء . مثل : « سلام هى حتى مطلع الفجر » .

وقد تقع (حتى) بمعنى (كى) مثل : « ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا » .

وبمعنى (إلا) الاستثنائية مثل : « وما يعلنان من أحد حتى يقولوا : إنما نحن فتنه » .

ومن حروف الجر (من) . وهى لابتداء الغاية المكانية مثل : « من المسجد الحرام » . أو الزمانية مثل : « من أول يوم أحق » . أو غيرهما مثل : « لأنه من سليمان » .

وبمعنى (بعض) مثل : « حتى تنفقوا مما تحبون » .

والبيان - مثل : « اجتنبوا الرجس من الأوثان » .

والتعليل - مثل : « يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق » .

والفصل بين المتضادين - مثل : « والله يعلم المفسد من المصلح » .

والبديل - مثل « أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة » .



والتعويض المأموم - مثل : « وما من إله إلا الله » .  
 وبمعنى ( عند ) مثل : « لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً » .  
 وبمعنى ( الباء ) مثل : « ينظرون من طرف خفى » .  
 وبمعنى ( في ) مثل : « وإن كان من قوم عدو لكم » .  
 وبمعنى ( على ) مثل : « نصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا » .  
 وبمعنى ( عن ) مثل : « قد كنا في غفلة من هذا » .  
 والتوكيد - مثل : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » « ما تولى في خفاق الرحمن من تفاوت ، فارجع البصر هل ترى من فطور » .  
 ومن حروف الجر - حرف ( في ) وهي الظرفية زماناً مثل : « في بضع سنين »  
 أو مكاناً مثل : « غلبت الروم في أدنى الأرض » ، حقيقة كما ذكر .  
 أو مجازاً - مثل : « ولكم في القصص حياة » .  
 والمصاحبة - مثل : « ادخلوا في أمم » .  
 والتعليل - مثل : « لمنفى فيه » أى بسببه .  
 والاستعلاء - مثل : « لأصلبكم في جذوع النخل » .  
 وبمعنى ( إلى ) مثل : « فردوا أيديهم في أفواههم » .  
 وبمعنى ( من ) مثل : « نبهت في كل أمة شهداً » .  
 وبمعنى ( عن ) مثل : « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً » .  
 والمقايضة - وهي الداخلة بين مفضل ومأبق فافضل لاحق مثل : « فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل » .  
 والتوكيد - مثل : « اركبوا فيها باسم الله مجيهاً ومسيهاً ، إن ربى لغفور رحيم » .

فمثلاً : الفرق بين ( لكن ) و ( بل ) من وجهين .  
 ١ - أن ( لكن ) أخص ، فلا تجيء بعد النفي في عطف المفردين بخلاف ( بل ) . فلا يصح : ما جاء محمد لكن خالد ؛ وإنما يصح : بل خالد .  
 ٢ - إن موجب الاستدراك بـ ( لكن ) لإثبات ما بعده ، فأما نفي الأول فهو ثابت بدليله بخلاف بل ، فإنها قد تجيء لنفي الأول وإثبات الثانى كما فى تدارك الغلط ، إذا قلنا جاء زيد لكن عمرو - فإن عمرو ثابت المجيء ، ونفى أو إثبات زيد معروف بدليله .  
 أما إذا قلنا : بل عمرو - فإن ذلك عدول عن إثبات المجيء لزيد .  
 ونكتفى بهذا المثال لترجيح الأناظر إلى الفوارق الدقيقة بين الحروف .  
 مادة ٢٦٩ : ( المركب وضع أولاً للإفادة بما ليس بمحصل ، ووضع المفرد للإعادة ، أى لإعادة ما كان حاصلًا من قبل مذهباً عنه ) (١)  
 فمثلاً : محمد رسول الله - مركب يخبر به لتحصيل العلم لمن لم يعلم برسالاته ، ومثال المفرد : أن تعرف إنساناً ثم تنساه فيلثاك ولا تعرفه ، فيقول لك : فلان ؟ . . . فعندئذ تستعيد من ذاكرتك ما نسيت .  
 مادة ٢٧٠ : ( إن المشتق ومبدأ الاشتقاق - متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ) (٢)  
 فمثلاً لفظ ( سارق ) مشتق ، ومبدأ اشتقاقه : السرقة ، فهما متحدان ، إذا لا توجد سرقة بغير سارق ولا سارق بغير سرقة .  
 هذا من حيث الذات .

- (١) مسلم الثبوت .  
 (٢) المصدر السابق ج ١



أما من حيث الاعتبار : فالسرقة أخذ مال على سبيل الخفية ، بملوك  
للغير مع القصد الجنائي ، وأما السارق فهو الإنسان المكلف الذي وقعت  
منه السرقة .

مادة ٢٧١ : ( شرط صحة إطلاق المشتق صدق أصله عليه ، لامتناع تحقق  
الكل الذي هو المشتق بدون الجزء الذي هو الأصل ) (١) .

فمثلاً : لفظ ( ضارب ) يدل على الشخص ، ويدل على الضرب الذي هو  
المصدر ، وهو جزؤه ، لأن لفظ ( ضارب ) بهذا الاشتقاق يدل على الشخص  
وعلى الضرب ، فيكان الضارب كل ، والضرب جزء ، ويستحيل تحقق الكل  
بدون جزئه .

وإطلاق المشتق على المباشرة لإطلاق ، وإطلاقه على من سيباشر إطلاق مجازي  
فإذا قلنا :

فلان قاتل في الحال — فنسبة القتل إليه حقيقة : . وإذا قلنا : فلان قاتل  
لأنه سيفعل ذلك مستقبلاً ، فنسبة القتل إليه وإطلاق القتل عليه مجاز .

أما من باشر في الماضي ثم أطلق عليه الضارب — فإن كان الفعل  
ممكن البقاء — فإطلاقه مجاز ، وإن لم يكن ممكن البقاء . . فإطلاقه  
حقيقة .

مادة ٢٧٢ : ( الألفاظ موضوعه لما في الذهن من الإنشاءات ، ولما في  
الخارج من الإخبار ) (٢) .

(١) المصدر السابق

(٢) معجم الثبوت ج ٢ .

فمثلاً : إذا قلت : استقني . فإن هذا اللفظ لإنشاء دال على ما في الذهن من معنى  
طلب الماء .

أما إذا أخبرتك عن شيء فإني أقدم لك صورة واقعة أريد حكايتها لك .  
كقولنا : الله ربنا ومحمد نبينا .

وقد يكون الكلام لإنشاء في اللفظ إخبار في المعنى ، كما قد يكون إخبار في  
اللفظ لإنشاء في المعنى .

فلفظ : ( بعث ) الذي يقوله البائع إخبار في اللفظ لإنشاء في المعنى .  
وإذا أراد أحد أن يبرر تصرفه مع آخر أسره أن يفعل شيئاً وهو في الحقيقة  
يريد أن يظهر عصيانه ، فهذا إنشاء في اللفظ إخبار في المعنى .



ولامانع من اعتبار آخر ينظر إليه وهو السياق ، فيقال له الظاهر : ما ظهر منه المراد .. والنص : ماسيق الكلام من أجله ، ولا مانع من اجتماعهما .

فمثلا : « وأحل الله البيع وحرم الربا » ظاهر في حل البيع وتحريم الربا . لكن سبق للكلام للتفريق بينهما في قولهم : ( إنما البيع مثل الربا ) .. فالظاهر : بيان الحل والحرم . والنص : بيان التفريق بينهما .

مادة ٢٧٤ : ( المجمل لا يصح العمل به حتى يبين ، وسبب الإجمال اشتراك اللفظ ، أو عود الضمير ، أو العطف والاستئناف ، أو غرابة اللفظ .. وإذا تعلق التحليل أو التحريم بالأعيان - عدنا إلى العرف ، فإنه من أجل الإجمال (١) .

مثال المجمل المشترك لفظ ( القرء ) ، فيجب التوقف فيه إلى البيان : ولو بالأمارات التي تنقدح للمجهول .

ومثال الإجمال لغيره قوله : « وفاكة وأبأ » فلقد توقف فيها بعض الصحابة حتى عرف أنها المرعى .

ومثال الإجمال بسبب عود الضمير قوله تعالى : « إليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه » .. يحتمل عود ضمير الفاعل في ( يرفعه ) إلى ما عاد عليه ضمير إليه وهو الله .

ويحتمل عوده إلى العمل .. والمعنى : أن العمل الصالح هو الذي يرفعه الكلم الطيب .

ويحتمل عوده إلى الكلم .. أي أن الكلم الطيب وهو التوحيد يرفع العمل الصالح ، لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيمان .

ومثال العطف والاستئناف : « وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم » . فإن كانت ( الواو ) عاطفة فالراسخون يعلمون .. وإن كانت مستأنفة فالراسخون يقولون : آمنا به

## الباب التاسع

.. المجمل ، والمبين ، والظاهر ، والمؤول ..

هذا الباب يرجع إلى الصيغ ونظم الالفاظ ، وفيه مجموعتان :

١ - المجمل ، والظاهر ، والمؤول . ٢ - البيان .

### المجموعة الاولى

مادة ٢٧٣ : ( المختار من بين الاصطلاحات أن اللفظ إن كان لا يحتمل إلا معنى واحداً - فذلك هو النص .. وإن احتمل أكثر - فالجمل على الراجح هو الظاهر ، والجمل على المرجوح هو المؤول ، فإن كان اللفظ يحتمل معاني لا سبيل لمعرفة إلا بالبيان - فذلك هو المجمل (١) .

مثال النص : « قل هو الله أحد » فإن لفظ ( أحد ) لا يحتمل إلا معنى واحداً . ومثال الظاهر : قول النبي ﷺ ، لغيلان ، الذي كان تحته زوجات أكثر من أربع ، قال له ( أمسك أربعة وقارق سائرهن ) .. فإن لفظ : ( أمسك ) ظاهر في استمرار النكاح السابق ، فهو من الإمساك على ما فات .

ويحتمل لفظ ( الإمساك ) ابتداء النكاح من جديد .. إلا أنه مرجوح .

فالجمل على استمرار النكاح ظاهر ، وإنشأؤه من جديد مرجوح ، فإنه تأويل ..

ومثال المحتمل الذي لا سبيل لمعرفة إلا بالبيان لفظ ( الصلاة ) فيحتمل الدعاء والهياة المختصة التي بين بها ، فكان بعد الإجمال مبيناً .

هذه النظرة بالنسبة لدلالة اللفظ على المعنى .



والختار، أن ما كلف به العبد لم يبق بجحلا في الكتاب والسنة .  
ومثال ما وقع التحريم على الأعيان : « حرمت عليكم أمهاتكم .. أي  
النسكاح .. والأصل عدم الإجمال ، والإجمال طارىء .

مادة ٢٧٥ : ( المجمل ثلاثة أنواع :

النوع الأول : لا يفهم معناه لغة قبل التفسير .

النوع الثاني : معلوم لغة لكنه غير مراد .

النوع الثالث : معلوم لغة إلا أنه متعدد والمراد واحد ولم يمكن تعيينه  
لانسداد باب الترجيح فيه ) (١) .

مثال النوع الأول : لفظ ( الملوغ ) ولفظ ( الحوقلة ) وقد فسر بلا حول  
ولا قوة إلا بالله .

ومثال النوع الثاني : لفظ ( الربا ) فإنه لا يطلق على مجرد الزيادة .. وإنما  
المراد به تهريم وزيادة مخصوصة في بعض الأحوال وبعض الأصناف .

ومثال النوع الثالث رجل أوصى بماله لمواليه ، ولفظ ( المولى ) صادق على  
المعتق ، والمعتق .

وهنا يجب التوقف حتى يتعرف على مراد الموصى .

مادة ٢٧٦ : ( ليس من المجمل ما بينه المشرع ، وما تردد بين معنى واحد  
وبين معنيين ، فليس من المجمل ، بل يحمل على ماله معنيين ) (٢) .

فمثال ما بينه المشرع قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ  
والسيئات » .

فإنه مبين بالإثم ، إذ الواقع لا يرتفع وهو الخطأ أو السيئات .

(١) شرح منظومة الكواكبي (٢) مسلم الشبوت ٢٠ ، والمستهضي ١٠

وليس هذا المجمل لتردده بين المؤاخذة التي ترجع إلى الذم ناجزا ، أو إلى  
العقاب آجلا . وبين الغرم والقضاء لأنه لا عموم لصيغته حتى يحمل عاما في كل  
حكم .. والمخطيء يتحمل الغرامات المالية .

ومثال ما تردد بين ماله معنى واحد ماله معنيان لفظ ( النور ) متردد بين  
النور المحسوس وبين النور العقلي ونور الهداية .

مادة ٢٧٧ : ( المشترك إن تجرد عن القرائن فهو مجمل ، لأنه اختفى فيه  
المراد ) (١) .

أما إذا وجدت قرائن — فليس بمجمل .

ومن أجل ذلك عرف الفقهاء المراد من القرء بقرائن انقذت في أذهانهم .  
فمن عينه بالحيض استدل عليه بأن طلاق السنة في ظهر الإجماع فيه وقد قال  
سبحانه « فطلقوهن لعدتهن » واستقبال العدة مادام الطلاق كذلك لا يكون القرء  
إلا الحيض .

ومن يروى أن القرء هو الطهر — لاحظ أن ( اللام ) بمعنى ( عند ) ، واعند  
بالطهر الذي وقع فيه الطلاق .

مادة ٢٧٨ : ( إذا أضيف التحليل أو التحريم إلى الأعيان أو حقيقة وليس  
بمجان ) (٢) .

مثاله : حرمت الخمر ، فقد تعلق التحريم بالعين وهي الخمر .. والتحريم  
نوعان :

تحريم يلاقى الفعل كذن المحل قابلا — كنحرим أكل مال الغير .

وتحريم يخرج المحل في الشرع عن أن يكون قابلا لذلك الفعل فيمنعهم

(١) الإتيان

(٢) منظومة الكواكبي .



الفعل لإعدام محله ، وتوصيف المعين بالحرمة حقيقة ، لكن المقصود منه إفادة حرمة الفعل ونفيه بالطريق الأولى ، إذ لا يتصور بدون المحل ، فيمكن العمل للفعل بالنفي أخرى .

فإذا قيل : حرمت الخمر — فهو شامل لكل ما يتعلق بها ، فغمرها يقتضيه التعريم عن طريق الأولى .

ولا يقال : هذا مجاز بالحذف ، إذ الحقيقة أولى من المجاز ، ولم يوجد المسوخ لهذا العدول .

مادة ٢٧٩ : ( إذ ترده اللفظ بين المجاز والاشتراك فالجمل على المجاز أولى ، لأنه الأغلب ) (١) .

قيل : إن شطر اللغة مجاز ، والاشتراك يحل بالفهم لولا القرينة ، فإنه يصير مجعلاً على ما مر ، بخلاف المجاز فإنه لا يحل بالفهم .

وبعبارة أوضح : المجاز يفهمه الناس ويتعرفون عليه بخلاف المشترك فإن الناس يتحدون في التعرف على المراد منه ، ولذا كان من المجمل .

فمثلاً : لفظ ( الأمر ) إن كان حقيقة في الوجوب مجاز فيما عداه — حمل على المجاز في حالة الندب أو الإباحة إذا وجدت قرينة . أما إن كان مشتركاً بين هذه الأمور احتاج إلى قرينة في أى معنى .

مادة ٢٨٠ : ( إذا تردد الحكم بين المعنى الأصل أو اللغوى أو العقلى ، وبين إفادة حكم شرعى — فليس من المجمل ، ويرجع الشرعى ) (٢) .

فمثلاً : حديث : ( الطواف صلاة ) يحتمل الافتقار إلى الطهارة ويحتمل أن أن فيه دعاء كما في الصلاة ، ويحتمل أنه يسمى صلاة شرعاً وإن كان لا يسمى في اللغة صلاة ، فهو مجمل بين هذه الجهات .

(١) مسلم الثبوت ج ١

(٢) المستصفى ج ٢

لكن الصلاة في إيمان النبي ﷺ ، هي المعنى الشرعى . ولا يمنع أنه ينطق بالحكم العقلى ، أو اللغوى . أو الأصل ، لكن بالقرينة . وإحصاء الصحابة ذلك . ولذلك قال ابن عمر لمن كلفه في الطواف ولم يرد عليه ابن عمر إلا بعد للفاغ ، قائلاً له : ( كلمتنا ونحن نتخيل الله بين أعيننا ) .

مادة ٢٨١ : ( إذا تردد الاسم بين المعنى اللغوى وبين المعنى الشرعى — ففي حال الإثبات يترجح المعنى الشرعى ، وفي حال النفي يكون مجعلاً ) (١) .  
فمثلاً : حديث ( دع الصلاة أيام أقرانك ) فالصلاة في حاله الحيف لا تصور إلا بموجب الوضع .

فأما للشرعى فلا ، ولذلك كان الحديث مجعلاً بمعنى النهى .

أما في حال الإثبات — فيترجح المعنى الشرعى . مثاله : حديث أن النبي ﷺ لم يجد شيئاً عندهم ولم يكن قد أكل ، قال : ( لى إذن لأصوم ) فالمراد به الصوم الشرعى المجزى فيه النية في النهار لأنه نفل .

مادة ٢٨٢ : ( الصرف من الراجع والمرجوح لا يجوز إلا بدليل قاطع ، وكون اللفظ محتملاً ، ووجود مقتضى .

والحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز ، ما لم يتعذر الحمل عليها ) (٢) .  
من المعلوم أن ترك الراجع إلى المرجوح عدل عن الظاهر إلى الخفى .  
وقد أول قوم بعض النصوص تأويلات لا يحتملها اللفظ .

وليس معهم دليل ، ولا يوجد ما يدعو لهذا التأويل .

فمثلاً : قول الله : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » أولها البعض تأويلات تصون القلم عن ذكرها . فهذا نص على ظاهره . ولا يكون هناك إيمان لأحد إلا بالأمور الثلاثة التى احتوتها الآية : وهى :

(١) المصدر السابق

(٢) الإتيان .



التحكيم ، والرضا ، والإقضاء .

وبيعذر الحل على الحقيقة في مسائل : منها عدم امكان الحل على الظاهر  
كن حلف لا يأكل من هذه النخلة ، فيجوز بالاكل من بلعها ، اذ لا يمكن أن  
يأكل منها الجريد ،

مادة ٢٨٣ : ( لا قطع في الحكم الثابت من المجمل مع ظنية البيان ، فالحكم  
الثابت مضمون ) (١) .

فمثلا قول الله تعالى : « وحرم للربا » قبل بيان للنبي ﷺ الحكم مضمون  
وبعد بيانه بالأصناف الستة — الحكم مقطوع به فيها .

مادة ٢٨٤ : ( الفرق بين تفسير الفقهاء والتأويلهم ، أن التفسير لا يخرج  
اللفظ عن مدلول العبارات ، وهو يعتمد على التفكير الفقهي : أما التأويل فهو  
إخراج الالفاظ عن ظاهر مدلولها لدليل فقهي آخر ) (٢) .

فمثلا : فسر الفقهاء قوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ،  
فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم »

منهم من فسر أنه بمعنى الأربعة أشهر تطاق المرأة المحلوف عليها من زوجها  
تلقائياً ، ولو لم يتلفظ المولى بالطلاق وابتعاده تلك المدة يعد منه عزم على الطلاق .

ومثال التأويل ، حمل الشافعية ( الباء ) على التبعيض في قوله تعالى :  
« وامسحوا برؤوسكم » وحملها مالك على الصلة . وحملها لأحناف على الإصاق  
وقالوا : هذا هو مدلولها الغوى ، وما عدا الإصاق يعد تأويلاً .

(١) مسلم الثبوت ج ٢

(٢) أصول الفقه لأبي زهرة .

## المجموعة الثانية

### في البيان

مادة ٢٨٥ : ( البيان مشترك بين التبليغ والتفسير ووضع شروط أو موانع ،  
وقد يكون البيان بالقول أو بالفعل أو بالتقرير ، وجاز تأخير بيان المجمل .  
ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة إليه في غير المجمل (١) .

فمثال البيان بالتبليغ ما قام به ﷺ ، من تبليغ ما أوحى إليه ، استناداً إلى قول الله :  
« وأفعلنا إليك لتبين للناس ما نزل إليهم » أى لنظيره بالتبليغ .

ومثال البيان بالتفسير — تفسيره ﷺ : الحساب اليسير بالعرض ، وذلك  
في قوله تعالى : « فأما من أوتى كتابه بيمينه . فسوف يحاسب حساباً يسيراً »  
فسره بالعرض وقال « من فوقش الحساب عذب . .

ومثال البيان بالشروط والموانع ، قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم .  
فأحل موقوف على شروط النكاح وانتفاء موانعه وحضور وقته وأهلية الحل .

وقد جاءت السنة ببيان كل هذا ، وليس فيه زيادة على النص .

وجاز تأخير البيان في المجمل ، لأنه ما دام مجملاً فلا يعمل به ، وفائدته  
وجوب الاعتقاد والتوقف إلى البيان .

أما غير المجمل — فتأخير البيان عن وقت الحاجة لإيقاع المكلف في الجمل  
أو الحيرة ، وذلك لا يجوز .

مادة ٢٨٦ : ( البيان : لإعلام يتوصل بصحيح النظر فيه إلى المبين .

ولا يشترط التبين . بل يكفي إمكانه : كما لا يشترط أن يكون البيان لمجمل (٢) .  
ليس من شرط البيان أن يحتمل التبيين به لكل أحد :

(١) المصدر السابق .

(٢) المستصفى ج ٢ .

(م ١٠ — الفكر الإسلامي)



بل أن يكون بحيث لو نزل فيه وعرفت المواضعة - صح أن يعلم به ويجوز اختلاف الناس في ذلك .

فثلاً : فهم البعض تحريم الخمر من أول آية نزلت وهي قوله تعالى : « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً » : فهموا أن مقابلة السكر بالرزق الحسن - يدل على أن السكر قبيح ، ولم يفهم ذلك كل الناس .

وما زال التنازع حتى قال عمر بن الخطاب رضى الله : اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً : فنزل تحريمها القاطع في قوله : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » .

ومع هذا البيان الواضح لم يزل بعض الناس يطلب مزيداً من البيان .

والنصوص المعربة عن الأمور ابتداء تعد بياناً ، وإن لم يسبق الإجمال قال تعالى : « كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون » وقال « ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون » .

مادة ٢٨٧ : ( البيان : إما بالمنطوق أن بغير المنطوق - وهو بيان الضرورة

والبيان بالمنطوق إما موافق أو مخالف ،

والموافق : إما بيان للمجمل أو لغير المجمل ) (١) .

البيان : يطلق على نفس الإظهار وعلى ما به الإظهار .

وما به الإظهار : إما باللفظ أو بالفعل أو بالتقرير . وقد سبق ذلك في السعة ، أما نفس الإظهار : فإما بالمنطوق - كالنصوص المبلغة لآيها . أو بغير المنطوق - وهو بيان الضرورة ، مثل قوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » أى ولأبيه الثلثان . وكل بيان الضرورة سكوتي .

والبيان بالمنطوق إما موافق أو مخالف ، والموافق : إما بيان للمجمل أو لغير المجمل ، وهو بيان التفسير وبيان غير المجمل : هو بيان التقرير .

ومثاله قول النبي ﷺ ، عن الله : « أعددت لعبادي الصالحين في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » فهذا مقرر لقوله تعالى : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون » .

وأما البيان بالمخالف - فإما مقارن وهو الاستثناء ، وإما غير مقارن وهو البيان بالشروط .

مادة ٢٨٨ : ( من الألفاظ ما خفى المراد منها إما لعارض أو للصيغة فاحتاجت إلى بيان ) (١) .

دلالة الألفاظ إما واضحة أو خفية .

والواضح : كالظاهر والنص والمفسر - الذى هو البيان في أحد وجوهه . والمحكم : الذى لا يقبل النسخ .

ويجب العمل بهذه الألفاظ الواضحة ، كما يجب اعتقاد المراد منها .

وبناء على ما سبق في المادة ٢٧٣ فان ظاهر قابل للتأويل بشروطه .

والنص غير قابل للتأويل ، إلا إذا لاحظنا أن النص ما سبق له الكلام لأم حيث الصيغة ، فيكون قابلاً للتأويل .

أما المفسر - فلم يقبل التأويل ولا التخصيص . ومثاله : قوله تعالى : « وقالوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » . فإنه مفسر للأمر بقتال المشركين .

وكذلك المحكم لا يقبل تخصيصاً ولا تأويل - كآيات الدالة على توحيد الله وتسميته ، وقول النبي ﷺ : « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » .

وأما الدلالات الخفية - فإن كان الخفاء في المراد لعارض لا من حيث الصيغة بل من حيث التطبيق - كلفظ ( سارق ) فإنه ظاهر ، لكن يعرض له الخفاء حين التطبيق على الطرار ( النشال ) أو الغباش .

وحكمة الفسر فيه ، حتى ينفذ انطباقه أو لا - ويسمى الخفى .

وإن كان الخفاء بسبب الصيغة - فذلك هو المشكل - كاللفظ المشترك الذى لم تظهر أمارات ترجمه في أحد معانيه ، وحكمه : اعتقاد حقيقته والجهد فيه حتى يعرف .



والطالب يشمل: النذب والوجوب .. والمعول عليه هو القرائن .

مادة ٢٩١ : ( إذا تقدم على الأمر حظر — فإن زالت علته — كان معنى الأمر رفع المؤاخذه .. وإن لم تزل — كان كالأمر المجرد ) (١) .

مثل : ( وإذا حللتهم فاصطادوا ) .. فالحرم ممنوع من الاصطياد لعل الإحرام فإذا زالت — كان الأمر لرفع المؤاخذه فقط . أما الثواب فمسكوت عنه .

وإن لم تزل بأن ظل محرماً — فمنها قرينة .

على أن الأمر للحظر ، وهو بمعنى ( النهي ) .. والآية صريحة « حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً » .

مادة ٢٩٢ : ( الأمر : حقيقة في القول ، مجاز في الفعل ) (٢) .

ذلك لأن الفعل لم يوضع أصلاً لطلب شيء فاحتاج إلى قرينة .  
وتلك علامة المجاز ..

ولذلك لما خلع النبي ﷺ نعله ، في الصلاة ، وخلع الصحابة ، أنكروا عليهم بعد الصلاة خلع نعالهم ، لأنهم حالة خاصة .. وهذا لم يمنع أن يطلب بالفعل كما سبق في السنة .

مادة ٢٩٣ : ( صيغة الأمر من حيث الزمان مترددة بين الفور والتراخي .. ومن حيث المقدار — يعد بمثابة من أدى الأمر به مرة ، والزيادة على ذلك ، وتحديد الفور أو التراخي يعول فيه على القرائن ) (٣) .

فالأمر بالصلاة على الفور إن ضاق الوقت ، وعلى التراخي — إن اتسع الوقت ودل الدليل على تكرارها بتكرار أسبابها وشروطها وانقضاء موانعها — لسكن هذا خارج عن الصيغة .

(٢) مسلم الثبوت ١

(١) المصدر السابق

(٣) المستصفى ٢

## الباب العاشر

### الأمر بالنهي

وفيه مجموعتان :

١ — الأمر . ٢ — النهي .

### المجموعة الأولى

مادة ٢٨٩ : ( الأمر : قول يقتضى طاعة المأمور .. ويدل الأمر على المأمور به إن كان المأمور به مراداً . وعبر عنه في الأمر بصيغة تدل على المأمور به ) (١) .

وهو أولى من تعريفه بأنه طلب الأعلى شيئاً من الأدنى . فإن مسألة العلو نسبية . فقد يتعالى الخسيس ، ولا يتقيد الأمر بصيغة . فقد يطلب بالخير مثل قوله : « كتب عليكم الصيام » .

وربما كان أبلغ في المراد من صيغة الطلب .

وإرادة المأمور به لإخراج ما يتظاهر به السيد في أمر عبده ليظهر عصيانه . فهو لا يزيد المأمور به ومع ذلك يأمر . ولفظ بين الإرادة والأمر .

وكون الصيغة دليلاً على المأمور به لإخراج التجوز في الأمر في نحو التهديد كقوله تعالى : « اعملوا ما شئتم » .

مادة ٢٩٠ : ( صيغة الأمر تدل على الاقتضاء والطلب . وتخصيص أحد المعاني بالصيغة ترجيح بلا مرجح ) (٢) .

كون الأمر للإباحة لا يتناسب إلا بقرينة ، والمباح غير مطلوب كما سبق في الحكم .

(٢) المصدر السابق

(١) المستصفى ١



مادة ٢٩٤ : (اللفظ المطلق يدل على التكرار بخلاف الوجود المطلق ، المعبر عنه بالامر . فسكواره بالقرائن) (١) .

ادعى قوم اقتضاء الامر التكرار ، لأن قولنا : لا تصم - نفى ، يراد منه نفى الصوم ، وهو يقتضى التكرار . فتقيضه الامر وهو قولنا : صم - يقتضى التكرار ، وهذا خطأ ، لأن هناك فرقا بين النفي المطلق . فطبيعة النفي تقتضى التكرار

مادة ٢٩٥ : (المطلق من الأحكام يفيد الصحة ومطلق الجواز ، فليس أمرا بصحة صورة معينة من الصور التي تندرج تحته . فإن استلزم المطلق بعض القيود - كان عاما لها عن طريق البديل ، لا عن طريق الجمع ، فالقيود لا تنافي الامر المطلق ولا تستلزمه . وإن استلزم بعضها عقليا فليست تستلزمه شرعا) (٢) .

فمثلا حديث أبي هريرة وأبي سعيد .

(بع الجمع بالدرهم ، ثم ابتع بالدرهم جنيباً) .

أى بع النمر الردى بالدرهم ، واشترى تمرا جيذا .

فقوله : (بع مطلق لا عام .

والامر المطلق بالبتع يقتضى البيع الصحيح ، والامر المطلق بالحقيقة المطلقة ليس أمرا بشىء من صورها .

فإذا قلنا : بع هذا الثوب : لا يقتضى الامر به بيعه لزيد أو عمرو : وبعض الناس يهتدون أن عدم الامر بالقيود يستلزم عدم الأجزاء إذا أتى بها إلا بقرينة وهو خطأ .

وليس في الحديث أمره أن يبيع النمر لبائع النوع الآخر ولا لغيره ولا بجلول ولا تأجيل .

(١) المصدر السابق ،

(٢) بداية المجتهد ج ١

فإذا جاء إنسان يجوز أن أبيع لك قدحين من النمر الردى بدرهمين ، ثم اشترى منك قدحا من النمر الجيد بالدرهمين استدلالا بهذا الحديث ، قلنا : هذا خطأ لما تضمنته المادة ، وأنه تحايل وربما .

مادة ٢٩٦ : الشىء المأمور به على الإطلاق لا يجب أن يكون شرطا في صحة شىء ما آخر مأمور به وإن وقع فيه إلا بأمر آخر ، وكذلك النهى (١) :

فمثلا : الطهارة من الخبث - أى طهارة الثوب من النجاسة هل هى واجبة أو سنة ؟ . إذ النصوص محتملة كقولها : « وثيابك فطهر » .

فن حملها على الحقيقة - أوجب التطهير . ومن حملها على المجاز وهو كناية عن طهارة القلب - صرفها عن الوجوب .

وعلى كلتا الحالتين - فالطهارة مأمور بها على الإطلاق ، فهل تجب الطهارة من النجاسة في الصلاة بهذا الامر السابق المطلق ؟

إنها لا تجب إلا بأمر جديد ، فن ادعى وجوب تطهير الثوب في الصلاة - فعليه الدليل ، إذ تطهير الثوب خارج الصلاة معقول المعنى ، والصلاة عبادة غير معقولة المعنى على التفصيل ، والامر وارد لعلة معقولة ، ويمكن أن تكون هذه العلة قرينة لنقل الامر من الوجوب إلى الذنب ،

وعليه : فالامر مختلف في الصلاة عند خارجها .. فلا تعمدهم العدد من عبادة معقولة إلى غير معقولة .

مادة ٢٩٧ : (إذا علق الامر على الشرط ، لم يتكرر الامر بتكرار الشرط إلا بقرائن ، وكذلك إن علق على الصفة) (٢)

قال تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع » .. ولا تكرار في فرضية الحج مع الاستطاعة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المستصفى ج ٢ ،



ومثال ما خص بالوصف قوله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » .

ذلك إنما يلزم من تجدد السبب المقتضى لتجدد المسبب ، لا من مطلق الأمر أو المعدل بالشرط ، أو المقيد بالوصف ، إذ لا يلزم تكرار المشروط بتكرار الشرط ، لأن وجود الشرط لا يقتضى وجود المشروط بخلاف السبب .

مادة ٢٩٨ : ( إذا وقعت العبادة بوقت ، كان الوقت صفة لها ، ومن أداها مع خلل فيها - فالمعول على اعتباره متمثلاً عمده وخطؤه ) (١) .

فمثلاً صلاة العصر تقييد للأمر بصفة ، فالوقت صار وصفاً للواجب ومن وجب عليه شيء بصفة لم يكن متمثلاً إن جاء به على غير صفته .

مادة ٢٩٩ : ( الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ ) (٢) :

فقد أمر الشارع ولادة الأمور أن يأمروا أولادهم بالصلاة ، ومع ذلك ليس بين الشرع والأطمان خطاب .

مادة ٣٠٠ : ( الأمر يتصور ولو لم يتم - كمن المأمور من الفعل ، لكن يشترط للتنفيذ التمكن ) (٢) ،

فمثلاً : صم غدأ - فإنه أمر - وإن كما في ليلة غد . فهذا أمر صدر ولم يتممكن المأمور من التنفيذ ، ويقال له بالليل : إنه مأمور بالصوم في الغد .

## المجموعة الثانية

### النهي

مادة ٣٠١ : ( النهي متردد بين معان ، وهو مقتضى لتكرار طلب الكف ) (١)

صيغة النهي تستعمل للتحريم والكراهة ، وهو مشترك بينهما ويخرج إلى معان أخرى مجازية - كالأمر . ويقتضى طلب التكرار .

فإذا قلنا : لا تسافر - اقتضى طلب الكف ما لم يقيد الناهي نهيه بمدة - فليتزم بها المنهى .

مادة ٣٠٢ : ( النهي عن التصرفات المفيدة للأحكام قيل : لا يقتضى بطلانها ، إلا إن كان النهي لصفة ذاتية في الفعل ) (٢) .

فمثلاً : إذا قال الشارع لا تطلق في الحيض - فهذا نهى عن تصرف مفيد للحكم - هو تحريم المرأة .

فإذا أطلق إنسان في الحيض - فإن ذلك لا يلزم وقوع الطلاق ولا إبطال آثاره . وإذا كان الطلاق لا يقع في الحيض - فأى شيء وقع فيه المطلق من الحرام ؟ وكمن يبيع نهي عنه وكان سبباً لإفادة الملك - كالبيع وقت النداء .

أما إن كان النهي لصفة ذاتية - كبيع الحر - فباعه إنسان ، فلا ترتب عليه آثار .

ومن العلماء من يرى أن نهى الشارع عن التصرفات يقتضى بطلان ما نهى عنه لقوله ﷺ : ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ) .  
ويلاحظون كل ما نهى عنه الشارع بالمنهى عنه لذاته .  
ونحن إلى هذا أميل .



ومسألة ترتب الملك على البيع في وقت النداء فيها نزاع - كمسألة الطلاق في الحيض ، وتفصيل ذلك في الفقه

مادة ٣٠٣ : ( قد يرد النهي بمعنى النهي فيكون مجازاً - كالنهي عن بيع الحر ) (١) .

والفرق بينهما أن النهي لإعدام شرعي ، يفتى عليه الامتناع ، فكأنه قال : الحر لا يباع ، فامتنعوا عن بيعه .

أما النهي - فطالب امتناع يفتى عليه لعدم ، فالنهي ليس مشروها

وفي حالة النهي كأنه قال : لا تبيعوا الحر ، وأى بيع له كعدمه ، والفتحية واحدة وهي عدم ترتب الآثار

إلا أن النهي بمعنى النهي على المراد من وجمين :

« أ » بيع الحر لغيره

« ب » امتنعوا عن بيعه ، بخلاف ما لو كان النهي على معناه فقد ينهى ويترب عليه الأحكام كافي المادة السابقة

مادة ٣٠٤ : ( النهي يقتضي قبج المنهى عنه لحكمة الناهي ، والقبيح : إما لعينه أو لغيره ، وكل منهما نوهان ) (٢)

الناهي : هو الشارع الذي لا تنتهي حكمته

وينقسم المنهى عنه باعتبار النهي المطلق المتعلق بأفعال المكلفين دون اعتقادهم إلى : قبيح لعينه ، وأول غيره

ولا نغنى بالقبيح لعينه أن ذلك الفعل قبيح من حيث ذاته ، لما عرف أن حسن الفعل وقبحه ، إنما يكون بجهات يقع عليها بل المراد : أن عين الفعل الذي أضيف إليه النهي عنه قبيح .

(١) منظومة السكواكي

(٢) المصدر السابق

وإن كان ذلك لمعنى زائد على ذاته - كالكفر والظلم والعبث فإن عينها قبيحة باعتبار كفران النعمة ، ووضع الشيء في غير محله ، وخلوه عن الفائدة

ثم القبيح لعينه قسماً :

قبيح بمعرفة العقل ، وقبيح بتقرير للشرع ، وإثباته له ابتداء ، بخلاف الأول ، فإن الشرع مقر لمعرفة العقل ، مثل : كفر الكافر

ومثال ما أثبتته الشرع النهي عن بيع الحر

أما القبيح لغيره فقسماً أيضاً :

١ - قبيح من جهة الوصف : وهو ما يكون لازماً للنهي منه بحيث لا يقبل الانفكاك

٢ - قبيح من جهة الوصف : وهو ما يكون مصاحباً للنهي عنه ، وقابل للانفكاك عنه في الجملة

ومثال القبيح للوصف : صوم يوم النحر ، فإن الصوم فيه لمعالك على قصد القرية ، وقهر للنفس ، وتمرين لها على مواساة الفقراء

والنهي في هذه الاوقات لأنها أيام أكل وشرب على ما ورد به الحديث والوقت معيار للصوم يتقدر به ، فكان بمنزلة لازم خارج ، وهو حرام واجب الترك قطعاً ، ولا يلزم القضاء بالإفساد بخلاف الصلاة المنهى عنها ، فإن أبعادها من القيام والركوع والسجود - لا تسمى صلاة

ومثال ما قبج من جهة المجاور : البيع في وقت النداء للجمعة ، فإنه قابل للانفكاك

مادة ٣٠٥ : ( المنهى عنه إما أفعال حسية - كالزنا - وهذا يلتحق بالقبيح

لعينه ، وإما أفعال شرعية ويلتحق بالقبيح لغيره - كالبيع المنهى عنه ) (١)

الحسيات : ما لا يتوقف تحققها على الشرع ، وعلامته صحة إطلاق الغوى عليه

(١) المصدر السابق



والشرعية : ما زيد في حقيقتها ، وأركانها أشياء شرعا كانت غير معتبرة لغة .  
وكانت الحسيات ملحقة بالقبيح لعينه . والشرعيات ملحقة بالقبيح لغيره  
لأن الأصل أن يشبه القبح في اقتضائه النهى فيما يتعلق به النهى لا فيما لم يتعلق به  
والحسيات - يمكن تحققها مع صفة القبح ، فتحمل على القبح لعينها -  
ولما إذا دل الدليل على خلافه - كالوطء في الحيض  
والقبیح لعينه باطل ، فلا يكون معتبر شرعا ، والنهى شرعا لا يتعلق بما  
لا مشروعية له أصلا  
كما أنه يمتنع في الحسن أن تقول للأعمى : لا تهصر فكذلك يمتنع أن يتعلق  
النهى شرعا بما هو باطل أصلا  
فالنهى عن الزنا نهى شرعى ، والزنا عمل حسمى ، ملتحق بالقبیح لعينه  
فلو التحق بالقبیح لغيره لالغى النهى عنه . إذ القبیح لغيره مشروع بأصله  
كالصوم والبيع  
وليس كذلك الزنا ، لم فإنه منهى عنه لذاته

## الباب الحادى عشر

العام ، والخاص ، والمطلق . والمقيد

وفيه مجموعتان :

« أ » العموم والتخصيص . « ب » الإطلاق والتقييد .

### المجموعة الاولى

مادة ٣٠٦ : العموم والتخصيص من عوارض اللفظ أصلا . . والمعنى تبعاً .  
واللفظ : إما خاص أو عام . والعام : إما مطلق أو مقيد (١) .  
العام لفظ يشمل أفراداً متوافقة الحدود اتحاداً . أى لا بد له من معنى  
تتشارك فيه أفراداً ، ليصبح شموله إياها ، كلفظ (الناس) فإنه شامل للبشر باعتبار  
اشتراكهم فى الإنسانية .

واللفظ الخاص - كزيد .

واللفظ المطلق : كالمذكور .

والعام المقيد - كالمؤمنين - فى طائفة معينة .

والعموم : إما فى اللفظ والمعنى - كلفظ رجال .

أو فى المعنى فقط - كقوم . . فإن لفظه مفرد .

وكان العموم والتخصيص من عوارض اللفظ أصلا ، لأنه يرجع إلى الصيغة واللفظ

مادة ٣٠٧ : ( يعرف العموم إما بصيغته ، أو ، اسم الجمع ، أو اسم جنس  
الجمع ، أو ألفاظ أخرى ) (٢) .

صیغ العموم :

( أ ) الجمع المحلى بالآلف واللام - نحو : الرجال . .



(ب) أسماء الشرط والاستفهام .

(ج) كل وجميع .

(د) « آل » الاستغراقية الداخلة على المفرد .

(هـ) النكرة في سياق النفي .

(و) اسم الجمع - وهو الذي يفرق بينه وبين مفرداته بالناء - كالتمر - النخلة .

(ز) اسم جنس الجمع : وهو الذي لا واحد له من لفظه - كلفظ (أبائيل) .

وهناك الفاظ تدل على العموم : مثل : النكرة الموصوفة ، قال تعالى :

« ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم » ،

والنكرة بعد فعل أو مصدر ، والفعل ينتظر وقوعه نحو : أعتق رقبة ،

وتحرير رقبة .

والمصدر المضاف ، قال تعالى « فليحذر الذين يخافون من أمره » ،

أما اسم الموصول - فقد يدل على العموم والخصوص ، والغالب فيه العموم .

مادة ٣٠٨ : (العام لا دلالة له على الخاص ، والنكرة في سياق النفي تتناول

أفرادا عن طريق البدل لا عن طريق الشمول ، فإطلاق « هام عليها حجاز » (١)

فمثلا : لفظ ( الرجال ) لفظ مستغرق لجميع أفرادها ،

فالملاحظ فيه الاستغراق ، وليس زيدا أو محمدا .

وإذا قلنا : لا رجل في الدار ، فإنه شامل لنفى جميع الرجال ، إلا أن رجل

مفرد ، فهو ينفي الجميع واحدا فواحدا ، حتى ينتهي الأمر إلى نفى جميعهم ،

وليس ينفيهم دفعة واحدة ،

وهذا هو الفرق بين العموم عن طريق البدل ، والعموم عن طريق الشمول .

(١) المصدر السابق ، ومسلم الثبوت .

مادة ٣٠٩ : (العام دليل فيه شبهة ، فيفيد وجوب العمل دون الاستبعاد) (١)

قال ابن عباس : ما من عام إلا وقد خص منه البعض ، ومن هنا كانت الشبهة ،

أما الخاص : فدليل لا شبهة فيه ، واحتماله المجاز مستبعد .

مادة ٣١٠ : ( الألف واللام إذا دخلتا على الجمع أو المفرد غير العهد أو جبتا

الاستغراق ، لا أنه يصير للجنس ، ويقع الأدنى ) (٢) .

فمثلا : قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . فإنه متناول

لكل سارق . لأن هنا ( آل ) الاستغراقية الداخلة على المفرد غير المأمور .

وأما ( آل ) العهدية فتجوز للعهد الذكرى كما في قوله تعالى عن امرأة عمران :

« رب إنى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت ، وليس الذكر كالأنثى » .

أو للعهد الذهنى كما في قوله تعالى عن نبيه ﷺ : « إذ أخرجه الذين كفروا

ثانى اثنتين ، إذ هما فى الغار » فالغار معهود فى الذهن .

أو للعهد الحضورى كما في قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » .

ومثال ( آل ) . الاستغراقية الداخلة على الجمع قوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون » .

وتصرف ( آل ) إلى الجنس إذا لم يكن هناك دليل على أنها للعهد أو الاستغراق .

ومثال ( آل ) الجنسية قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » .

ومن المعلوم أن « آل » الجنسية تصدق ولو على فرد واحد ، بخلاف ( آل )

الاستغراقية ، فإنها لا تصدق إلا على الجميع .

وقد يكون الاستغراق للأفراد كما في قوله تعالى : « والعصر . إن الإنسان

لغنى خسر » .

أو للخصائص كما في قوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

(١) مسلم الثبوت .

(٢) المصدر السابق ومنظومة السكواكبي .



وفي هذه الحالة تدخل على المفرد ويكون الشمول للخصائص .

وقد تكون (أل) لازمة كما في اسم الموصول (الذي) و(التي) وأخواتها

وقد تكون (أل) لتعريف الماهية والحقيقة ، نحو : « وجعلنا من الماء

كل شيء حي » .

وللفرق بين هذه وبين اسم جنس النكرة نحو : الرجل - فإنه مطلق وسيجيء

تعريفه ، وهذا مقيد .

وقد تكون (أل) زائدة غير لازمة وذلك في الإسم المعرب الواقع حالا

مثل قوله تعالى : « ليخرجن الأعز منها الأذل » .

مادة ٣١١ (المشترك لا عموم له ولا يستعمل إلا في أحد معانيه) (١) :

فاللفظ (القرء) لا عموم له على الحيض والطمهر ، فهو إما للحيض فقط ، أو للطمهر فقط .

وكذلك اللفظ المتردد بين الحقيقة والمجاز ، فإنه لا عموم له أيضاً - كلفظ النكاح - حقيقة في العقد ، مجاز في الوطء .

ولا يجوز أن يقصد المعنيان معاً في لفظ النكاح ، فليس ذلك بثابت عند أهل اللغة . ولا في كلامهم ما يسوغه .

مادة ٣١٢ : (المشترك يدل بنفسه على أحد معنيتين ، والقرينة فيه لدفع

المزاحمة ، بخلاف المجاز ، فهو لا يدل على المعنى بنفسه بل بقرينته ، وقرينة المجاز لازمة له وهي من مقتضاه) (٢) .

هذا هو الفرق بينهما - فلا مجاز بغير قرينة ، ويوجد المشترك بدونها وإنما القرينة في المشترك تكون لتحديد المراد منه .

(١) منظومة السكواكبي .

(٢) المصدر السابق

مادة ٣١٣ : (المتكلم داخل في عموم متعلق الخطاب إن كان داخلاً في الصيغة) (١) .

فمثلاً . إذ قال النبي ﷺ ، بناء على تكليف الله له : « يا أيها الناس اتقوا ربكم » فهو مخاطب بهذا الخطاب لأنه داخل في الناس .

مادة ٣١٤ : (إذ قبول الجمع بالجمع - كان لكل فرد ما يخصه :

وقد يكون كله لمفرد) (٢) .

فقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » وقوله : « خذ من أموالهم صدقة » فإن كل فرد يختص بأمه وأمواله .

وقد يكون كله لمفرد كقوله : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » فإن الثمانين لكل قاذف منفرد .

أما إذا قبول المفرد بالجمع - فقد يعم نحو : « وعلى الذين يطيقونه فدية » فإن على كل واحد مما أطاق الصوم - فدية .

مادة ٣١٥ : (الفعل لا يدل على العموم ، ولادلالة فيه على بعض الأفراد) (٣)

فإذا قيل صلى رسول الله في السكعة : فإن هذا لا يدل على جواز صلاة فرض أو نفل فيها ، استدلالاً بالحديث ما لم تعلم نوعية الصلاة التي صلاها من فرض أو نفل .

والفعل من نحو : لا آكل - لا يصح فيه التخصيص ، لأن الفعل للحقيقة من حيث هي ، من غير دلالة على الفردية . فتفسيره ببعض الأفراد دون بعض

(١) مسلم الثبوت ج ١

(٢) الإتيان .

(٣) مسلم الثبوت ج ١ ، والمستقصى ج ٢

(١١٢ - الفكر الإسلامي)



لا يقبل بخلاف ما لو قال : لا آكل أكلا — إذ المصدر المنون يدل على فرد منتشر ، فيصح تخصيصه بفرد معين .

مادة ٣١٦ : ( العام حجة إن خص بمنصل غير مستقل ، فإن خص بمنصل مستقل فليس بحجة ) (١)

مثاله : « والذين يؤمنون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم »

فإنه خص بالاستثناء وهو متصل به غير مستقل ، فكان حجة .

أما لو خص بمنصل مستقل — فليس بحجة ، لأن استقلال المتصل قوى احتمال الشك في العام ، أن يكون له خصص آخر لما بقي منه .

ومن المعلوم أنهم اتفقوا على أن العام بعد التخصيص دلالة ظنية . ومثاله : « وأحل الله البيع وحرم الربا » خص بمستقل هو الحديث في الأصناف الستة .

فكانت دلالة الربا في الآية ليست بحجة فيما وراء الأصناف الستة ، ويجوز أن يحرم ما عدا الستة بدليل آخر .

مادة ٣١٧ : ( العام بعد التخصيص حقيقة في الباقي إن كان الباقي جمعاً أما القدر المخصوص فمجاز ) (٢)

ذلك لأن لفظ ( الرجال ) مثلاً — إن اختص بزيد وخالد وبكر — لدليل آخر ، فقد صار الدليل قرينة .

على أن المراد بالرجال : هؤلاء ، الأفراد . فإطلاقه عليهم وتخصيصه بهم محتاج إلى دليل : والاحتياج من علامات المجاز .

(١) مسلم الشورى ١٠

(٢) المصدر السابق

أما الباقي منه — فإن كان جمعاً — فهو عليه حقيقة ، وإلا فمجاز . كعشرة رجال . خص منهم سبعة ، فالرجال في السبعة مجاز ، وفي الثلاثة حقيقة وإن خص منهم تسعة — فالرجال في التسعة مجاز وفي الواحد مجاز .

مادة ٣١٨ : التخصيص : قصر العام على بعض أفراده بمستقل أولاً ، مقارن أولاً ، ( بمأوله أو مبهم ) (١)

فمثال التخصيص بمستقل : تخصيص الربا بالأصناف الستة .

والتخصيص غير المستقل : استثناء القاذف التائب من اللسق .

ومثال المبهم : اقتلوا المشركين إلا رجلاً .

ومثال المعلوم : اقتلوا المشركين إلا زيدا

ويلحق بالتخصيص غير المستقل التخصيص بالشرط والصفة والغاية

والتخصصات المستقلة : إما العقل — كقوله تعالى : « خائف كل شيء » خرجت ذاته

وإما الحس كقوله تعالى : « تدمر كل شيء بأمر ربها » خرجت السموات

أو الإجماع : كمنع الرقوق من الميراث .

أو النص الخاص : ( وورثة أبواه ) . خرج الكافر للحديث .

أو المفهوم بالفحوى كتحريم الضرب في قوله : « فلا تقل لها ف » ، فإنه يدل بمفهومه على تحريم الضرب من باب أولى .

ولا يقصر النهي على تحريم التأنيف فقط ، أو فعل النبي — ﷺ — سواء كان خاصاً به — كنهيه عن الوصال في الصوم ، وصيامه هو . أم كان عاماً : كاستقباله القبلة عند قضاء الحاجة ، أم كان لغيره : كنهيطه نخذه ﷺ ، لما رأى هتمان .

(١) المستصفى ٢٥



أو يسكوتنه : كما في زكاة الخيل .

أو بالعرف : كتخصيص اللحم بما عدا السمك . مع أنه لحم طري والقياس وخبر الواحد - يخصصان متى ثبتت صحتها . والسبب الخاص قد يخصص .

أما مذهب الراوى إن خالف العموم من الرويات - فليس يخصص مادة ٣١٩ : الاستثناء موضوع لتخصيص المستثنى منه .

والاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات مسكوت عنه ، وإذا ورد الاستثناء بعد جمل ، فالتختار التوقف حتى تظهر قرينة (١) فإذا قلنا : قاله الرجال إلا خالدا ، فإن خالدا مسكوت عنه .

ومثال ما ظهر العود إلى الأخير قوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ ، فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » أى بالدية .

مادة ٣٢٠ : ( سلب العموم يغير عموم السلب ، ونفى الدوام يغير دوام النفي ) (٢) .

فمثلاً : قوله : « لا تدركه الأبصار » سلب للعموم ، فلا ينافى أن بعض الأبصار تراه سبحانه .

وقوله : « لا خوف عليهم » لدوام النفي وليس لنفي الدوام وإن تقدم النفي ، لأن السياق يأبى أن تكون الآية لنفي الدوام ، إذ يترتب عليه أنهم يخافون في بعض الأوقات وهذا باطل

مادة ٣٢١ : ( العام : منه ما بقى على عمومته ، ومنه العام المخصوص ، ومنه

(١) مسلم الثبوت = ٢

(٢) المستصفي = ٢ ، والإتقان

العام المراد به المخصوص ، فتدبر على أى وجه تحمل العموم من النصوص (١) .

فمثال ما بقى على العموم . « حرمت عليكم أمهاتكم »

ومثال العام المخصوص : « خالق كل شيء »

ومثال العام المراد به المخصوص . « أم يصدون الناس هني ما آتاهم الله من فضله » يريد سيدنا محمداً ﷺ .

والفرق بين العام المخصوص والعام المراد به المخصوص أن العام المخصوص عمومته مراد في اللفظ دون الحكم .

ولا يصح إرادة الواحد منه ، بخلاف العام الذى أريد به المخصوص . فإن عمومته غير مراد لا في اللفظ ولا في الحكم ، ويصح إرادة الواحد منه .

مادة ٣٢٢ : ( ما ورد من ألفاظ عمومها الشرع تحمل على العموم ، وكذا كل سؤال عام وجوابه عام .

أما السؤال الخاص والجواب الخاص - فدعوى العموم فيه تهسف ) (٢) .

مثل : ما روى البخارى : طلق ابن عمر زوجته ، قال النبي ﷺ : ( مرد فليراجعها ) فلا يؤمر كل مطلق بالرجعة لإحتمال أن يعلم النبي أن لابن عمر ظرفاً خاصة به .

مادة ٣٢٣ : ( لا عموم في قول الصحابي : نهى النبي عن كذا ، أو قضى النبي بكذا ، لأن الحجة في المحكي لا في الحكاية ) (٣) .

فمثلاً : قضى بالشفعة للجار ، لا يعم القضاء بالكل جار ، فقد يكون جار سوء

مادة ٣٢٤ : ( إذا ورد الحكم في واقعة وارتبط بعلة ، دار مع علته عمومها أو خصوصاً ) (٤) .

(١) الإتقان

(٢) المصدر السابق

(٣) المستصفي ج ٢

(٤) المصدر السابق .



فمثلا : من سقط في سبيل الله وقال عنه النبي ﷺ : ( لا تخمروا رأسه )  
فن ادعى أن العلة هي الجهاد في سبيل الله — قال : كل مجاهد لا يخمر رأسه .  
ومن ادعى أن العلة هي الإخلاص — جهل الحكم خاصا بالمقول فيه .

مادة ٣٢٥ : ( اللفظ إما عام لعام . أو عام لخاص ، أو خاص لعام ، أو  
دليل الخطاب ، وهو مفهوم المخالفة ، والمفهوم لا عموم له ) (١) .  
فمثال العام للعام : المؤمنون ، لأفراد المؤمنين .  
والعام للخاص : الناس — للنبي .

والخاص للعام : التأفيف — للنبي عن الضرب .  
والخاص للخاص : محمد رسول الله .

ومثال مفهوم المخالفة : في السائمة زكاة — فالحكم غير السائمة ؟  
وكان المفهوم لا عموم له لأنه من المعنى ، والعموم من عوارض اللفظ أصلا  
والمعنى تبعا ، فهو ضعيف ، أى مفهوم المخالفة .

والمتمسك بالمفهوم واللفظ — ليس متمسكا بلفظ ، بل بسكوت .

لحديث : ( في سائمة الغنم زكاة ) ، الذى مفهومه نفى الزكاة في غير السائمة ..  
ذلك المفهوم ليس بلفظ حتى يعبرم أو يختص .

مادة ٣٢٦ : ( عموم الأشخاص في الراجح لا يستلزم عموم الأزمان  
والأحوال ) (٢)

فمثلا : « اقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم » لا يستلزم أن تقتل العجزة منهم  
ومن أعلنوا المسالمة .

(١) بداية المجتهد ج ١

(٢) علوم القرآن لأحمد بن .

## المجموعة الثانية

( فى الإطلاق والتقييد )

مادة ٣٢٧ : ( المطلق : ما دل على بعض من الأفراد ، شائع من غير قيد ) (١)  
كقوله تعالى : « فتحرير رقبة » فبين المطلق والنسبة خصوص وعموم من  
وجه مجتمعان في مثل قولك : اضرب رجلا ، وتنفرد النسبة عنه في قولك :  
كل رجل ولا رجل ، لأنها عامة هنا .

والمطلق يدل على بعض الأفراد . وينفرد المطلق عن النسبة في قولك :  
ادخل السوق واشتر اللحم ، فإن ( أل ) للمهد الذمى ومما : معرفتان .

مادة ٣٢٨ : ( إذا قيد المطلق بقى ، وإذا خصص العام ، خرج عن معناه ) (٢) .  
فمثلا : تحرير رقبة — إذا قيدت بالإيمان بقيت الرقبة كما كانت .  
أما إذا خصصنا العام كقوله تعالى في القاذفين .

« وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا » صار الحكم العام لا يشمل التائبين .  
وإذا قلت : « اقاتلوا المشركين الحربيين » تغير العام عن تناول كل مشرك  
وصار لا يتناول إلا الحربى .

والمطلق من أقسام الخاص ، وإذا أطلق انصرف إلى التكامل .

مادة ٣٢٩ : ( المقيّد ما أخرج عن الافتقار بوجه ما ، وكان القيد مستقلا ) (٣)

فمثلا : ( مؤمنة ) في قوله تعالى : « تحرير رقبة مؤمنة » هو قيد ، وقد ضيق  
في مدلول رقبة وحصرها في المؤمنات .

(١) منظومة السكواكى

(٢) مسلم الثبوت ج ٢

(٣) مسلم الثبوت ج ٢ .



ولا بد من أن يكون القيد مستقلاً لإخراج المعارف ، فإن العلم مثلاً مانع من الانتاشر بقيد العالمية : لكنه غير مستقل .

مادة ٣٣٠ : ( المطلق يدل على الماهية من حيث هي ، أما المصاحف فيدل على الشخصيات ، والتخصيص : تقييد بعض الأشخاص ، أما المطلق : فيدل على القدر المشترك ) (١) .

فمثلاً قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » مطلق ، والبقرة تدل على حقيقةها وعلى القدر المشترك في كل بقرة .

أما العام ؛ فإنه يدل على الشخصيات ( المؤمنون ) يدل على كل الأشخاص الموصوفين بالإيمان .

مادة ٣٣١ : ( لا يحمل المطلق على المقيّد ، ولا يحمل المقيّد على المطلق إلا بمسوخ ) (٢) .

المطلق والمقيّد أنواع :

١ - ما يكونان في حكمين مختلفين مثل : أطعم فقيراً واكس فقيراً مصرياً . والحكم في هذا ، الاستقلال وعدم الحمل ، لأن الحكم مختلف بين إطعام وكساء .

٢ - ما يكونان في حكم واحد مع اتحاد السبب ، ويكونان متبنيين بالنعى ، والحكم : العمل بهما ، فلا تعارض بينهما ، ومثالهما : لا تعتق في الظهار مكاتباً ، ولا تعتق في الظهار مكاتباً كافراً فيمكن العمل بهما معاً بترك عتق المكاتب .

٣ - إذا وردا مثبتين في حكم واحد مع اتحاد السبب مثل : أطعم فقيراً ، وأطعم فقيراً مصرياً ، والحكم هنا ، أن يعمل بالمأخر إن علم التاريخ . فإن كان المتأخر هو المطلق - مسخ القيد ، وإن كان المتأخر هو المقيّد - حمل المطلق عليه .

(١) المصدر السابق .

(٢) مسلم الشبوت ج ٢ .

والتقييد مخرج لبعض أفراد البدي ، أما التخصيص - فمخرج لبعض أفراد العام المشمولة جميعاً .

٤ - اتحاد الحكم مع اختلاف السبب ، مثل : اعتق من أجل الظهار رقبة ، واعتق من أجل القتل الخطأ رقبة مؤمنة ، فإن الحكم واحد وهو التحرير ، والسبب مختلف .

وفي الأول الظهار ، وفي الثاني القتل الخطأ ، وفي هذه الحالة لا يجوز الحمل لأن الحكم يدور على السبب هنا مختلف بين الظهار أو القتل الخطأ .

٥ - الاختلاف تقييداً وإطلاقاً في سبب الحكم الواحد : ( كأدوا عن كل حر وعبد زكاة الفطر ) : وفي رواية : أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين . فهنا الحكم واحد وهو أداء زكاة الفطر .

ولنما الاختلاف في سببها .

فالرواية الأولى السبب مطلق - وهو الحياة .

والرواية الثانية السبب مقيّد - وهو الحياة بشرط الإسلام .

وفي هذه الحالة يحمل المقيّد على المطلق ، لا بمعنى إلغاء القيد ، ولكن بمعنى اعتبار القيد هو السبب الحقيقي .

واعتبار المطلق سبب عام ، فتؤدى زكاة الفطر عن العبيد ، والخدم المسلمين . وغير المسلمين .



ومثال مفهوم الموافقة - لحن الخطاب « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً »  
فيمحرم إحراق أموالهم ، أو إتلافها أو تبديدها ، كل ذلك يتساوى مع الأكل .  
ومثال فحوى الخطاب : تهريم ضرب الوالدين بقوله « فلا تقل لهما أف » .  
ومثال مفهوم المخالفة : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاهم يطعمه  
إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً » .

فإن مفهومه المخالف - أن الدم غير المسفوح لا يكون محرماً ، ويصمى  
فحوى الخطاب بدلالة النص .

مادة ٣٣٣ : ( المقتبس من الالفاظ لا يعود إلى الصيغة ، بل إلى الفحوى  
والإشارة ، وهو خمسة :

١ - دلالة الاقتضاء . ٢ - الإشارة

٣ - الإيحاء ٤ - فحوى الخطاب أو لحنه .

٥ - مفهوم المخالفة (١) ،

منطوق اللفظ وهو المسمى بالعبارة ، يعتبر فيه السياق للمعنى المفهوم في الجملة  
بالذات أو بالتبع .

والاقتضاء : سبق في المادة السابقة .

والإشارة : دلالة التزامية ، لا تقصد أصلاً لا بالذات ولا بالتبع ، وألا  
تكون لتصحيح الكلام . كإباحة صوم الجنب .

والتحقيق أن الدلالة الالتزامية إن قصدت للمتكلم - فهي داخلة في منطوق  
اللفظ . وتكون من دلالة العبارة .

وإن لم تقصد أصلاً ولا تبعاً . لكن فهمها خاصة مخاطبين - صارت من  
دلالة الإشارة .

## الباب الثاني عشر

### الاقتباس والقياس

ويدور على مجموعتين :

١ - ما يعود إلى الفحوى والمفهوم .

٢ - ما يعود إلى المعنى والمعقول .

### المجموعة الأولى

#### في الاقتباس

مادة ٣٣٢ ( المنطوق : ما دل عليه اللفظ في محل النطق ، فإن لم يفهم إلا  
بتقدير حذف - فدلالة اقتضاء ، وإن فُهم من اللفظ خلاف المقصود منه - فدلالة  
إشارة ، والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق ، فإن وافق الحكم - مفهوم  
الموافقة ، فإن دل عن طريق الأولى - سمى فحوى الخطاب ، وإن كان مساوياً  
سمى لحن الخطاب ، وإن خالف الحكم - سمى مفهوم المخالفة (١) .

مثال للمنطوق : « اجتنبوا قول الزور » ، وقد يسمى بدلالة العبارة .

ومثال الاقتضاء : « رفع عن أمي الخطأ » أي الإثم ، إذ الواقع لا يرتفع .

ومثال الإشارة : إباحة صوم الجنب بقوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى  
يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » .

فمضى هذا إباحة من أوله الجماع إلى الفجر ثم ينزع ويكون قد دخل وقت الصوم  
وهو جنب ، فإذا ذهب يغتسل فور الزوم لا محالة أن يكون صائماً وهو جنب ،



وإن توقف عليها صدق الكلام - صارت من دلالة الاقتضاء :  
أما دلالة الإيمان - فمنها أن المشتق يؤذن بأخذ الاشتقاق علة له - كالقسط :  
(سارق) الدال على السرقة ، و (الزاني) الدال على الزنا .  
أما دلالة النص والمعنى بالفحوى : وهو ثبوت حكم المنطوق للمتكلم .  
فالدلالة على هذا الثبوت لفهم مناط الحكم لغة ، لا قياساً كما يظن .  
فإن تحريم الضرب مفهوم لغة من النوى عن التأنيف . . ومفهوم المخالفة -  
تقيض ما دل عليه اللفظ في محل للنطق .  
مادة ٣٤٣ - الاقتضاء - دلالة المنطوق على ما يتوقف معناه عليه والمقتضى  
ليس ملحوظاً للمتكلم ، وإنما يعتبر لتصحيح مراده (١) .  
فيقدر لضرورة تصحيح الكلام مثل : « رفع عن أمتي الخطأ » .  
فهنا اقتضاء ومقتضى .

فالأقتضاء ما يستدعيه صدق الكلام .  
والمقتضى هو نفس المقدر كالإثم في الحديث .  
وعلى هذا - فالمقتضى إن أريد به دلالة اللفظ على لازمه فلا عموم فيه . . بمعنى  
عدم ترتب الأحكام من نحو التخصيص ، ولا يراد نفى الاستغراق أو الشمول ،  
وإن أريد بالمقتضى ما استدعاه صدق الكلام أو صحته ، والمهمل عنه سالفاً  
بالاقتضاء ، وهو غير مذكور . فيفيد العموم ، لأن المقدر كالمفروض - والعموم  
من عوارض المعنى تبعاً .

وإذا كان في المقتضى تقديرات - يصح كل واحد بدلاً - فيكتفى بتقدير واحد .  
فتقدير الزائد من غير ضرورة لا داعي لها ، والضرورة تقدر بقدرها .  
فمثلاً حديث : « رفع عن أمتي الخطأ » يشير إلى رفع الإثم ، لكن بقي  
أمران لا يجتمعان ومما . الضمان عن الخطأ ، أو براءة الذمة .

فلا يصح إلا تقدير واحد - هو براءة الذمة من الإثم .  
أما الضمان : فتأيت غير مرفوع .

وتفسد الصلاة بالكلام فيها خطأ ، لأن الحديث لا يقدر فيه إلا رفع الإثم  
مادة ٣٣٥ : مفهوم المخالفة إما بالصفة ، أو الحال ، أو ظرف الزمان ، أو  
المكان ، أو العدد . أو الشرط . أو الغاية ، أو الحصر ، المختار الاحتجاج به  
لأن لم يخرج مخرج الغالب ، ولا يتعارض المفهوم مع دليل آخر (١) .  
فمفهوم للصفة نحو : « إن جاءكم فاسق بغيأ فتبينوا »

والحال نحو : « ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد » .  
والزمان نحو : « الحج أشهر معلومات » : أي لا يصح الإحرام به في غيرها .  
والمكان نحو : « عند المشعر الحرام » ، فالذكر عند غيره ليس محصلاً المطلوب  
والعدد : « فأجلدوهم ثمانين جلدة » ، لا أقل ولا زيادة .  
والشرط نحو : « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن »  
فغير الحوامل لا يجب الاتفاق عليهن .  
وللغاية نحو : « فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » أي فإذا نكحته  
وطلقها الزوج الثاني - تحل للأول بشرطه .

والحصر نحو : ( لا إله إلا الله ) فغيره ليس بإله .  
ومثال ما خرج مخرج الغالب الذي لا يحتج به قوله تعالى : « ووبأئيبكم  
اللاتي في جحوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » .  
ولا مفهوم مخالف لقول الله « ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به »  
لأنه موافق للواقع ، فكل من يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان معه .  
وإن جاء بشبهة فهي معارضة بالأدلة اليقينية .



مادة ٣٣٦ ، (درجات دليل الخطاب : اللقب ، والإسم المشتق ، والعدد ، والصفة ، والشرط . والغاية ، والخصر) (١) .  
دليل الخطاب : هو مفهوم لها وهي .

وبعض هذه الأشياء لا مفهوم لها وهي :

اللقب ، والإسم المشتق ، والعدد في الراجع .

فلو أثبتنا لها مفهوماً - يترتب عليها ما لا يستصغره العقل .

فمثلاً : ( محمد رسول الله ) لو أثبتنا له مفهوماً مخالفاً لاسكان معناه إنكار كل الرسالات .

وتخصيص الأشياء الستة بالربا - نفى الربا فيما عداها .

ومثال الإسم المشتق الدال على جنس كقوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » وهذا يلحق باللقب ، لأن للطعام لقب لجنسه ، وكذلك الشأن في العدد .

أما باقي المذكورات فلها مفهوم .

مادة ٣٣٧ : مفهوم الغاية معناه مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والمستثنى المجهول مبطل لما قبله (٢) .

فمثلاً : « فلا تقرّبوهن حتى يطهرن » . يفيد أن الحكم بعد الطهر على حالته قبل النهي عنه أثناء الحيض .

ومثال المستثنى المجهول المبطل لما قبله ، قولك للمشتري : بعتك العبيد إلا عبداً . فإن هذا العقد لا ينعقد ، إذ لو كانوا عشرة فتسلم المشتري تسعة ، احتمل كل واحد من التسعة أن يكون هو ذلك البعد المستثنى . فكان الاستثناء بالمجهول باطل ، ومبطل لما قبله .

(١) المستصفي ج ٢ .

(٢) مسلم الثبوت ج ٢ .

## المجموعة الثانية

### القياس

مادة ٣٣٨ : ( القياس : حل معلوم على معلوم لجامع بينهما في العلة والحكم ، ويعمل به شرعاً إن استوفى شروطه وأركانه ) (١)

القياس مظهر للحكم لا منير له ،

وهو ظني في الأصل ، وقطعيته لعارض - كالعلة المنصوص عليها .

ومثال : القياس قولنا : النبيذ كالخمر في التحريم لعله الاسكان الموجود فيهما وأركان القياس أربعة :

١ - الأصل : وهو المقيس عليه : مثل : الخمر في المثال السابق .

٢ - الفرع : كالنبيذ .

٣ - الحكم : وهو التحريم .

٤ - العلة : وهي الإسكان .

وأما الشروط : فكل ركن شرط خاصة به .

مادة ٣٣٩ : ( شروط الأصل أن يكون حكمه شرعياً ، ثابت بالشرع ، صالحة للقياس عليه ، غير متغير ) (٢) .

هذه شروط أربعة ، فإذا طبقنا هذه الشروط على المقيس عليه في المثال السابق ، تبين لنا أن تحريم الخمر حكم شرعي ، ثابت بالأدلة الشرعية ، لا يتغير هذا الحكم في الأصل ، صالح للقياس عليه .

فإذا كان الأصل مستثنى من قاعدة عامة - كزواج النبي ﷺ ، بأكثر من أربعة ، أو مستفتحا به ، خارجاً عن قواعد الأصول ، غير معقول

(١) المستصفي ج ٢ .

(٢) المصدر السابق .



المعنى - كهدد ركعات الصلاة، أو كان الحكم للخصمة - كقصر المسافر - فإن ذلك لا يقاس عليه لأن حكم الأصل في هذه الأشياء غير صالح للقياس عليه .

وكذا لا يصلح القياس إذا كان الحكم في الأصل عقلي، أو لغوي، أو ثابتاً بغير الشرع - كالأحكام العقلية واللغوية، أم كان الأصل متغيراً - فكل هذا لا يصلح للقياس عليه . ومتى استوفت شروط الأصل - صلح للقياس عليه . وإلا فلا .

مادة ٣٤٠ : ( شروط الفرع :

١ - وجود علة الأصل فيه ،

٢ - ألا يتقدم الفرع في الشبوت على الأصل .

٣ - ألا يفارق الأصل في جنسية ولا في زيادة ولا نقصان .

٤ - ألا يكون حكم الفرع منصوباً عليه ) (١) .

فإذا لم توجد علة الأصل في الفرع . لم يلتحق الفرع بالأصل .

ومثال ما تقدم الفرع على الأصل - الوضوء - يقاس على التيمم والأصل

العكس . . فالتيمم هو الفرع وقد تقدم هنا ،

ومثال ما فارق الفرع الأصل قول القائل : بلغ رأس المال أقصى مراتب

الأعيان ، فليبلغ المحل فيه أقصى مراتب الديون - قياس لأحد العوضين على

الآخر ، لأن هذا إلحاق فرع بأصل في إثبات خلاف حكمه .

أو تقول : النبيذ كالخمر في النجاسة - فهذا إلحاق فرع بأصل في خلاف حكمه

عند من يرى أن الخمر طاهرة .

وإذا كان حكم الفرع منصوباً عليه فهو غنى عن القياس - كتحريم شرب

الدم المسفوح قياساً على تحريم شرب الخمر - فإن الدم المسفوح منصوب عليه

(١) المصدر السابق .

في قوله تعالى : « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه ، إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً » .

مادة ٣٤١ : ( شروط الحكم : أن يكون شرعياً ، لم يتعبد فيه بالعلم ) (١)

فالحكم العقلي والإسم اللغوي - لا يثبت أحدهما بالقياس . فلا يجوز

إثبات إسم الخمر للنبيذ ، ولا الزنا للواط - بالقياس في الراجع .

وكذلك لا يعرف كون المسكره قاتلاً ، والشاهد قاتلاً ، والشريك

قاتلاً - بالقياس .

بل يتعرف حد القتل بالبحث العقلي .

وتلك صناعة الجدل .

وما تعبد فيه بالعلم لا يجوز إثباته بالقياس لكن يرد لإثبات خبر الواحد

بالقياس على قبول الشهادة .

والنفي الأصلي لا تجرى فيه العلة ولا يدخله القياس .

مادة ٣٤٢ : ( العلة الشرعية أمانة يظهر عندها الحكم لأبها . وشروطها :

١ - أن تكون وصفاً ظاهراً بحيث تكون أمراً يجرى عليه الإثبات .

٢ - أن تكون منضبطة .

٣ - أن تكون ثم مناسبة أو ملائمة بين الحكم والوصف الذي اعتبر علة .

٤ - أن تكون متعديّة .

٥ - ألا يكون الوصف قد قام الدليل على عدم اعتباره بأن كان مخالفاً

لنص ديني ) (٢)

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(م ١٢ - الفسك الإسلامي)



فمثلاً : النبيذ كالأخر في الحكم لعله الإسكار . فإن الإسكار يمكن أن يجري عليه الإنبات وهو منضبط ، وهو ملائم ومناسب للحكم بالتحريم ، ويمكن أن يتعدى إلى النبيذ ولم يوجد من الأدلة ما ينفيه .

ومثال ما قام الدليل على ما ينافي اعتباره حلة - أخذ المال في السرقة ، فليس حلة للقطع حتى يتعدى إلى المغتصب : فإن المغتصب قام الدليل الشرعي على عدم قطع يده وعليه ، فإن العلة في القطع هي السرقة لا أخذ المال .

مادة ٣٤٣ : الفرق بين القياس وبين اللفظ الخاص المراد به العام - أى خوى الخطاب - أن في دلالة اللفظ تنبيهاً على العام من جهة اللفظ . أما القياس فيلحق المسكوت بالمنطوق ، لا من حيث دلالة اللفظ (١) .

فقوله تعالى : « فلا تقل لها أف » يدل على تحريم الضرب بلفظ ( أف ) . أما إلحاق النبيذ بالآخر فليس ، لأن الآخر تشمله ، إذا استاء اللغو به لا تثبت بالقياس . مادة ٣٤٤ : ( ليس في الشريعة ما يخالف القياس الصحيح ، وما يظن مخالفته فهو إما فساد في القياس ، أو لأن النص غير شرعي ) (٢) .

قال تعالى : « الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان » ، والميزان : هو القياس الصحيح .

ويرى البعض من متأخري أتباع الأئمة أن في الشريعة ما يخالف القياس . ومثاله عندهم : المضى في الحج الفاسد ، والصيام الفاسد - مخالف القياس ، فإن المضى في الصلاة الفاسدة بمنوع وعليه قطعها ، فكان المضى في الحج والصوم على خلاف القياس على الصلاة .

(١) أهلام الموقعين ، والموافقات .

(٢) أهلام الموقعين .

وجوابه : أن الوقت في الصوم والحج - معيار لا يتسع لغيرهما .

أما وقت الصلاة - فيتسع لها ولغيرها .

فالفرق واضح ، فأين المخالفة ؟

ولقد غالى البعض فأنكر القياس أصلاً ، واضطروا إليه عن طريق ملتوى - كأهل الظاهر .

والعجيب أن قوماً من معاصرينا ، مفتونون ببعض أقوال الإمام ابن حزم ؛ وغرائب داود . ولو سئلوا : هل يرتضون الأصول التي قام عليها المذهب الظاهري في الشرق والغرب ، لرفضوا تلك الأصول . وكأنهم يعرفون الحق بمن قال حتى عرضت على أحدهم قولاً فقال قبل أن يعال عن دليله : من قال به ؟ . هل هو ابن حزم ؟

مادة ٣٤٥ : ( لا تثبت العلة في المقيس عليه ولا تعتبر إلا بالدليل الشرعي تصريحاً أو تنبيهاً أو الإجماع - وتلك العلة النصية ) (٢) .

تثبت العلة ، إما بالإجماع ، أو بالنص تصريحاً ، على مراتب ،

١ - وهو أعلاها - من أجل ولاجل .

٢ - اللام مثل ( لئلا يكون للناس على الله حجة ) .

٣ - إن وأن - مثل : ( إن كنتم مؤمنين ) ومثل : ( أن تقولوا : ما جاءنا من بشير ولا نذير ) .

٤ - الفاء مثل ( كفنوهم بدمائهم فإنهم يحشرون يوم القيامة ) .

(١) أهلام الموقعين و

(١) المستقصى ج ٢ ، ومسلم الشبوت ج ٢



ومثال ما ثبت تنزيهاً سؤال النبي ﷺ ، عن قبلة الصائم ، فشبهها بالمضمضة .  
ومثال ما ثبت بالإجماع : تقديم الأخ الشقيق على الأخ من الأب ، في ولاية  
النكاح . . حيث قدم في الميراث .

مادة ٣٤٩ : ( قد ثبتت العلة عن طريق الإيماء ، أو عن طريق استنباط  
المناسبة ) (١) .

الإيماء : هو افتتان الوصف بالحكم ، مثل : « والسارق والسارقة فاقطعوا » .  
ومثل : ( لا يقضى القاضى وهو غضبان ) .

فقد افترن في المثال الاول الحكم - وهو القطع ، بالوصف - وهو السرقة .  
وفي المثال الثانى : افترن النهى عن القضاء - وهو الحكم بالوصف - وهو  
حالة الغضب ، فإن الحال وصف .

فإن ذكر الوصف فقط أو الحكم فقط - كان إيماء أيضاً .

وبيان ذلك أن قوله تعالى : « أحل الله البيع » فإن الحل عله الصحة ، والحل  
وصف ، والصحة حكم .

أو ذكر الحكم دون الوصف - مثل « حرمت الخمر » فالتحريم حكم ولم يذكر وصفاً  
فهذان القسمان من الإيماء :

ومن الإيماء - التفريق بين وصفين في الحكم - مثل : « للراجل سهم وللفارص سهمان » .

ومن الإيماء - تعليل الحكم بالوصف - مثل : ( لا يوث القاتل ) .

ومن الإيماء إلى للعلة الغائية . قوله : « حتى يطهرن » فالعلة : الأذى .

ومن الإيماء - الاستثناء - كقوله : « فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون » .

(١) المصدران السابقان .

والشرط - مثل حديث : ( إذا اختلف المشركان فبهموا كيف شئتم ) . فإنه  
إيماء إلى علية المماثلة .

ومنه : الاستدراك - كقوله : « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان » .

ومثال استنباط العلة المناسبة للحكم - الاسكار في تحریم الخمر .

وهذا هو المناسب المؤثر .

والمناسب الملائم - كاستنباط علة رفع الحرج عن المرأة للحكم بأنها لا تقضى  
الصلاة المقرورة أيام الحيض .

وقد يكون المناسب غريباً في الظاهر - كتوريث المطلقة في مرض الموت  
أثناء العدة ، معاملة بنقيض قصده وهو يبدو غريباً ، لكنه عين الصواب ،

مادة ٣٤٧ ( قياس الأولى لا بد أن يندرج الأصل تحت المسكوت عنه ،  
ويند عليه المسكوت عنه ) (١) .

فمثلاً : قبل الشارع شهادة الاثنين : فقبول شهادة الثلاثة قياس أولى . إذ  
تندرج الاثنين في الثلاثة . . وعليه ، فلا يصح لإيجاب الكفارة على القاتل عمداً ،  
قياس على أنها ثبتت في القاتل خطأ . . فهي في العمد بقياس الأولى ، لأن الخطأ  
لم يندرج تحت العمد .

مادة ٣٤٨ : ( الحكم الشرعى يدور على سببه ، وأحياناً يدور على حكمته ) (٢)

ولسنا نعنى بالحكمة إلا المصلحة الخيالية المناسبة ، كقولنا في قوله عليه السلام :  
( لا يقضى القاضى وهو غضبان ) أنه إنما جهل الغضب سبب المنع ، لأنه يدهش  
العقل ، ويمنع من استيفاء الفسك .

وذلك موجود في الجوع المفرط ، والعطش المفرط المبرح ، والألم -  
فتقيسه عليه .

(١) المستصفى ج ٢

(٢) المصدر السابق ،



فالغضب هو السبب ، وإدماش العقل هو الحكم — فيقاس على الحكمة لا على السبب .

والصبي يولى عليه لهجه — فالصبا سبب ، والعجز حكمة . فتقاس الولاية على المجنون على الولاية على الصبي — للعجز ،

مادة ٣٤٩ : ( لا يمتنع تواردها على معلول واحد في الشرعيات ) (١)

فتلا : الرضوء ينقض بالبول والغائط والمذي وغير ذلك .

هذه حال تواردها على معلول واحد هو نقض الرضوء .

لكن إذا علل الحكم بعلة واحدة — اشترط لإنتفائه انتفاؤها .

وإذا علل بأكثر — اشترط لإنتفائه انتفاء جميع علله كما في الرضوء .

مادة ٣٥٠ : ( موانع العلة خمسة :

١ — ما يمنع انعقادها .

٢ — ما يمنع تمامها وتأثيرها بالفعل في إيجاب الحكم .

٣ — ما يمنع ابتداء الحكم .

٤ — ما يمنع تمامه .

٥ — ما يمنع لزوم الحكم ) (٢) .

فمثال الأول : بيع الحر — فإنه لا ينعقد البيع علة ولا سبب ، لأنه يصبح للحر مملوكا .

ومثال ما يمنع تمامها وتأثيرها بالفعل في إيجاب الحكم : بيع عبد الغير — فإن بيع العبد جائز . لكن كونه مملوكا للغير يمنع ترتب الآثار على هذا البيع .

(١) المصدر السابق ، ومسلم الثبوت ج ٤

(٢) مسلم الثبوت ج ٢ .

ومثال ما يمنع ابتداء الحكم — خيار الشرط للبائع — فإنه يمنع المالك المشتري مع كونه مؤثرا حقيقة ، لكن تأثيره يتوقف على انتفاء الخيار .

ومثال ما يمنع تمام الحكم — خيار الوثبة — فإنه لا يمنع المالك نفسه ، لكن لا يتم المالك باقضيض معه . . بل يجوز له الرد بلا قضاء ولا رضا .

وهذا آية عدم تمام المالك .

ومثال ما يمنع لزوم الحكم — خيار العيب المانع من لزوم المالك فقط .

مادة ٣٥١ : ( ما سكت عنه الشارع فطريق معرفته القياس ، وللعقل حكم فيه أنه مسكوب عنه ) (١) .

فتلا : لم يمرض الشارع للسفر في القطار أو الطائرة ، وطريقة معرفة أحكام المسافرين يعرف بالقياس ، على أحكام المسافرين على الدواب . . والعقل يعرف أن الشارع لم يتعرض لهذه الأشياء .



## الباب الثالث عشر

### النسخ

وفيه مجموعة واحدة :

مادة ٣٥٣ : (النسخ : هو الخطاب الشرعى الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب الشرعى المتقدم على وجهه ، لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه) (١) .  
فلولا النسخ لبقى المنسوخ ، ورفع البراءة الأصلية بحكم الشارع لا يعد نسخاً . لأن البراءة الأصلية ليست بحكم شرعى - كإيجاب الصلاة على المسلم الرافع لبراءة ذمته قبل الشرع .

ورفع الحكم الشرعى بالموت أو بالجنون - لا يعد نسخاً ، لأنه لا يكلف أصلاً على ميت أو مجنون ،

ولا يد في النسخ من التراخى . وقد يلتقى النسخ مع التخصيص فى بعض الصور . إلا أن النسخ : رفع الحكم كان معمولاً به . والتخصيص : قصر للعام على بعض أفراد . والاستثناء : رفع لشيء كان سيدخل فى الحكم لولا الاستثناء .

مادة ٣٥٣ : (الحكم المنسوخ كان حقاً وقت العمل به . وصار لا يعمل به بعد نسخه . والنسخ جائز عقلاً ، وواقع شرعاً) (٢) .

قال تعالى : « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل » وهى ظاهرة فى آيات التنزيل لا فى الآيات السكونية كما يرى البعض من زاعى الدفاع عن الإسلام .

والنسخ مبدأ هام لا عبث فيه ولا بداء كما ظن اليهود وأتباعهم

فالتشريع تعليم للناس كيف يعالجون مشكلاتهم

(١) الاتقان

(٢) المصدر السابق

وإذا كانت الأحكام تسير على المصالح وهى متغيرة - فإن التشريع السامى أراد أن يعلننا ترك الجود ، اقتداء به ، وليس فى علم الله تغيير ، فوضع الحكم المنسوخ معلوم عند الله أنه إلى وقت ما ، والمنسوخ والناسخ بالنسبة لنا ، وإذا سددنا هذا الباب - فكيف ندعو غيرنا إلى الإسلام ؟

والمفروض أنه لا نسخ فيبقون على ما هم عليه ، وصحيح أنهم أدخلوا فى النسخ ما ليس منه حتى ضج البعض ، وهذا لا يحمل على إطلاقه . ويكفى للإقرار به وجودة ولو مرة .

ومن المعلوم أن المسلمين تحولوا من بيت المقدس إلى الكعبة - وهذا نسخ .  
مادة ٣٥٤ : (لأنسخ فى العقائد . وأصول العبادات ، والفضائل ، والأحكام المؤبدة ، والأخبار) (١) .

مثال الأحكام المؤبدة - قول النبي ﷺ : (الجهاد ماض إلى يوم القيامة) . ولا نسخ فى هذه الأمور ، لأن الحق واحد فى العقائد . ونسخ العبادات قطع الصلة بالله ، ونسخ الباقى - كذب - وهو محال .

مادة ٣٥٥ : (لا خلاف فى نسخ الأقوى للأضعف ، وعدم جواز نسخ الأضعف مجرداً عن القرآن ، لما هو أقوى منه . والخلاف فى جواز نسخ المتساويين لامن كل وجه - كالسنة المتواترة ، والقرآن ، والراجح عدم الجواز) (٢) .

ذلك لأن السنة المتواترة وإن توافر فيها ما فى القرآن من تواتر ، إلا أنها مجال لطعن البعض فى عدم تواترها . وما أجرأهم على هذا وأكثر . فسددنا ذلك الباب بتجميع المنع .

مادة ٣٥٦ : (لا يقال بالنسخ لإيهام وجود التعارض ، فلا يقال باختلاف النصوص إلا بعد التحقق من وجود التعارض ومعرفة التاريخ) (٣) .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق



كثيراً ما يوجد التعارض في ذهن الناظر فقط ، ويكون الامر جلياً واضحاً ، ويظن أن هناك تعارضاً .

وقد يوجد التعارض بالفعل مع بعض الاحاديث ، وهو مع هذا قليل جداً . وكثير منها لا يعرف له تاريخ ، فالأولى أن يقال فيه بالجمع .

والنسخ لا يقال به إلا عن دليل ، مثاله : « من مس ذكره فليتوضأ » . وقوله : « هل هو إلا بضعة منك » فإذا لم يعلم التاريخ — فليحمل الاول على الشاب ، أو على الذي تتحرك شهوته . ويحمل الثاني على خلافه .

ومثال ما وقع فيه التعارض وعلم التاريخ : حديث : ( إنما الماء من الماء ) .

منسوخ بحديث : ( إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة — وجب الغسل ) .

مادة ٣٥٧ : ( المختار أن الزيادة إن غير شرعاً حكم المزيّد عليه — كانت نسخاً . وإلا فلا تعد نسخاً ) (١) .

فزيادة التفریب في الزنا بالحديث ، ليس نسخاً للآية التي تختصر على الجلد ، لأن الحديث قرر الجلد وزاد التفریب ،

أما جعل الصبح ثلاث ركعات مثلاً — فتملك الزيادة نسخاً لأميرين :

١ — أنها غيرت حكم المنسوخ فصار لا تجزى ركعتان .

٢ — إن مراتب الأعداد أنواع مستقلة ، فليست الثلاثة اثنين وواحد .

مادة ٣٥٨ : ( إذا تأخر العموم عن الخصوص فلا يكون العموم نسخاً ) (٢) .

ذلك لأن العموم يدخل فيه الخصوص ، فليس موبلاً لحكم ، بل زائد

عليه ، بخلاف إذا تقدم المقيد وتأخر المطلق — فإن النسخ واقع للقيد فقط ، لأن القيد لم يندوح في المطلق . فتنبه .

مادة ٣٥٩ : ( التدرج : هو تشريع الحكم شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي على جميعه بخلاف النسخ ، فإنه رفع التشريع مابق . أما التدرج — ففيه إبقاء على الحكم السابق زيادة عليه . وكلاهما مما تقتضيه مصالحة الخلق ، وهما موجودان في الإسلام ) (١) .

فمثال التدرج : تحريم الخمر عند الصلاة ، ثم تحريمها في كل الأوقات ، فليس في الثاني إلغاء للأول .



ولله تعالى حكم معين في كل مسألة .. وما وصل إليه المجتهد فهو مراد الله في حقه ، ويؤجر عليه أصاب أو أخطأ .. وبقدر الإخلاص والعلم - يكون الصواب والخطأ ، ومن اجتهد وهو غير أهل فهو آثم - أصاب أو أخطأ .

وإن نظرنا إلى وصول المجتهد فعلاً لحكم الله في المسألة - فالمصيب واحد من المجتهدين المختلفين .. وإن نظرنا إلى الحرم حول الوصول - فكل مجتهد مصيب .

مادة ٣٦٣ : ( مراتب المجتهدين :

١ - المجتهدون الشرع ٢ - المجتهدون المنتسبون

٣ - المجتهدون في المذهب ٤ - المجتهدون المرجحون

٥ - الموازنون بين الأقوال والروايات

٦ - الحافظون ٧ - المقلدون (١)

فأعلام منزلة هم الذين لا يتقيدون إلا بالحق من غير استعصاءك إلا بقول المعصوم .

ويليهم المنتسبون : وهم الذين اختاروا أقوال الإمام في الأصل ، وخالفوه في الفرع ..

ويليهم المجتهدون في المذهب : وهم يتبعون الإمام في الأصول ، والفروع ، وعملهم في استنباط أحكام المسائل التي لا رواية فيها عن الإمام .

ويليهم المجتهدون المرجحون : وهؤلاء لا يستنبطون أحكام فروع لم يجتهد فيها السابقون ولم يعرفوا حكمها .. كما أنهم لا يستنبطون أحكام مسائل لا يعرف حكمها ، وهؤلاء مرجحون وليسوا مجتهدين .

ومن بعد المرجحين - الموازنون بين الروايات والأقوال ، فيقررون مثلاً أن هذا القول أقيس من ذلك .

وهؤلاء موازنون فقط .

ثم الحافظون المقلدون الذين يكونون حجة في العلم ، بترجيحات السابقين ،

(١) أصول الفقه لأبي زهرة

## الباب الرابع عشر

### الاجتهاد

مادة ٣٦٠ : ( الاجتهاد : بذل الطاقة للحصول على مدارك الشيء ، وأركانه :

(١) الاجتهاد . (ب) المجتهد . (ج) المجتهد فيه (١) .

إذا كان هذا هو التعريف الاصطلاحي ، فعليه ، لا يكون الرسول ﷺ ، مجتهداً ، لأن بذل الطاقة نتيجة التردد ، وليس أمام النبي حكماً مطلقاً ، فحكه قطعي بالنسبة له ، يدرك الحق فيه .

ومن الناس من استعظم نفى الاجتهاد عنه ، لأنه تعطيل للفكر ، وليس الاجتهاد كذلك ، فجرد التفكير ليس بالاجتهاد .

مادة ٣٦١ : ( شروط المجتهد : أن يعرف مصادر الإسلام ، وأن يكون عالماً باللغة ، والنحو ، والناسخ ، والمنسوخ ، والمنطق ، وعلوم الحديث . مستوعباً لأصول الفقه ، واقفاً على أحيث الأحكام وآياتها ، عدلاً في قبول فتواه (٢) ؛ هذه الشروط لا يرتاب أحد فيها .. ولعلها توقف الذين يتجهمون على النصوص الإسلامية بالتخبط فيها لاعتق علم ، وإسكن عن حماقة وجهل .

مادة ٣٦٢ : ( المجتهد فيه : هو الحكم الشرعي الظني ، فلا اجتهاد في العقليات ولا في القطعيات من الشرع ) (٣) .

لا اجتهاد في مقابلة النص .

ولما الاجتهاد في الأمر الذي يحتمل أكثر من معنى .

والعقليات والقواطع - من الشرع ، الحق فيهما واحد متعين ، فليس الاجتهاد فيها سائغاً .

أما الأمور المظنونة الشرعية - فالحق فيها خفي بالنسبة لنا .

(١) المستصفى ج ٢ (٢) المصدر السابق (٣) المصدر السابق .



وعلمهم معرفة ما رجح . وهؤلاء لهم حق الإفتاء . لكن في دائرة ضيقة ،  
وأخيراً ، المقلدون — وهم الذين يستطيعون فهم الكتب ، ولا يستطيعون  
الترجيح بين الأقوال أو الروايات ، ولم يؤثروا علماء بترجيح المرجحين ، والويل  
لمن قلدتهم ،

ولست أدري من أى طبقة من هذه الطبقات أكثر الأدعياء من مجتهدى عصرنا  
مادة ٣٦٤ : ( على المجتهد إذا رجح أن يستصحب النفي الأصلي ، وأن يعلم  
مواضع الإجماع ، وأن يبحث في الكتاب والسنة المتواترة ، وأن يعرف المقيدات  
والخصصات من أخبار الآحاد والأقيسة ، وسائر النصوص ) (١) .

النفي الأصل : هو البراهة الأصلية ، والألا يرجح قولاً ثبت الإجماع على خلافه .  
وعلم الكتاب : أى آيات الأحكام ، والسنة المتواترة التى سبقت والنفي ينكرها  
بعض الجملة : أو يقلل من وجودها .  
وجود الحديث فى أكثر من كتاب — خير شاهد على وجود المتواتر  
من السنة ،

والمقيدات والخصصات من أخبار الآحاد — كنوع فاطمة من الميراث لما  
رواه الصديق :

( نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة ) .

وكقوله : ( لا ميراث لقاتل ) ، وغير ذلك كثير .

ومثال القياس المخصص قوله تعالى : ( أحل الله البيع وحرم الربا ) عام .  
وقوله عليه السلام : ( لا تبيعوا البر بالبر ) خاص بالنهى عن بيع البر .  
فقياس النهى عن بيع الأرض بالأرض على هذا النص الخاص — يدل على تحريم  
بيع الأرض بالأرض ، وهو مخصص لقوله : ( وأحل الله البيع ) .

فالحل لخاصة أن الآية بعمومها — دلت على حل بيع الأرض بالأرض ، فكان قياس  
الأرض على البر فى الحديث مخصص لعموم الآية ، ويدل على تحريم بيع الأرض بالأرض .

(١) المستصفى ج ٢ .

مادة ٣٦٥ : ( حقيقة رأى ما يراه المجتهد بقلبه ، مستعملاً فكره عند  
تعارض الآمارات ) (١) .

فليس من رأى ما يراه الجاهل أو الملحد الذى لا قلب له ، أو المتعصب الذى  
سيطر عليه الهوى والجور على التقليد والنفع الدنيوى .

مادة ٣٦٦ : ( لا تستقيم الفتوى إلا بفهم الواقع ، ثم فهم الواجب ) (٢) .  
يجب على المفتى أن يكون بصيراً بالرأى ، ملماً بالآثر ، عارفاً لعادات الناس ،  
مستفسراً عن مرادهم ، باحثاً لهم عن الجواب من مصادر الإسلام الصحيحة .  
قال تعالى . ( وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً ) ، صدقاً فى فهم الواقع عدلاً  
فى تقدير الواجب .

مادة ٣٦٧ : ( الفقه : فهم مراد المتكلم . أما الفهم : فهو معرفة معنى اللفظ ،  
والعلم بالمراد قد يفهم من عموم اللفظ أو من عموم للعلة ) (٣) .  
فالفقه أخص من الفهم .

ومثال ما فهم من عموم العلة : قياس كل مكمل وموزون فى الرويات على  
البر — لعموم العلة — وهى الكيل والوزن مثلاً .

مادة ٣٦٨ : ( الصواب اتباع الالفاظ فى العبادات ، والمقاصد فى العقود  
والمعاملات ) (٤) .

كل ما لا منفعة فيه عاجلة للعبد ، فهو التعمدى . . . والعبادات غير معقولة للمعنى  
على التفصيل ، فينبغى الوقوف عند ألفاظها .

أما المعاملات : فتابعة لمصالح الناس ، ولذلك يعول على التقصد فيها .

مادة ٣٦٩ : ( النصوص الشرعية وإن كانت محدودة — فهى كافية لشمولها  
حوادث غير محدودة . إذ يمكن ردها إلى أنواع محدودة تدخل تحت النصوص

(١) أعلام الموقعين (٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، وإحياء علوم الدين . (٤) أعلام الموقعين



والقياس الصحيح ما وافق هذه النصوص (١) .

سبق أن المصادر الإسلامية متفاوتة في الإجمال والتفصيل .. وبعضها لا يخرج في مدلوله العام عن السابق عليه من المصادر ، كالسنة والقرآن . ومن تدبر النصوص - علم ما فيها من شمول . - بيد أن الناس يتفاوتون في إدراك هذا الشمول .

وفي حديث معاذ بن جبل : « بم تقضى ؟ .. قال : بكتاب الله ، ثم بسنة رسوله ، ثم اجتهد رأيي ولا آل .

فأقره النبي ﷺ ، على ذلك ، وأثنى عليه .

مادة ٣٧٠ : ( التماثل في العقلية لا يوجب التساوى في الشرعيات ) (٢) .

وذلك : كصوم الأخير من رمضان ، وتحريم صوم الأول من شوال . فإن اليومين متماثلان عند العقل ، وفرق بينهما الشرع .

مادة ٣٧١ : ( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - يشترط للقيام بهما القدرة وتجويز فائدة ، ولا يترتب ضرر أكثر ) (٣) .

الفاصل بين المعروف والمنكر هو أمر الشارع ونهيه .. ولكل منهما أسلوبه . فالمعروف « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن » .

وسبيل النهي عن المنكر « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبأسانه ، فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

ولا بد من مراعاة شروطهما ، فربما ينهى عن منكر يترتب عليه أضعاف أضعاف ما كان من المنكر .

مادة ٣٧٢ : ( الأقوال التي أقرها الشارع أسباب شرعية ، لما يترتب عليها من أحكام ، فليس لأحد أن يلغيها ، فتنقص السبب ترتب الآثار ) (٤) .

(١) المصدر السابق	(٢) المصدر السابق
(٣) المصدر السابق	(٤) المصدر السابق

فشلا : ( أنت طالق ) سبب لطلاق المرأة . فتنقص قصد - طلقت .

وإذا لم يقصد السبب - فلا طلاق ؛ وقد جاء في الحديث :

( لا طلاق في إغلاق ) .

والغضب - إغلاق ، لأن الغضبان قد أغلق عليه باب القصد بشدة غضبه . فإن الغضب غول العقول ، يغفلها كما يغفلها الخمر ، بل أشد ، ولا يشك فقيه النفس في أن هذا لا يقع طلاقه .

مادة ٣٧٣ : ( الداخل تحت مرتبة العفو أربعة أشياء :

١ - الوقوف مع الدليل المعارض ..

٢ - الخروج عن مقتضى الدليل بغير قصد ..

٣ - الخروج عن مقتضى الدليل بالتأويل ..

٤ - ماسكه الشرع عن تفصيله ) (١) .

فشال الأول : الفعل بالرخص فإنها معارضة بالعمل بالعوائم ..

ومثال الثاني : عثرة الغلام وغفلة المجتهد ، وفي الحديث :

( أقيلوأ ذوى الهيآت عثراتهم ) .

ومثال الثالث : تأويل عائشة لقوله تعالى : ( إن الصفا والمروة من شعائر

الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) أولت النص برفع الحرج عن تارك السعى ، وأنكر عليها النبي ذلك .

ومثال الرابع : ذبائح أهل الكتاب التي تذبح لأعيادهم . فإنها مسكوت عنها في شرعنا تفصيلاً ، وإن كانت تدخل إجمالاً في قوله : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ) .

ومثل مكحول عن ذلك فقال : ( كله ، قد علم الله ما يقولون ، وأحل ذبائحهم )

(١) الموافقات .

(م ١٢ - الفكر الاسلامي)



ومثال كثرة الأصول : ترجيح إلحاق النبيذ بالحر في الإسكار لا في النجاسة ، فإن الإسكار يشهد له العقل والشرع ، بخلاف النجاسة .

ومثال العكس : مسح الرأس ، لا يتكرر ، فلا يقال بتكراره لأنه ركن ، إذ المضغضة تتكرر وليست بركن ، وهذا من أضعف القرائح .

مادة ٣٧٣ : ( المختار في ترتيب الدلالات على النحو الآتي :

( أ ) المنطوق . ( ب ) فحوى الخطاب .

( ج ) الإشارة . ( د ) الافتضاء ( ١ ) .

فمثلاً : إذا تعارضت العبارة مع دلالة النص — قدمت العبارة .

وإذا تعارضت دلالة النص مع الإشارة — قدمت دلالة النص .

وإذا تعارضت الإشارة مع دلالة الافتضاء — قدمت الإشارة .

وكذلك تقدم كل دلالة أوضح من غيرها في بيان المراد . فمثلاً قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » فإنه ظاهر في حل الزائد على الأربع ، لأن ما فوق الأربع — داخل فيما وراء ( ذلكم ) .

وقد عورض بقوله : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى » فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، .

فقدم لأنه أكثر وضوحاً في المراد ، وهو نص في المسألة ، والنص مقدم على الظاهر

مادة ٣٧٧ : ( إذ تعارض المعقول مع المنقول وتساوت دلالتهما — قدم المنقول إن كان في مسألة لامجال للعقل فيها ، وقدم الأقوى عند عدم التساوي ، ويؤول المنقول إن كان هناك مسوغ ) ( ٢ ) .

المعقول والمنقول — إما أن يكونا قطعيين أو ظنيين ، أو المنقول ظني بأني كان خبر واحد ، أو كان يحتمل أكثر من معنى .

## الباب الخامس عشر

### الترجيح والتعارض

مادة ٣٧٤ : ( الترجيح . إظهار أحد المتماثلين المتعارضين على الآخر ، بما لا يستقل حجة لو انفرد ) ( ١ ) .

فلا ترجيح بكثرة الأدلة ، لأننا لو فرضنا مثلاً أن حكماً يثبت بدليل واحد ، وأن معارضه يثبت بثلاثة أدلة ، والدليل الواحد يتساوى مع كل دليل من الأدلة الثلاثة من كل وجه — للزم أن يكون الزائد من الأدلة لاجديده فيه حتى يرجح به . وعليه ، فلا ترجيح بكثرة الأدلة المتساوية .

وما يقال من أن الأدلة يقوى بعضها بعضاً — كالتواتر — فغلط في مسألتنا . لأن أخبار الآحاد التي يتكون منها المتواتر ظنية ، وباجتماعها صارت قطعية ، ولا كذلك الأدلة الثلاثة التي هي في مسألتنا .

إذ المفروض أن كل واحد منها متساوى مع الآخر ، فصارت كالدليل الواحد

مادة ٣٧٥ : ( يرجح القياس : —

١ — بقوة الأثر . ٢ — الثبات على الحكم .

٣ — كثرة الأصول . ٤ — العكس ) ( ٢ ) .

فمثال ما رجح بقوة الأثر : فسكاح الحر أمة مع قدرته على زواج الحررة قياساً على جوازه للعبد من باب أولى ، فإن الحر أوسع في باب الحل .

فإذا جاز للعبد ذلك — فليجوز للحر من باب أولى .

ومثال الثبات على الحكم : أي كثرة اعتبار الشارع للوصف فيه — أي في الحكم — المسح . فإنه مؤثر في التخفيف عند كل تطهير غير معقول .



فإن كان المنقول قطعياً في ثبوته ودلالته - أى لا يحتمل إلا معنى واحداً فيستحيل أن يعارضه العقل .

ومن المعلوم أن القطعى لا يعارض القطعى ، وأن لظنى لا يقوى على معارضة القطعى .

مادة ٣٧٨ : ( كل لفظ احتمل معنيين فصاعداً - فهو الذى لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعليهم الدلائل دون مجرد الرأى عند الترجيح ، فإن كان أحد المعنيين أوضح - وجب الحمل عليه . إلا أن يقوم الدليل على إرادة غيره ، فإن تساوى والاستعمال فيهما حقيقة - قدمت الحقيقة الشرعية ، ثم العرفية ، ثم اللغوية ، ما لم يدل الدليل على المراد ) (١) ،

فمثال ما قام الدليل على خلاف ظاهره - لفظ ( اليد ) في قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » ، إذ قد قام الدليل العقلى على تنزيهه عن ثبوت الجارحة له سبحانه . وقام الدليل السمعى على أنه ( ليس كذلك ) ، وهذا دليل ينفى أن يكون المراد الجارحة - والاسلم لإثبات هذه الأشياء على نحو ما أثبتنا لنفسه من غير تهديد لسكيفية .

مادة ٣٧٩ : حقيقة التعارض : التساوى بين المتعارضين من كل وجه ، فاقبل بنفسه أو ترجيحه أو إمكان الجمع فيه - فليس بمعارض على الحقيقة ) (٢) .

لا وجود للتعارض الحقيقى فى الشرع الاسلامى ، وإن وجد - فهو تعارض صورى ، يزول بالتأمل فيه ، والمتعارضان فى الصورة إن كان التفاوت بينهما يسيراً - فالجمع مقدم على الترجيح ، وإلا فالترجيح مقدم على الجمع - مثلى : نقص الضوء بمس الذكر فى الحديثين « من مس ذكره فليتوضأ » وحديث : ( هل هو إلا بضعة منك ؟ ) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

فنلاحظ له أن الفرق يسير - جمع ، وإلا رجح .

مادة ٣٨٠ : ( إذا تعارض الإعراب مع المعنى - قام المعنى ، وحمل عليها الإعراب ) (١) .

ينبغي فهم المعنى أولاً حتى يكون على أساسها الإعراب ، وأخطأ من أعرب أوائل السور قبل أن يفهم معناها ، فإن جعلت من التشابه الذى استأثر الله بعلمه - فلا تعرب . وقد زلت أقدام كثيرة من المهر بين واعوا فى الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا فى مرجح المعنى ، من ذلك قوله تعالى : « أصلوا نك تأمر أن نترك ما يعبد آباءنا أو أن نفل فى أموالنا ما نشاء » ، فيبادر إلى الذهن عطف ( أن نفل ) على ( أن نترك ) وذلك باطل ، لأن شعبياً لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاءون . وإنما هو عطف على « ما » المعمول لأن نترك .

والمعنى : أن نترك أن نفل ، أى : أصلوا نك تأمر أن نترك تصرفاتنا فى أموالنا حسب ما نشاء ، وتقيد حريتنا - ذلك لا يليق بك - إنك لآنت الحكيم الرشيد .

مادة ٣٨١ : ( إذا تعارضت الوسيلة مع الغاية ، بأن كانت الوسيلة مباحة ، والغاية مفسدة - تحولت الوسيلة عن أصل وضعها - تصبح الوسيلة مفسدة وتحرم ) (٢) .

مثال ذلك : قوله تعالى : « ولا تصبروا الذين يدعون من دون الله ، فيسبوا الله هدوا بغير علم » ، فسب المشركين لا جناح فيه ، لكن ربما إذا سببناهم ردوا علينا فى أقدس المقدسات عندنا ، فيمنع السب ويكون حراماً .

وتلك قاعدة سد الذرائع المشار إليها سابقاً فى باب : « الإجماع » .

مادة ٣٨٢ : ( إذا تعارض الفارق الأخص مع الجامع الأعم - قدم الفارق الأخص ) (٣) .

مثلاً : من خالف الصحابة فى خصوص الحكم فلم يتبعهم فى ذلك الحكم ، ولا فيما استدلوا به على ذلك الحكم ، فلا يكون متبعاً لهم . بمجرد مهاركتهم فى صفة

(١) المصدر السابق (٢) أهلام الموقعين (٣) المصدر السابق



عامة - وهي مطلق الاستدلال والاجتهاد ، قال تعالى : « والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار ، والذين اتبعوهم باحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه » .  
وعليه - فإن ذلك المخالف تخالفه مع الصحابة صفة عامة - هي : مطلق الاستدلال .  
ويوجد فرق خاص بالمخالف هو عدم اتباعه ما قالوا به في خصوص الحكم المختلف عليه . فيقدم الفارق ولا يكون المخالف متبعاً لهم ، لأن نافي كونه متبعاً  
أخص بما يشبه كونه متبعاً .

مادة ٣٨٣ : ( التوقف في التعارض أولى من الإسقاط ، ويتخير المتوقف ) (١) .  
إذ المتوقف محترم للتعارضين ، والإسقاط حكم لا دليل عليه ، وليس عدم العلم بالدليل دليل . . فالتوقف أولى ، لعل غيره يكشف المرجح .

مادة ٣٨٤ : ( إذا تعارض القول مع الفعل - قدم الأقوى ) (٢) .  
فمثلاً : في الحديث : ( أكل النبي صلى الله عليه وسلم ، مع مجزوم ) .

وقال في حديث آخر : ( فر من المجزوم فرارك من الاسد ) فيقدم القول .  
إذ الفعل يحتمل الخصوصية بحفظ الله له .

مادة ٣٨٥ : ( من مرجحات الحديث : سلامته من الاضطراب والعلل ،  
وكون راويه أوثق ، وقوة صيغته راويه ، وتعاضده بغيره ، وكثرة روايته ،  
ووجوده في الصحاح ) (٣) .

سبقت الامثلة في حديثنا عن السنة ، وهذه الترجيحات أغلبها خاص بالسند .  
مادة ٣٨٦ : يرجح الخبر باستعماله في محله وتعظيمه للصحابة والمنازع على  
خصوصه أولى من المتفق على خصوصه . . كما يرجح الخبر إن بين بخبر آخر . .  
وأيضاً يرجح الخبر المثبت لما ظهر تأثيره في الحكم على غيره . . كذلك أيضاً  
يرجح ما قصد به بيان الحكم المتنازع فيه ) (٤) .

- (١) المصدر السابق . (٢) بداية المجتهد ومعلم الشبوت .  
(٣) المصدر صفح ٢٠ (٤) المصدر السابق .

هذه المادة خاصة بمقتن الخبر .

ومثال الترجيح باستعمال الخبر في محله قوله : « لا نكاح إلا بولي » . مع  
قوله : « الايم أحق بنفسها من وليها » لا نكاح ذلك على أنها أحق بنفسها في  
الاذن لافي العقد ، واللفظ يعبر الاذن والعقد ، على أن يكون محل الخبرين  
واحداً - وهي الكبيرة . واستواء الحديثين في مرتبة الصحة .

ومثال ما ترجح بدلالته على تعظيم الصحابة - خبر الوضوء من التيممة يرجح  
عليه الخبر الذي لم تذكر فيه تيممة . . لأن التيممة في الصلاة لا تليق بالصحابي .  
أما المتفق على خصوصه - فلا يتعدى محله مثل : ذبح الاضحية قبل صلاة العبد .  
ومثال : ( أيما إهاب دبغ فقد طهر ) . . لم يفرق فيه بين ما يؤكل وبين  
ملا يؤكل . فدلالة عمومته على جملتها لا يؤكل أقوى من دلالة نهيه عن افتراش  
جلود للسباع ، لانه ما سبق لبيان النجاسة والطهارة .

بل ربما انتهى عن الافتراض للخيل . أو لخاصية لا نعقلها .  
فهذا قصد به بيان الحكم المتنازع فيه .

ومثال ما تضمن التأثير في الحكم خبر : ( إن بريرة أعتقت وهي تيمت عبد ) .  
فتقدم هذه الرواية على ما روى أنها ( أعتقت تيمت حر ) لأن ضرر الرق في  
الخيار قد ظهر أثره ، ولا يجرى ذلك في الحر .

ومثال المبين بخبر آخر ويترجح - الاسرار بالتسمية ، فإنه مبين بعمل  
أهل المدينة ، فكان أرجح من خبر الجهر بها .  
وأنبه على أن هذه أمثلة فقط ، وإلا فقد يرجح الحديث بأمور أخرى ،  
تكون نتيجتها أن ما رجحناه يصبح مرجوحاً .

مادة ٣٨٧ : ( ترتب طرق الشارع هكذا : القول ، فالفعل ، فالافعال ، فالافعال بالعبث  
فالقياص . . وعند التعارض يقدم القول على الفعل ، والإقرار والقياس . .  
ويقدم الفعل على التقرير . والقياس . . ويقدم التقرير على القياس ) (١) .

(١) بداية المجتهد .



مرت الأمثلة في السنة ، ولأن الطلب بالقول هو الأصل ، والطلب بالفعل غير معهود كثيراً ، والسكوت محتمل للشبهات ، والقياس أكثر احتمالاً لها .  
مادة ٣٨٨ : ( إذا تعارض نصان أحدهما يوافق البراءة الأصلية والآخر فيه جديد — فيقدم ما فيه جديد ) (١) .

فمثلاً حديث أبي أيوب الأنصاري ، أنه قال عليه الصلاة والسلام : ( إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا ) .  
والحديث الثاني : حديث عبد الله بن عمر أنه قال : ( ارتقيت على بيت أختي حفصة ، فرأيت رسول الله ﷺ ، قاعداً لحاجته على لبنتين ، مستقبل الشام ، مستدبر القبلة ) .

فالحديث الثاني موافق للبراءة الأصلية ، وحديث أبي أيوب جاء بجديده فيقدم : على أنه يمكن توجيهه أيضاً بأنه قولي ، وحديث ابن عمر فعلى .  
مادة ٣٨٩ : ( إذا تعارض خبر الواحد مع عمل أهل المدينة — فإن استند أحدهما إلى نقل صحيح معضد له — قدم ، وإلا فإن العمل أولى من اتباع الخبر المخالف لعمل أهل المدينة ) (٢) .

المدينة دار الهجرة — وعمل أهلها أثبت من خبر غايته إن صح — إفادة الظن .

(١) المصدر السابق :

(٢) أعلام الموقعين .

## الباب السادس عشر

### اجتماعات

مادة ٣٩٠ : ( الإسلام قوة روحية ، وعقلية ، وعاطفية ، ومادية حضارية ) (١) .

يمحس جوهر الروح بما شرعه من عبادة تصلحها بالملا الأعلى . ويفرض على العقل توحيد الله بالحجة ، وتصحيح ما يدعى شرعيته بالدليل ، وتوسيع النص بالتدبر ، وتعميق الإيمان بالتفكير — البلاغة معجزته — وهي قوة في الفكر والعاطفة والعبارة ويدعو أصحابه لإقرار الحق بالرحمة والحكمة والعدل ، والقوة فيه مزدوجة — قوة تدافع البغي والعدوان من الناس ، وتدافع الأثرة والظغيان في النفس .

مادة ٣٩١ : ( الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل — فربما لا يؤمن فيها العثور ، وهزلة القدم ، والحيدة عن جادة الصدق ) (٢) .

ما أكثر الأخبار المنسوبة إلى الإسلام ، وهو براء منها ، والنفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر — أعطته حقه من التحيص والنظر ، حق تبيين صدقه من كذبه .

وإذا كان مضمون الخبر مستحيلاً ، فلا قيمة لتعديل أو تجريخ الرواة وإنما قيمة ذلك فيما هو إنشائي أو جب الشارح العمل به . . أما الأخبار عن الوقائع ، فلا بد فيها من مراعاة حسن المطابقة ، مع أصول العادة وقواعد السياسة وطبائع العمران ، وأن يقاس فيها الغائب بالحاضر ، والشاهد على الذاهب .

مادة ٣٩٢ : ( الألفاظ موضوعة للصور الذهنية ، لا الأعيان الخارجية ومعاجم اللغة موضوعة لضبط الألفاظ لا لتحديد المعاني ، ولتشقيف اللسان لا لتقويم الجنان ، والقواميس معاجم المفردات ، والقرآن والسنة معجم التراكيب — لا معجم لها سواهما ) (٣) .

(١) وحى الرسالة للزيات . (٢) مقدمة ابن خلدون .

(٣) تاريخ الأديان لمحمد عبد الله دراز .



كم فيما وراء السماء من معان تملأ الابدولعلها لا تملأ سطورا أو سطرين من معاجم اللغة ، وفي الحديث: (أعطيت جوامع الكلام) (الإناني أو تيت القرآن ومثله معه) ، واعتبار اللغة كلها توفيقية يحرم الفصحى من المعاني الجديدة ، والكلمات المولدة ، وبطغي العمومية عليها . ووسائل وضع الألفاظ الجديدة : الإرتجال ، والاشتقاق ، والتجوز ، وتطبيق القياس ، وتعميم السماع ، وبذلك ندفع مهرة العجم والعقم عن اللغة السكرية .

مادة ٢٩٣ : إذا لم نتطور كما يتطور الآخرون ، عشنا من عصرنا غرباء بالقل أجناب في الشهور ، وحشي الثقافة) (١) .

مضى نفخ الله من روحه في خمود الحى - صيره على سنن الوجود ، وبصره بغاية الحياة . . وليس في تطورنا خطورة على الاسلام . فقوته فيه ودفاعه منه ، ولا يزال كتابه في أيدينا يعمر القلوب بالقوة ، ويغمر النفوس بالحياة . والقوة قوة الايمان والحياة حياة الروح ، وتأمل قوله بدون ذكر المفعول ليتناول كل شيء ( هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ إنما يتذكر أولو الالباب ) .

ولن أرواح الشعوب لا تثقل إلى الأعقاب إلا في نتاج العقول والقرائح والخيال لا يلد حركة ، والجامد لا يبعث حياة . وأقبح أنواع الجهل ما نجمله ونسب جهلنا به إلى الاسلام .

مادة ٣٩٤ : (العقول البشرية كالآذواق ، قد تنكر الشيء في وضعه ، وترضاه في وضع آخر) (٢) ، كل ما تنتجه العقول البشرية محدود ، يعبر عن كيان محدود ببيئته ، ووراثته . وثقافته ، وغير ذلك .

وليس من المنطق أن يكون أثر الفكر دائماً من الخير المحض مادام مصدره الانسان . وهو يفسد ويصلح تبعاً لوجي غريزته ، وخضوعاً لهورى هوى ونفخته . ولا يكون الخلاف في الشيء المختلف فيه ، بل في الأنفس المختلفة عليه والأرواح والعقول جنود مجتده : ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف .

(١) وحى الرسالة للزيات .

(٢) مقدمة إشارات ابن سينا لسليمان دنيا .

مادة ٣٩٥ : ( لا تسمو حياة الفرد حتى يكون جزءاً من كل ، ولا يجتمع السكل حتى يكون تاماً فيما هو كل به وفكرة السكل هذه لا يصورها ولا يستوفي معانيها إلا الدين الصحيح) (١) .

في الحديث « مثل المؤمنين في توادهم وتعارفهم وترحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له بالسهر والحصى » .

وإن العضوية في الجماعة تسبب الانمط السكامة للسكوك المتبادل ، وإن تمثيل الأفراد لقيم الجماعة جزء من المشكلة الكبرى الخاصة بالأساس الفردى الذى يبدأ منه التغيير ، وإذا خضعت البيئية للانانية الفردية لم تصلح أن تكون مأوى لحياة روحية سليمة .

مادة ٣٩٦ : ( ليس المصلح من فكر وكتب أو وعظ وخطب ، لكنه الحى العظيم الذى تلمسه الفكرة العظيمة فتحيا فيه وتجعل له عمراً ذهنياً يكون متصرفاً على حكمها ، فيكون تاريخه ووصفه هو وصف هذه الفكرة وتاريخها) (٢) .

من تعاليم الاسلام قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فبم مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) .

ولقد علم النبي ﷺ أتباعه أن يقرن القول بالعمل ، وأن يكون المسلم صورة بمسودة للإسلام ( من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها ) وعلى الناس أن يكون اهتمامهم بالتعاليم أكثر من اهتمامهم بالمعلمين .

مادة ٣٩٧ : (معرفة النتائج تعاقد على التعلم متى بصير المتعلم بمواضع خطئه) (٣) .

فمن ترك لم يبصر بمواضع خطئه ، فالأمل في اهتدائه ضئيل .

ونتيجة التعليم يجب أن نستفيد بها في كل ما نحتاج إليه . فإن نسبت بسرعة فلا فائدة من التعليم ، وكلما اقترب المنهج من الواقع : كان أثبت في الذاكرة .

مادة ٣٩٨ : ( السكل مجتمع مواد وهيكله وحياته وصورته ، وعلى المصلحين دراسة كل الاحوال والظروف) (٤) .

(١) مصطفى صادق الرافعى في كتاب المساكين .

(٢) وحى القاج ٢ للرافعى (٣) ميادين علم النفس (٤) علم الاجتماع



إن الإصلاح مهمة لا يقوم بها إلا من وثقه الله وأمدته بعونه ، ولا يقوم  
بالإصلاح المطلوب دينياً إلا ذو المروءة السوى . وعليه أن يكون ملأً بذهاب الإسلام ،  
وأن يدرس نفسية الأفراد ، وطبيعة المجتمع ، وروابط الأفراد بعضهم ببعض  
والنظم التي توجه سلوكهم ونشاطهم . فلا غنى للمصلح عن علم النفس والاجتماع  
والاقتصاد والنظم ، فإن هذه حياتهم . والنظم صورة صادقة لها .

مادة ٣٩٩ : لا تسموا النفس عن ذاتها حتى يرتفع نظرها إلى الأشياء .

والنظر الانساني لا يسمو بشيء إلا إذا ألبسه معناه الالهى (١) .

الخلق جميعاً عباد الله وعبيده ، لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى فإن  
نظرت إلى الحياة مجردة عن رحمة الله ، فما فيها إلا غبار يشور على غبار وإن نظرت  
إليها ، على أنها أثر تتجلى فيه رحمة الله - كانت جنة ، اتسقت في ظلالها الخفض  
واضطرد في مياهها النعيم ، وانبلج في أجوائها الأناس وانشر فيها السلام  
( وكأين من آية في السموات والأرض يمدون عليها وهم عنها معرضون ) .

مادة ٤٠٠ : ( تعتبر هذه المواد وحدة متكاملة يتمم بعضها بعضاً ) .

هذا الكتاب كتبه وأنا أرجو أن يكون عند فقهاء الإسلام ذكره ، وعند  
الخواص منهم شكره ، وعند الله أجره .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والمهتدين به .  
والحمد لله رب العالمين .

د/ محمد عبد المنعم القيعي

الأستاذ بكلية أصول الدين - القاهرة - جامعة الأزهر

(١) أوراق الورد للرافعى .

## ( المراجع )

كتبتها للخاصة ولاختلاف الطبقات . . . اكتفيت بذكر الجوه دون الصفحة ،  
وربما كان ما ذكرته في الجزء الاول يكون في الثاني . وهذا لا يخفى على المتخصصين  
وهذه هي المراجع حسب ذكرها في الكتاب :

(١) بداية المجتهد (٢) مقدمة ابن خلدون

(٣) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه

(٤) أعلام الموقعين « أربعة أجزاء » ..

(٥) المستصفى « جزءان » (٦) الإيقان « جزءان »

(٧) شذور الذهب

(٨) شرح منظومة السكراكي في أصول الأحناف لمن المنار « جزءان »

(٩) مسلم النبوت « جزءان » (١٠) المواقف « ثمانية أجزاء »

(١١) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم . .

(١٢) شرح السلم في المنطق . (١٣) أدب البحث والمناظرة .

(١٤) رسالة التوحيد . (١٥) التفسير فريضة إسلامية .

(١٦) بدائع الفوائد . (١٧) العقائد النفسية .

(١٨) درء تعارض العقل والنقل (١٩) شرح العقيدة الواسطية .

( ٢٠ - ٢١ ) الصحيحان ( البخارى ومسلم ) .

(٢٢) مقالات الأشعرين . (٢٣) التصوير الفنى

(٢٤) الإسلام والأوضاع الاقتصادية (٢٥) تقويم الفكر الدينى .

(٢٦) عقائد المفكرين . (٢٧) النبوات

(٢٨) المنقذ من الضلال (٢٩) الإسلام دين الفطرة

(٣٠) أصول الفقه (٣١) المدخل لدراسة القانون .

(٣٢) الجريمة فى الفقه الإسلامى (٣٣) التشريع الجنائى



(٣٤) إحياء علوم الدين	(٣٥) الموافقات (أربعة أجزاء)
(٣٦) قانون العقوبات العام	(٣٧) مناهل العرفان
(٣٨) قصص الأنبياء	(٣٩) تدريب الراوى
(٤٠) علوم الحديث	(٤١) مقدمة ابن الصلاح
(٤٢) علوم الحديث - لأبي زهر	(٤٣) علوم الحديث - للسماحى
(٤٤) نخبة الفكر	(٤٥) نيل الاوطار
(٤٦) الاقتراح فى معانى الإصلاح	(٤٧) هدى السارى
(٤٨) الإبداع فى مضار الابتداع	(٤٩) القطب على الشمسية
(٥٠) علوم القرآن	(٥١) وحى الرسالة
(٥٢) تاريخ الأديان	(٥٣) مقدمة إشارات ابن سينا
(٥٤) المساكين	(٥٥) وحى القلم
(٥٦) ميادين علم النفس	(٥٧) علم الاجتماع
(٥٨) أوراق الورد	

## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٦	الباب الاول : (عموميات) من م ١ إلى ٢٠
١٥	الباب الثانى : المنطق والمناظرة . من م ٢١ إلى م ٣٥
	الباب الثالث : أبحاث كلامية : ويتكون من خمس مجموعات
٢٣	المجموعة الاولى : فلسفة علم الكلام : من م ٣٦ إلى م ٧١
٣٧	المجموعة الثانية : الله ، وصفاته ، وأفعاله : من م ٧٢ إلى م ٩٩
٤٨	المجموعة الثالثة : النبوات : من م ١٠٠ إلى م ١٠٩
٥٢	المجموعة الرابعة : الحياة الآخرة : من م ١١٠ إلى م ١١٣
٥٤	المجموعة الخامسة : ملحقات علم الكلام : من م ١١٤ إلى م ١١٩
	الباب الرابع : الحكم : وفيه خمس مجموعات : المجموعة الاولى :
٥٩	مبادئ عامة : من م ١٢٠ إلى م ١٢٨
٦٧	المجموعة الثانية : أقسام الحكم من م ١٢٩ إلى م ١٧٤
٨٤	المجموعة الثالثة : المحكوم عليه : من م ١٧٥ إلى م ١٧٨
٨٦	المجموعة الرابعة : المحكوم فيه أو به من م ١٧٩ إلى م ١٨٣
٨٨	المجموعة الخامسة : الحاكم : م ١٨٤
٨٩	الباب الخامس : القرآن : من م ١٨٥ إلى م ٢٠٢
	الباب السادس : السنة : وفيه أربع مجموعات
١٠٢	المجموعة الاولى : فى المتن : من م ٢٠٣ إلى م ٢٢١
١١٠	المجموعة الثانية : روايتها : من م ٢٢٢ إلى م ٢٢٨
١١٣	المجموعة الثالثة : فى سلسلة الرواة : من م ٢٢٩ إلى م ٢٣٢
١١٤	المجموعة الرابعة : فى كتبها ومؤلفيها : من م ٢٣٣ إلى م ٢٣٥
	الباب السابع : الإجماع وما يستأنس به وما لا يستأنس به : وفيه مجموعتان
١١٦	المجموعة الاولى : من م ٢٣٦ إلى م ٢٥٥



رقم الصفحة	الموضوع
١٢٢	المجموعة الثانية : فيما لا يستأنس به على الإطلاق : م ٢٥٦
١٢٣	الباب الثامن : الألفاظ : من م ٢٥٧ إلى م ٢٧٢
	الباب التاسع : الجمل والمبين والظاهر والمؤول : وفيه مجموعتان :
١٣٩	المجموعة الأولى : الجمل والظاهر والمؤول : من م ٢٧٣ إلى م ٢٨٤
١٤٥	المجموعة الثانية : البيان : من م ٢٨٥ إلى م ٢٨٨
	الباب العاشر : الأمر والنهي : وفيه مجموعتان :
١٤٨	المجموعة الأولى : الأمر : من م ٢٨٩ إلى م ٣٠٠
١٥٣	المجموعة الثانية : النهي : من م ٣٠١ إلى م ٣٠٥
	الباب الحادي عشر : العام والخاص والمطلق والمقيد : وفيه مجموعتان
١٥٧	المجموعة الأولى : العموم والتخصيص : من م ٣٠٦ إلى م ٣٢٩
١٦٧	المجموعة الثانية : الإطلاق والتقييد : من م ٣٢٧ إلى م ٣٣١
	الباب الثاني عشر : الاقتباس والقياس : وفيه مجموعتان :
١٧٠	المجموعة الأولى : الاقتباس : من م ٣٣٢ إلى م ٣٣٧
١٧٥	المجموعة الثانية : القياس : من م ٣٣٨ إلى م ٣٥١
١٨٤	الباب الثالث عشر : النسخ : من م ٣٥٢ إلى م ٣٥٩
١٨٨	الباب الرابع عشر : الاجتهاد : من م ٣٦٠ إلى م ٣٧٣
١٩٤	الباب الخامس عشر : الترجيح والتعارض : من م ٣٧٤ إلى م ٣٨٩
٢٠١	الباب السادس عشر : اجتماعيات : من م ٣٩٠ إلى م ٤٠٠
	تم الفهرس